القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

ج 14- 01 / 30 (14 / 09) / 01 – ج (0383)

الاجتماع الثلاثون

للمكتب التنفيذي

للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

(مقر الأمانة العامة: 2014/9/16)

مرفقات

مشروع جدول الأعمال

الجزء الثالث: من البند العاشر – إلى البند السادس عشر

جامعة الدول العربية
القطاع الاقتصادي
ادارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

مرفقات البند العاشر

مرفقات البند العاشر

- الإطار الاسترشادي العربي للطاقة المتجددة مرفقاً به نموذج إعداد الخطط الوطنية للطاقة المتجددة.
- تقرير خارطة الطريق لتنفيذ الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010-2030) – سيتم توزيعه خلال انعقاد الاجتماع.
- ورقة جمهورية السودان بشأن التكييف الشمسي.

جامعة الدول العربية
القطاع الاقتصادي
ادارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

الإطار العربي الاسترشادي للطاقة المتجددة
ومرفقه
نموذج خطط العمل الوطنية
للطاقة المتجددة في المنطقة العربية

الإطار العربي الاسترشادي للطاقة المتجددة

المادة الأولى : الموضوع والنطاق.

المادة الثانية : خطط العمل الوطنية للطاقة المتجددة.

المادة الثالثة : المشروعات المشتركة بين الدول العربية والبلدان والأطراف الأخرى.

المادة الرابعة : الإجراءات الإدارية واللوائح والأكواد.

المادة الخامسة : المعلومات والتدريب.

المادة السادسة : الربط مع الشبكة الكهربائية وتشغيلها.

المادة السابعة : التبليغ من جانب الدول العربية

المادة الثامنة : قاعدة المعلومات.

المرفق رقم 1 : الأهداف الإجمالية للطاقة المتجددة المقدمة من قبل الدول العربية.

المرفق رقم 2 : نموذج خطط العمل الوطنية للطاقة المتجددة.

المادة الأولى

الموضوع و النطاق

استناداً إلى الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة، والتى اعتمدتها القمة العربية التنموية الإقتصادية والإجتماعية بالرياض- يناير 2013، فقد تم إعداد هذه الوثيقة بهدف وضع إطار عمل عربي مشترك لتعزيز إنتاج الطاقة من مصادر متجددة، حيث تتضمن توصيات استرشادية لتحقيق الأهداف الوطنية حسبما حددتها كل من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية للمساهمة الإجمالية لمصادر الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية والتسخين والتدفئة والتبريد، كما تحدد الوثيقة قواعد التبليغ وتبادل المعلومات ومقترحات المشروعات المشتركة التي تقوم بها الدول الأعضاء بالمشاركة مع بلدان أو أطراف أخرى، إلى جانب الإجراءات الإدارية والمعلومات والتدريب وكيفية الربط مع الشبكة الكهربائية، تمهيداً لإنشاء قاعدة بيانات مدققة عن الطاقة المتجددة بالدول العربية، ومن ثم إصدار تقرير سنوى بالتطورات والإنجازات التى أحرزتها الدول العربية فى هذا المجال.

المادة الثانية

خطط العمل الوطنية للطاقة المتجددة

تعد الدول العربية التي اعتمدت الإطار العربي الاسترشادي للطاقة المتجددة خطة عمل وطنية للطاقة المتجددة تحدد فيها نسبة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة لأغراض إنتاج الكهرباء والتسخين والتدفئة والتبريد في العام 2020 كمرحلة أولى، ثم العام 2030 كمرحلة ثانية، على أن يتم الإسترشاد بنموذج خطط العمل الوطنية للطاقة المتجددة بالمرفق رقم 2 عند وضع تلك الخطة، وأن تكون مدة خطة العمل خمس سنوات، أخذا في الاعتبار ما يلي:

أ- تأثير التدابير الأخرى المتعلقة بسياسات كفاءة الطاقة على الاستهلاك النهائي للطاقة والتدابير الملائمة التي يلزم اتخاذها لتحقيق مجمل الأهداف الوطنية.

ب- المشروعات المشتركة بين الدول الأعضاء والبلدان أو الأطراف الأخرى.

ج- التغيرات في السياسات الوطنية التي تؤثر على خطط العمل الوطنية بشأن الطاقة المتجددة.

المادة الثالثة

المشروعات المشتركة بين الدول الأعضاء والبلدان والأطراف الأخرى

تعمل الدول العربية على:

1- إقامة المشروعات المشتركة بكافة أشكالها والمتعلقة بإنتاج الطاقة الكهربائية والتسخين والتدفئة والتبريد من مصادر الطاقة المتجددة وذلك بالتعاون مع دول/أطراف أخرى، ويمكن أن يشارك في ذلك جهات من القطاع الخاص.

2- إخطار جامعة الدول العربية بنسبة أو كمية الطاقة الكهربائية و/أو الحرارية من مصادر متجددة بواسطة أي من المشروعات المشتركة في أراضيها والتي بدأ تشغيلها بعد سنة 2010 أو أية منشآت مخطط لها أو زادت قدراتها نتيجة لتجديدها بعد هذا التاريخ، متضمناً :

أ- وصف للمنشأة المقترحة أو التجديدات.

ب- تحديد النسبة أو كمية الطاقة الكهربائية و/أو الحرارية المنتجة من المنشأة.

ج- تحديد الدولة العضو أو الطرف الآخر الذي ينفذ المشروع لصالحه.

د- تحديد المدة، بحسب السنة التقويمية، التي ستنتج فيها المنشأة الطاقة الكهربائية و/أو الحرارية من مصادر الطاقة المتجددة.

3- لا تتجاوز الفترة المحددة وفقا للفقرة 2(د) نهاية سنة 2030، ويجوز أن تتجاوز مدة المشروع المشترك هذا التاريخ.

المادة الرابعة

الإجراءات الإدارية واللوائح والأكواد

تعمل الدول العربية على:

1- تسهيل إجراءات التصريح والاعتماد والترخيص وكافة الإجراءات الإدارية الأخرى لإنشاء وتشغيل محطات إنتاج الطاقة الكهربائية أو عمليات التسخين والتدفئة والتبريد من مصادر الطاقة المتجددة، ودعم البنى الأساسية لشبكات النقل والتوزيع المرتبطة بها، متضمنة الترتيبات اللازمة لضمان:

أ- التنسيق بين الهيئات الوطنية فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات و إجراءات التصاريح والاعتماد والترخيص وتحديدها، بما في ذلك التخطيط المكاني، مع تحديد جداول زمنية محددة لطلبات التخطيط والبناء، وذلك مع مراعاة الاختلاف في البنيات الإدارية والتنظيمية للدول العربية.

ب- إتاحة المعلومات الشاملة على المستوى المناسب حول طلبات التصريح والاعتماد والترخيص لإقامة منشآت الطاقة المتجددة و حول المساعدات المتاحة لأصحاب الطلبات.

ج- أن تكون القواعد التي يخضع لها التصريح والاعتماد والترخيص متاحة وموضوعية وشفافة ومتناسبة، وأن تأخذ في الاعتبار خصائص تقنيات الطاقة المتجددة المختلفة المناسبة للظروف المحلية.

د- أن تكون الرسوم الإدارية التي يدفعها المستهلكون والمخططون والمهندسون المعماريون ومقاولو البناء وموردو ومركبو المعدات والأجهزة واضحة ومتناسبة مع التكلفة.

هـ- تبسيط إجراءات الحصول على التصاريح بالنسبة للمشروعات الأصغر والأنظمة غير المركزية لإنتاج الطاقة من مصادر متجددة، ، على أن يتم ذلك حال إستيفاء المتقدم للمستندات المطلوبة ومتى سمحت القواعد التنظيمية الواجبة التطبيق بذلك. .

2- تحديد الخصائص الفنية الواجب توافرها في معدات وأجهزة ونظم الطاقة المتجددة حتى تكون مؤهلة للاستفادة من خطط الدعم الوطنية ، مع ملاحظة توافق هذه الخصائص مع المواصفات القياسية الوطنية والنظم المرجعية الأخرى إن وجدت، ، ولا ينبغي أن تحدد هذه الخصائص الفنية الجهة

التي يتم فيها اعتماد هذه المعدات والأجهزة والنظم كما أنها يجب ألا تعوق سير المنافسة في السوق الداخلية.

3- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من التركيب السليم للمعدات والأجهزة والنظم بغرض استخدام الكهرباء والتسخين والتدفئة والتبريد من مصادر طاقة متجددة فى قطاعات الاستهلاك المختلفة وذلك عند التخطيط والتصميم والبناء والتجديد متى كان ذلك ملائماً.

4- وضع التدابير والحوافز المناسبة لزيادة حصة الطاقة المتجددة في قطاعات الاستهلاك المختلفة .

5- أن تشترط نظم وقوانين البناء، استخدام مصادر متجددة في الأبنية الجديدة أو الأبنية القائمة التي تجري بها تجديدات متى كان ذلك ملائماً.

6- التأكيد على الدور الريادي للمشاريع الحكومية والمنشآت التابعة للقطاع العام الجديدة أو طور التجديد في سياق تطبيق هذا الإطار الاسترشادي.

المادة الخامسة

المعلومات والتدريب

تعمل الدول العربية على:

1- التأكد من توفير المعلومات والبيانات الدقيقة بشأن الإجراءات الفنية والتمويلية المعززة لتنمية الطاقات المتجددة وإتاحتها لجميع الأطراف المعنية.

2- التأكد من توافرخطط التأهيل لمعدات وتركيبات الطاقة المتجددة خلال العام الأول من تطبيق خطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة وتدرس كل دولة عضو إمكانية الاعتراف بشهادات الاعتماد والجودة العربية أو الصادرة من الدول العربية الأخرى.

3- الإعلان عن خطط الاعتماد أو التأهيل المماثلة كما هو مبين في الفقرة 2، وللدول العربية أن تتيح كذلك قائمة بالمركبين المعتمدين أو المؤهلين وفقاً لما هو منصوص عليه في الفقرة 2 سالفة الذكر.

4- التأكد من توفر التوجيهات اللازمة لجميع الأطراف المعنية وبوجه خاص المخططين والمهندسين المعماريين والمقاولين لتمكينهم من وضع التصميم الأمثل لمزيج الطاقة المتجددة، والتقنيات عالية الكفاءة فى مراحل التخطيط والتصميم والبناء والتجديد.

5- توجيه السلطات المحلية، بوضع المعلومات المناسبة، وبرامج التوعية والتدريب لإعلام المواطنين بالمنافع الناجمة عن تطوير واستخدام الطاقة المتجددة.

المادة السادسة

الربط مع الشبكة الكهربائية وتشغيلها

1- تتخذ الدول العربية الخطوات المناسبة لتطوير البنية الأساسية لشبكة النقل والتوزيع، والشبكات الذكية، ومنشآت التخزين والمنظومة الكهربائية، على نحو يسمح بالتشغيل الآمن لمنظومة الكهرباء في ظل التطور المستمر لإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك الربط المتبادل بين الدول العربية وبينها وبين الدول الأخرى. وتتخذ الدول العربية الخطوات المناسبة للتعجيل بالإجراءات الخاصة بالتصاريح لإقامة البنية الأساسية للشبكات والتنسيق بينها فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية والتخطيطية للموافقة عليها كلما كان ذلك ممكنا، مع مراعاة الاشتراطات المتعلقة بالمحافظة على قدرات وسلامة الشبكة وفقاً للمعايير التي تم تحديدها من قبل السلطات الوطنية المختصة.

2- تقوم الدول العربية بضمان نقل وتوزيع الكهرباء المنتجة من المصادر المتجددة، كأولوية إلى منظومة الشبكات، متى كان ذلك ممكناً.

3- توصي الدول العربية مشغلي منظومة النقل والتوزيع بوضع وإعلان القواعد المعيارية المتبعة فيما يتعلق بتحمل واقتسام تكلفة التطويع الفني، مثل تجهيزات ربط الشبكات وتقويتها، وتحسين تشغيل الشبكات والقواعد الخاصة بعدم التمييز في تطبيق أكواد الشبكات، والتي تكون ضرورية لإدماج منتجين جدد للكهرباء المنتجة من مصادر طاقة متجددة في الشبكة المترابطة.

4- توصي الدول العربية مشغلي منظومة النقل والتوزيع بأن يقدموا لمنتجي الطاقة من مصادر متجددة الذين يرغبون في ربطهم بالمنظومة المعلومات اللازمة ذات الصلة.

5- ويجوز للدول العربية أن تسمح لمنتجي الكهرباء من مصادر طاقة متجددة والراغبين في الارتباط بالشبكة بطلب عطاءات وفقا للقوانين المعمول بها في الدولة للقيام بأعمال الربط.

6- تبادر الدول العربية بوضع رسوم مشجعة لنقل وتوزيع الكهرباء المنتجة من مصادر متجددة، بحيث تكون متناسبة مع العائد من ربط تلك المحطات بالشبكة.

المادة السابعة

التبليغ من جانب الدول العربية

1- تقدم كل دولة عربية تقريراً سنوياً إلى جامعة الدول العربية حول التقدم المحرز في تطبيق الخطة الوطنية للطاقة المتجددة فى موعد أقصاه 31 ديسمبر من كل عام، على أن يتضمن ما يلي:

أ- مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في اجمالي الطاقة المنتجة خلال العام التقويمي المنتهي، وحجم التوسع السنوي في القدرات المركبة من اتقنيات المختلفة للطاقة المتجددة.

ب- السياسات والإجراءات والتدابير المتخذة لتشجيع وتعزيز نمو استخدام الطاقة المنتجة من مصادر متجددة وأية تطورات تطرأ على هذه التدابير، وكيفية تطبيقها.

ج- التقدم المحرز في تقييم وتحسين الإجراءات الإدارية لإلغاء معوقات تطوير استخدام الطاقة من المصادر المتجددة.

د- التدابير التي اتخذت لضمان نقل وتوزيع الكهرباء الناتجة من مصادر طاقة متجددة وتحسين الأطر أو القواعد الخاصة بتحمل واقتسام التكاليف.

هـ- التقدم المحرز بالمقارنة مع السنوات السابقة ومدى تحقيق الأهداف الواردة فى خطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة.

2- تحدد الدول العربية في تقريرها الأول الهيئات المختصة باستيفاء إجراءات التصاريح والاعتماد والترخيص لطلبات إقامة منشآت الطاقة المتجددة وتقديم المساعدة لأصحاب هذه الطلبات.

المادة الثامنة

قاعدة البيانات

تنشئ جامعة الدول العربية قاعدة للبيانات تضم خطط العمل والتقارير الوطنية للطاقة المتجددة، كما يمكن أن تستخدم هذه القاعدة كذلك للإعلان عن أية معلومات ترى الجامعة أو أحد أعضائها أنها ذات أهمية كبيرة في نطاق هذا الإطار الإرشادي لتحقيق الأهداف المعلنة.

المرفق رقم 1 : الأهداف الإجمالية للطاقة المتجددة المقدمة من قبل الدول العربية[1]

الدولة	الأهداف الاستراتيجية الكمية المعتمدة للطاقة المتجددة		
الأردن	مساهمة الطاقة المتجددة 7 %من خليط الطاقة الكلية عام 2015 مساهمة الطاقة المتجددة 10 % من خليط الطاقة الكلية عام 2020		
الإمارات	أبوظبي: تهدف إمارة أبوظبي إلى توفير 7% من احتياجاتها من الطاقة عبر المصادر المتجددة عام 2020 دبي : تتوقع خطة دبي الاستراتيجية للطاقة أن تغطي الطاقة الشمسية 5% من الطلب على الطاقة عام 2030		
البحرين	لم تعتمد بعد استراتيجية في مجال الطاقة المتجددة		
تونس	30% من الكهرباء انطلاقا من الطاقات المتجددة بحلول سنة 2030		
	طاقة الرياح	1500 م و	2030
	الطاقة الشمسية كهروضوئية	1900 م و	2030
	الطاقة الشمسية الحرارية المركزة	300 م و	2030
	الكتل الحيوية	300 م و	2030
	تسخين المياه بالطاقة الشمسية	1 مليون م^2	2016
الجزائر	40 % من إجمالي الكهرباء المنتجة محلياً ذات أصول متجددة بآفاق 2030.		
السعودية	يتم إعداد سياسات لاستخدام الطاقة المتجددة تحدد أهداف كمية لمشاركة الطاقة المتجددة في نسيج الطاقة. الوصول إلى 44 % من احتياجات المملكة للطاقة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2032. العمل على تطوير منظومة اقتصادية مستدامة للطاقة . نمذجة شبكة المملكة وتحسينها لتصبح متكاملة ومتوافقة مع الطاقة المتجددة.		
السودان	الهدف الإجمالي: 2665.4 ميجاوات في غضون 2031، يتوزع كما يلي:		
	التوليد المائي (محطات كبيرة)	1092م و	2031
	طاقة الرياح	680م و	2031
	الشمسية الكهروضوئية	666م و	2031
	الشمسية الحرارية	50 م و	2031
	التوليد المائي (محطات صغيرة)	56 م و	2031
	التوليد من النفايات	67.4 م و	2031
	الكتل الحيوية	54 م و	2031
	• جاري العمل على تقييم مصدر طاقة حرارة باطن الأرض		

[1] طبقاً لدليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية - إصدار 2013، القطاع الإقتصادي - إدارة الطاقة- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

الدولة	الأهداف الاستراتيجية الكمية المعتمدة للطاقة المتجددة
عُمان	تقوم السلطنة بدراسة الاستراتيجية الوطنية للطاقة والتي تهدف إلى تقليل الاعتماد على الطاقة الاحفورية بالسلطنة. قامت هيئة تنظيم الكهرباء- عمان (الهيئة) بتطبيق متطلبات جديدة لدعم نشر تقنيات الطاقة المتجددة في المناطق الريفية. لقد إعتمدت الهيئة المتطلبات الجديدة للتأكد من أن إستغلال المصادر القيمة للطاقة المتجددة في السلطنة سيتم بكفاءة وفعالية. سوف تقوم شركة كهرباء المناطق الريفية (ش م ع م) بتطبيق متطلبات السياسة الجديدة
العراق	مساهمة الطاقة المتجددة 2 % من خليط القدرات المركبة تمثل 300 م.و. (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) بحلول عام 2017
فلسطين	الحصول تدريجياً على 240 ج.و.س. (على الأقل) لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بما يعادل 10% من القدرة الكهربائية المنتجة محلياً أي ما يعادل 130 م.و. بحلول عام 2020 • شمسية كهروضوئية و حرارية — 65 م و — 2020 • طاقة الرياح — 44 م و — 2020 • الغاز الحيوي — 21 م و — 2020
قطر	مساهمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية والحرارية بمقدار 200 ميغاواط بحلول عام 2020
الكويت	مساهمة 15% من الطاقة البديلة في توليد الكهرباء في الكويت ما بين عامي 2015 و2030
لبنان	مساهمة 12% من الطاقة المتجددة في العام 2020
ليبيا	• الطاقة الشمسية وطاقة الرياح الهدف 3% من الطاقة الكهربائية المنتجة عام 2015 • الطاقة الشمسية وطاقة الرياح الهدف 7% من الطاقة الكهربائية المنتجة عام 2020 • الطاقة الشمسية وطاقة الرياح الهدف 10% من الطاقة الكهربائية المنتجة عام 2025
مصر	• 20% من إجمالي الطاقة الكهربية المولدة بحلول عام 2020، تساهم فيها طاقة الرياح بنسبة حوالى 12% تعادل 7200م وات، بالاضافة الى مساهمة الطاقة الشمسية بنسبة حوالى 2%، والطاقة المائية بنسبة 6% • توليد طاقة كهربائية من الطاقة الشمسية بقدرة حوالى 3500 م.و بحلول عام 2027على النحو التالى: 2800 م.و من الطاقة الشمسية الحرارية عام 2027 700 م. و من الطاقة الكهروضوئية عام 2027
المغرب	• طاقة الرياح 14% قدرات مركبة عام 2020 • الطاقة الشمسية 14% قدرات مركبة عام 2020 • الطاقة المائية 14% قدرات مركبة عام 2020

الدولة	الأهداف الاستراتيجية الكمية المعتمدة للطاقة المتجددة
اليمن	مساهمة 15% من إجمالي الطاقة الكهربية المولدة بحلول عام 2025 مقسمة كما يلي: • طاقة الرياح الهدف 400 م و لعام 2025 • طاقة حرارة باطن الأرض 160 م و لعام 2025 • الطاقة الشمسية الحرارية المركزة 100 م و لعام 2025 • طاقة الكتلة الحيوية 6 م و لعام 2025 • طاقة كهروضوئية 8.25 م. و 2025

المرفق رقم 2

نموذج خطط العمل الوطنية للطاقة المتجددة في المنطقة العربية

2014/8/ 14

فهرس

الجزء الاول: السياسة الوطنية للطاقة المتجددة 14

1. سنة الأساس 2010 14

2. توقعات إجمالي إنتاج الطاقة الغير متجددة حتى عامي 2020 و 2030 14

3. أهداف الطاقة المتجددة ومسارات نموها 15

(أ) الهدف الوطني الإجمالي 15

(ب) الأهداف القطاعية ومسارات نموها 15

(ج) إجمالي المساهمة المتوقعة من تقنيات الطاقة المتجددة لتلبية الأهداف 16

الجزء الثاني: السياسات والآليات 19

4. الأهداف والالتزامات المنظمة قانوناً 19

5. خطط دعم الطاقات المتجددة 19

(أ) الدعم المالي 20

(ب) الشهادات القابلة للتداول 21

(ج) تعرفة تغذية الشبكة 21

(د) نظام المناقصات 22

(هـ) نظرة عامة على جميع السياسات والتدابير 23

6. الإجراءات الإدارية 23

7. المواصفات الفنية وخطط إصدار شهادات إعتماد القائمين بالتركيب 24

8. سياسات دمج الطاقة المتجددة في المباني 25

9. الربط مع الشبكة الكهربائية وتشغيلها 26

10. مشاريع مشتركة مع الدول العربية الأخرى والبلدان الأجنبية و/أو أطراف أخرى 26

11. خطط دعم مشاريع التدفئة، التسخين والتبريد 27

12. حملات التوعية 27

الجزء الثالث: تقييم تقدم الخطة الوطنية للطاقات المتجددة 29

الجزء الاول: السياسة الوطنية للطاقة المتجددة

هذا الجزء يعطي لمحة عامة عن السياسة الوطنية للطاقة المتجددة واصفاً أهداف السياسة ومحاور العمل الاستراتيجية الرئيسية.

1. سنة الأساس 2010

يعرض هذا القسم الأساس الموحد لمختلف الدول العربية استنادا لعام 2010 من حيث:

- انتاج الكهرباء من مصادر الطاقة غير المتجددة
- انتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة
- مصادر التدفئة والتسخين من جميع المصادر
- مصادر التبريد من جميع المصادر

جدول 1. تحديد سنة الاساس 2010 (ألف طن مكافىء نفط[2])

انتاج الكهرباء من مصادر الطاقة غير المتجددة	
انتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة	
التدفئة والتسخين	
التبريد والتكييف	

2. توقعات إجمالي إنتاج الطاقة الغير متجددة حتى عامي 2020 و 2030

تقدم الدول الأعضاء ، مسارات نمو الأرقام المذكورة في القسم السابق (باستثناء مصادر الطاقة المتجددة) حتى عامي 2020 و2030.

جدول 2. توقعات إنتاج الطاقة غير المتجددة (ألف طن مكافىء نفط[3])

	سنة الأساس		**نهاية المرحلة الأولى**		**نهاية المرحلة الثانية**
السنة	2010	2015	2020	2025	2030
انتاج الكهرباء من مصادر الطاقة غير المتجددة					
التدفئة والتسخين من مصادر الطاقة غير المتجددة					
التبريد والتكييف من مصادر الطاقة الغير متجددة					

[2] [3] بناء على عامل تحويل الكهرباء من 0.086 طن مكافىء نفط / ميجاوات ساعة و/أو وفر في الطاقة سنوي 0.06 طن مكافىء نفط / متر مربع للسخانات الشمسية.

3. أهداف الطاقة المتجددة ومسارات نموها

(أ) الهدف الوطني الإجمالي

ينبغي على الدول الأعضاء أن تصف أهدافها الوطنية من الطاقة المتجددة لكلي العامين 2020 و 2030 من حيث الطاقة المنتجة ومساهمتها (٪) من اجمالي انتاج الطاقة

جدول 3. الهدف الوطني الإجمالي لمساهمة الطاقة من المصادر المتجددة في إجمالي انتاج الطاقة حتى عام 2030

	2010 سنة الأساس	2015	2020	2025	2030
انتاج الطاقة المتجددة (ألف طن مكافئ نفط)					
إجمالي انتاج الطاقة (ألف طن مكافئ نفط)					
مساهمة الطاقة المتجددة في إجمالي انتاج الطاقة (%)					

(ب) الأهداف القطاعية ومسارات نموها

إضافة إلى وضع الأهداف الوطنية للقطاعات كافة حتى عام 2030، فإنه من المهم أيضا وصف الأهداف القطاعية للكهرباء، التدفئة، التسخين والتبريد عند توفرها.

من ناحية أخرى، فإن وضع أهداف مرحلية تساعد في تحديد المسار المتوقع لنمو استخدام الطاقة المتجددة في كل قطاع. إن أهداف الطاقة المتجددة في قطاعات الكهرباء، التدفئة، التسخين والتبريد إضافةً إلى مسارات النمو القطاعية تعتبر تقديرية وتتأثر إلى حد كبير بتقدم خطة العمل.

جدول 4. مسارات النمو القطاعية

	2010	2015	2020	2025	2030
انتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة (ألف طن مكافىء نفط)					
التدفئة والتسخين من مصادر الطاقة المتجددة (ألف طن مكافىء نفط)					
التبريد والتكييف من مصادر					

الطاقة المتجددة (ألف طن مكافىء نفط)						
إجمالي الطاقة المنتجة (ألف طن مكافىء نفط)						
مساهمة الطاقة المتجددة في إجمالي انتاج الطاقة (%)						

(ج) إجمالي المساهمة المتوقعة من تقنيات الطاقة المتجددة لتلبية الأهداف

يقوم هذا القسم بالنظر في المساهمة المتوقعة من مختلف تقنيات الطاقة المتجددة، ومسارات نموها وإسهاماتها في قطاع الكهرباء وقطاع التدفئة، التسخين والتبريد

جدول 5. تقدير القدرة المركبة وإجمالي انتاج الكهرباء من تقنيات الطاقة المتجددة

	2010		السنة الحالية		2015		2020		2025		2030	
	القدرة (م.وات)	الطاقة المنتجة (ج.و.س)	القدرة (م.وات)	الطاقة المنتجة (ج.و.س)	القدرة (م.وات)	الطاقة المنتجة (ج.و.س)	القدرة (م.وات)	الطاقة المنتجة (ج.و.س)	القدرة (م.وات)	الطاقة المنتجة (ج.و.س)	القدرة (م.وات)	الطاقة المنتجة (ج.و.س)
الطاقة المائية												
أقل من 1 م.وات												
من 1 حتى 10 م.وات												
أكبر من 10 م.وات												
منها للضخ والتخزين												

الطاقة الجيوحرارية												
الطاقة الشمسية												
الخلايا الكهروضوئية												
محطات المركزات الشمسية												
طاقة الرياح												
البرية												
البحرية												
طاقة الكتلة الحيوية												
الصلبة												
الغازية												
السوائل العضوية												
أخرى												
الإجمالي												
منها للإنتاج المزدوج للكهرباء والحرارة												

جدول 6. تقدير المساهمة الإجمالية من تقنيات الطاقة المتجددة في التدفئة، التسخين والتبريد والتكييف

(ألف طن مكافئ نفط)

	2010	السنة الحالية	2015	2020	2025	2030
الطاقة الشمسية						
طاقة الرياح						
طاقة الكتلة الحيوية						
الصلبة						
الغازية						
السوائل العضوية						
المضخات الحرارية						
أخرى						
الإجمالي						

الجزء الثاني: السياسات والآليات

الجزء الثاني من الخطة الوطنية يغطي مختلف السياسات والآليات المساهمة في تحقيق أهداف الطاقة المتجددة في مجالات الكهرباء، التدفئة، التسخين والتبريد.

4. الأهداف والالتزامات المنظمة قانوناً

يمكن في اطار اللوائح والقواعد القانونية تحديد الأهداف والالتزامات التي يجب أن تحققها بعض القطاعات (الصناعة، المؤسسات والفنادق والمرافق التجارية، الخ). في حال وجود هذه الالتزامات يرجى وصفها بدقة عن طريق ملء الجدول التالي:

جدول 7. الأهداف والالتزامات المنظمة قانوناً

المرجعية القانونية[4]	
ذات صلة بتقنية محددة	
الأهداف أو الالتزامات المحددة لكل تقنية	
الأهداف أو الالتزامات المحددة لكل سنة	
الجهات المسؤولة عن تطبيق هذه الالتزامات	
عواقب عدم الالتزام	
آليات الإشراف على الالتزام	
آليات التعديل في الالتزامات والأهداف	

الهدف من هذا الجدول هو توضيح الاسس القانونية كافة في حال وجودها أو ذكر أية سياسات متعلقة بهذه الأهداف والالتزامات. في حال كانت هذه القواعد المنظمة محددة طبقاً لتقنية معينة أم لا، يجب ذكر أهداف مجددة لهذه الأنظمة لكل تقنية ولكل عام. الجهات المسؤولة عن تحقيق هذه الأهداف ينبغي أن تحدد بوضوح. إضافةً إلى تحديد عواقب عدم الوفاء، وآليات التعديل في حال وجودها.

5. خطط دعم الطاقات المتجددة

يتضمن هذا الجزء جميع خطط الدعم والمساندة للعمل على تنفيذ مشاريع وبرامج الطاقات المتجددة، إضافة إلى أي شكل من آليات التمويل

[4] يقصد بالمرجعية القانونية القوانين والمراسيم والتشريعات والنصوص التنفيذية من قرارات وأنظمة ذات الصلة

(أ) الدعم المالي

يمكن تصنيف الدعم المالي بطرق مختلفة مثل الدعم المالي للاستثمار، منح رأس المال، قروض منخفضة الفائدة، إعفاءات أو تخفيضات ضريبية ، المبالغ المستردة من الضرائب، مخططات المناقصات التنافسية، التزامات الطاقة المتجددة مع أو بدون شهادات خضراء (الشهادات الخضراء القابلة للتداول)، تعرفة تغذية الشبكة للطاقات المتجددة، والمخططات الطوعية.

جدول 8. الدعم المالي

الاسم	
طوعي/إلزامي	
أهداف	
الآثار المتوقعة	
القوانين ذات الصلة	
السلطة التنفيذية	
الجهة المشرفة	
النوع	
ذات صلة بتقنية محددة	
ذات صلة بأحجام محددة	
تواريخ البدء والانتهاء	
مراجعة دورية	
تدابير استدامة الدعم ومصدر التمويل (عربي / أجنبي)	
الإستفادة من أي دعم اخر	

يجب أن يذكر هذا الجزء اسم برنامج الدعم مع وصف صغير يوضح ما اذا كان طوعيا أو إلزاميا، أهدافه والآثار المتوقعة على المستوى الوطني، القوانين ذات الصلة في حال وجودها، السلطة التنفيذية والهيئة المشرفة. كما ينبغي تحديد نوع الدعم المالي : الدعم المالي للاستثمار، منح رأس المال، قروض منخفضة الفائدة، إعفاءات أو تخفيضات ضريبية والمبالغ المستردة من الضرائب. علماً أن الدعم المالي يمكن أن يكون على أكثر من صعيد. ينبغي أيضا أن يحدد ما إذا كان هذا الدعم عائد لتقنية محددة أو لأحجام محددة، إذا كان قيد التنفيذ أو ما زال قيد التخطيط مع ذكر تواريخ البدء والانتهاء وما إذا تتم مراجعته بشكل دوري. أخيرا، ينبغي توضيح جميع التدابير المتخذة لاستمرارية التمويل مع إمكانية أن يكون أي مشروع مستفيد من هذا الدعم مستفيد من أي برنامج دعم آخر.

(ب) الشهادات القابلة للتداول[5]

إن نظام الشهادات يمثل آلية لتتبع وتسجيل إنتاج الطاقة المتجددة والتي يمكن بيعها إلى المستهلك النهائي في السوق تجارة الطاقة النظيفة. هذه الشهادات يمكن استخدامها لإثبات الامتثال للمتطلبات التي قد تفرضها الدولة على شركات الإمداد ، أوعلى المستهلكين لإنتاج واستهلاك، كميات محددة من الطاقة الكهربائية ذات المصدر المتجدد. إضافة إلى وصف آليات الدعم المالي العام، ينبغي أيضاً على برامج الشهادات القابلة للتداول تحديد المعلومات التالية:

جدول 9. الشهادات القابلة للتداول

الحصة الملزمة من الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة في إجمالي الإمدادات ونظام الشهادات القابلة للتداول	
الجهة الملزَمة	
التبادل التجاري للشهادات القابلة للتداول محليا ودوليا	
حدود للسعر الأدنى	
متوسط سعر الشهادات	
عواقب عدم الالتزام	
فترة المشاركة القصوى	
نظام التداول	

للحصول على شهادات قابلة للتداول، ينبغي أن تحدد الحصة الضرورية من إنتاج الكهرباء المتجددة مع تحديد الجهة الملزمة. كما ينبغي توضيح ما إذا كانت التجارة الدولية في الشهادات مقبولة ووفقاً لأية شروط. ينبغي أن تذكر أيضا القيود على السعر وما إذا كان هناك أي حدود للسعر الأدنى وما إذا كان السعر الوسطي معلن عنه وأين.

(ج) تعرفة تغذية الشبكة

في هذا النظام، تحدد الدولة التعرفة لكل وحدة من الطاقة المنتجة من مصدر متجدد. هذه التعرفات هي أعلى من تلك الممنوحة لإنتاج الطاقة من المصادر التقليدية وهي تضمن تحقيق عائدات مناسبة للمستثمرين في إنتاج الطاقة المتجددة. عادة هناك تعرفة لكل نوع من أنواع الطاقة المتجددة على سبيل المثال سيكون هناك تعرفة للكهرباء المنتجة من طاقة الرياح أو الشمس، وغيرها.

ينبغي توفير معلومات إضافية تتعلق بهذا النوع من آلية الدعم المالي كما هو مبين في الجدول التالي.

جدول 10. تعرفة تغذية الشبكة

الأهداف	

[5] على سبيل المثال لا الحصر الشهادات الخضراء وشهادات المنشأ

شروط التعرفة الثابتة	
قدرات المشاريع المسموح بها (طاقة وقدرة)	
التقنيات المسموح بها	
السعر بحسب التقنية	
فترة ضمان التعرفة	
خطط تعديل التعرفة	

في هذه الحالة، تتضمن المعلومات أهداف المخططات وشروط تأهل المشاريع للحصول على سعر ثابت. ينبغي على الدولة أيضا أن تحدد ما إذا كان هناك أي سقف لإجمالي حجم إنتاج الكهرباء في السنة أو على الحد الأقصى المسموح به لقدرة المركبة.

علاوة على ذلك، ينبغي ذكر السعر المحدد للتقنية في حال كانت التعريفات محددة بحسب التقنية، كما ينبغي تحديد فترة الضمان على التعرفة مع أية مخططات أوإمكانيات لتعديل التعرفة.

(د) نظام المناقصات

في هذا النظام، يدعى المستثمرون لانتاج الكهرباء من مشاريع الطاقة المتجددة، خلال فترة معينة وبقدرات محددة من خلال المناقصة. يتم اختيار العقود ذات أقل كلفة إنتاج وتكون شبكات الكهرباء (شركات النقل / مشغل الشبكة) ملزمة شراء الطاقة من هذه المحطات على أساس الأسعار التي تم التوصل إليها من خلال تلك المناقصات وللفترات التي تم الاتفاق عليها وفقا للمناقصة.

جدول 11. نظام المناقصات

الفترة الزمنية	
التقنيات المسموح بها	
قدرة المشروع	
أهداف المشروع	
تكامل المشروع مع تطور شبكة الكهرباء	

كما هو الحال في القسمين السابقين، ينبغي أن تضاف المعلومات المتعلقة بآلية المناقصات إلى المعلومات العائدة لآلية التمويل العامة.

يجب أن تشمل هذه المعلومات الوتيرة الزمنية، قدرة والتقنيات موضوع هذه المناقصات. كما يجب توضيح المعلومات المتعلقة بأهداف المشروع ومدى تكامله مع تطور الشبكة الكهربائية.

(ه) نظرة عامة على جميع السياسات والتدابير

تتضمن هذه الفقرة نظرة عامة على جميع السياسات والتدابير المذكورة سابقاً كما هي ملخصة في الجدول التالي:

جدول 12. نظرة عامة على جميع السياسات والتدابير

اسم السياسة / الإجراء	النوع	النتيجة المتوقعة	الفئة أو القطاع المستهدف	قائم أو مخطط	مصدر التمويل	تاريخ الإجراء	
						بداية	نهاية
1							
2							
3							
...							

6. الإجراءات الإدارية

من المطلوب شرح الاستراتيجيات وآليات تنفيذ الخطة الوطنية ، إضافةً إلى شرح القواعد الوطنية والمحلية بشأن إصدار الترخيص والشهادات والإجراءات المطبقة على المعامل والبنى التحتية لشبكتي نقل وتوزيع الكهرباء، التدفئة والتسخين والتبريد.

أ) بيان التشريعات الوطنية القائمة ، وعند وجودها، التشريعات المحلية بشأن إجراءات التصاريح، إصدار الشهادات، الترخيص والتخطيط المكاني المطبقة على محطات انتاج الطاقة والبنى التحتية لشبكتي النقل والتوزيع المرتبطتين بها.

ب) بالنسبة لكل من هذه التشريعات المذكورة سابقا، يجب توضيح الوزارة أو السلطة المعنية واختصاصاتها في هذا المجال، كما يجب تحديد أية مراجعات متوقعة بغرض اتخاذ الخطوات المناسبة.

ج) ينبغي توضيح آلية اختيار الأراضي وإمكانية تخصيص الأراضي العامة أو الخاصة بالمستثمرين لإقامة مشاريع الطاقة المتجددة.

د) ينبغي توضيح ما إذا كانت المسؤولية الإدارية في التصاريح، إصدار الشهادات و إجراءات الترخيص مقسمة على مستويات مختلفة من الإدارة وخاصة المحلية منها، إضافة إلى كيفية التنسيق بينها.

هـ) ينبغي إدراج وصف شامل ومفصل للمعلومات وخطط المساعدة أثناء استكمال المعاملة الإدارية إضافةً إلى جدول زمني مفصل للخطوات الموجب اتباعها.

و) من الجدير توضيح ما إذا كانت هذه الإجراءات تأخذ بعين الاعتبار :

- التقنية
- حجم المشروع: على نطاق صغير أو مشاريع لامركزية
- إمكانية التعداد الصافي (قياس صافي الطاقة المنتجة والمستهلكة)

ينبغي نشر أية بيانات متعلقة بتقييم المصادر كالخرائط والأطلس مع تحديد الجهات المسؤولة عنها.

جدول 13. الإجراءات الإدارية

بيان التشريعات الوطنية أو المحلية بشأن إجراءات التصاريح، إصدار الشهادات، الترخيص والتخطيط المكاني	
الجهات المسؤولة	
تحديد مسؤوليات تأمين الأراضي	
مخططات التنسيق الإداري	
مخططات المساعدة في الإجراءات الإدارية	
صلة المعاملات الإدارية بتقنية وحجم المشروع	
البيانات المتعلقة بتقييم المصادر	

7. **المواصفات الفنية وخطط إصدار شهادات إعتماد القائمين بالتركيب**

في هذا القسم تحدد المواصفات الفنية (المعايير المحلية أو الإقليمية أو الدولية) المطلوبة على المعدات من أجل الاستفادة من برامج الدعم والإعانات

جدول 14. شهادات إعتماد القائمين بالتركيب

موجودة أو مخطط لها	
اسم المواصفة الفنية	
المواصفات المعادلة	
الهيئة المسؤولة	

من ناحية أخرى، تذكر أية شهادة إعتماد محلية أو دولية (موجودة أو مخطط لها) مطلوبة من القائمين بالتركيب بما في ذلك اسم الشهادة وأية شهادة معادلة ممكنة مع هيئة إصدار الشهادات المناسبة.

جدول 15. شهادات إعتماد القائمين بالتركيب

موجودة أو مخطط لها	
اسم الشهادة	
الشهادات المعادلة	
الهيئة المسؤولة	

8. سياسات دمج الطاقة المتجددة في المباني

يرجى أخذ العلم أنه عند الإشارة إلى زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة في المباني، لا ينبغي تضمين إمدادات الكهرباء المتجددة من الشبكة الوطنية. التركيز هنا هو على زيادة الإمدادات الذاتية من الحرارة و/أو الكهرباء إلى المباني.

جدول 16. سياسات دمج الطاقة المتجددة في المباني

التشريعات الوطنية القائمة	
الهيئة المسؤولة	
الجدول الزمني وخطط مراجعة التشريعات	
الحد الأدنى المطلوب من استخدام الطاقة المتجددة في المباني الجديدة	
الحد الأدنى المطلوب من استخدام الطاقة المتجددة في المباني التي تم تجديدها حديثا	
خطط المباني العامة	
خصوصية المناطق الجغرافية	
توافر أهداف محددة لكل نوع بناء (سكني، تجاري، عام وصناعي)	
التشريعات المستقبلية	

المعلومات الخاصة بالمباني مختصرة في الجدول السابق وتتضمن التشريعات الوطنية القائمة مع جميع هيئاتها المسؤولة. ينبغي أن يدرج الحد الأدنى المطلوب من استخدام الطاقة المتجددة في المباني الجديدة أو التي تم تجديدها حديثًا مع تسليط الضوء على الدور النموذجي للمباني العامة.

يجب ذكر أية أهداف محددة لمختلف أنواع المباني مثل السكنية والتجارية والصناعية والعامة مع عرض لأية تشريعات مستقبلية لتحقيق وزيادة هذه الأهداف.

9. الربط مع الشبكة الكهربائية وتشغيلها

هذا القسم يتطرق إلى الجوانب المختلفة لربط مشاريع الطاقة المتجددة بشبكات الكهرباء القائمة. إضافة إلى التشريعات ذات العلاقة، يرجى وصف الإجراءات المستقبلية، وآليات المراجعة والهيئات المسؤولة عنها.

أ) بيان التشريعات الوطنية القائمة بشأن المتطلبات المتعلقة بالشبكة الكهربائية.

ب) توضيح كيف يتم ربط مشاريع الطاقة المتجددة بشبكتي النقل والتوزيع مع الحفاظ على أمن تشغيل النظام الكهربائي.

ج) تحديد دور الشبكات الذكية، وأدوات تكنولوجيا المعلومات ومرافق التخزين، وكيف سيتم ضمان تنميتها.

د) بيان أية مشاريع ربط قائمة أو مرتقبة مع دول الجوار، إضافةً إلى قدراتها والجدول الزمني لتنفيذها.

هـ) ذكر أية امتيازات لربط مشاريع الطاقة المتجددة (وعلى أي مستوى من الجهد) مع المشاكل التي تقيدها.

و) شرح أية إجراءات تقاسم تكاليف تطوير الشبكة مع احتمالات الاسترداد لمثل هذه الاستثمارات. هذه الإجراءات يمكن أن تكون ذات صلة بإجراءات بين المشغل والمستثمرين أو بين المستثمرين الحاليين والمستقبليين.

ز) تسليط الضوء على أية أولويات أو ضمانات لوصول الكهرباء من الطاقة المتجددة وتوضيح أولويات الوصول إلى الشبكة بين مختلف مصادر الطاقة المتجددة إضافةً إلى أي نوع من الرسوم الاضافية المفروضة على استخدام شبكتي التوزيع والنقل.

جدول 17. الربط مع الشبكة الكهربائية وتشغيلها

التشريعات المتعلقة بالشبكة الكهربائية	
إجراءات ربط مشاريع الطاقة المتجددة بالشبكة	
دور الشبكات الذكية، وأدوات تكنولوجيا المعلومات ومرافق التخزين	
مشاريع الربط مع الجوار	
إمتيازات ربط مشاريع الطاقة المتجددة	
إجراءات تقاسم تكاليف الربط	
إمتيازات الوصول إلى الشبكة لمشاريع الطاقة المتجددة	
تعرفة النقل على الشبكة	

10. مشاريع مشتركة مع الدول العربية الأخرى والبلدان الأجنبية و/أو أطراف أخرى

هذا القسم من الخطة الوطنية ينبغي أن يتضمن الجانب الأوسع من مشاريع الطاقة المتجددة بالتعاون مع دول عربية أخرى و/أو غيرها من البلدان الأجنبية و/أو أطراف أخرى.

يجب وضع وصف مفصل لآليات الاستثمار المشترك في حال وجودها الفعلي أو في حال كان مخطط لها، إضافة إلى تقدير قدرة المشاريع التي يمكن إدراجها.

ينبغي أن تشمل أيضا شرحا عن إمكانية التعاون مع الأطراف الأخرى في مجال مشاريع الطاقات المتجددة.

كما تجدر الإشارة إلى إمكانيات التعاون في مجال الاستثمار في مشاريع الطاقة المتحددة مع الدول العربية أو الأجنبية أو مع أية أطراف أخرى.

أخيرا، يجب تقديم قائمة بالمشاريع المركبة سابقاً، المشاريع الحالية والمشاريع المخطط لها مع الدول العربية والدول الأجنبية و/أو أطراف أخرى:

جدول 18. بيان مشاريع الطاقة المتجددة المشتركة

اسم المشروع	التقنية	القدرة (ميجاوات)	مصدر التمويل	بدء التشغيل	الاستثمارات	الأطراف المتعاونة

11. خطط دعم مشاريع التدفئة، التسخين والتبريد

هذا القسم لا يتطرق إلى الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة بل إلى أشكال الطاقة المتجددة المختلفة مثل: التدفئة، التسخين والتبريد

ينبغي أن تشمل هذه المعلومات برامج الدعم المختلفة التي يمكن تطبيقها على الانتاج المشترك للحرارة والطاقة من مصادر الطاقة المتجددة مع خطط محددة لدعم استخدام الطاقات المتجددة لمشاريع التدفئة، التسخين والتبريد. مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصيات المشاريع الصغيرة والكبيرة المطبقة في مختلف المجالات كالصناعية والسكنية.

12. حملات التوعية

يجب وصف حملات وبرامج التوعية والمعلومات الحالية والمستقبلية، فضلا عن المراجعات المزمعة والنتائج المتوقعة.

ينبغي أن تشير الدول الأعضاء أيضا إلى السلطة المسؤولة عن مراقبة ومراجعة آثار هذه البرامج، إضافةً إلى عنوانين الاتصال بها لمزيد من التفاصيل حول الوظائف الإدارية. كل هذا يجب أن يتم مع التشديد على أهمية دور السلطات الإقليمية والمحلية.

وينبغي أن تشمل هذه المعلومات على الأفكار الرئيسية التالية:

أ) ملخص عن البرامج الوطنية أو المحلية القائمة

ب) أدوات التواصل مع مختلف الجهات الفاعلة: المستهلكين، القائمين بأعمال التركيب، الاستشاريين، المهندسين المعماريين والمزودين. إضافة إلى إلى الهيئات المسؤولة عن نشر البيانات الدورية.

ج) توافر بيانات تقييم المصادر مثل الخرائط أو الأطلس إضافةً إلى الهيئات المسؤولة عنها.

د) وجود برامج توجيه متخصصة للاستشاريين والمهندسين المعماريين لمساعدتهم على الدمج الأمثل لمصادر الطاقة المتجددة في أي خطط تنمية مستقبلية.

هـ) توافر برامج التوعية للمواطنين حول فوائد استخدام الطاقة من المصادر المتجددة وتسليط الضوء على دور الجهات الفاعلة الإقليمية والمحلية في تصميم وإدارة هذه البرامج.

الجزء الثالث: تقييم تقدم الخطة الوطنية للطاقات المتجددة

مثل أي خطة عمل، يجب أن تتضمن الNREAP آلية لتقييم تقدم تنفيذها نوعياً وكمياً. يجب أن يوضح كل من هذين التقييمين تقدم الخطوات المخطط لها وفقا للجدول الزمني المحدد، مع تعليل أي تعديل أو تأخير.

التقييم النوعي يتابع تنفيذ السياسات كما هو ملخص في الجدول التالي:

جدول 19. تقييم نوعي

اسم السياسة / الإجراء	النوع	النتيجة المتوقعة	الفئة أو القطاع المستهدف	وضع التنفيذ	مصدر التمويل	تاريخ بداية ونهاية الإجراء	ملاحظات
1							
2							
3							
...							

نتم عملية التقييم الكمي ومتابعة التقدم في تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة عن طريق تحديث سنوي للجدولين 5 و6 أعلاه.

الامكانية الفنية و الاقتصادية للتكييف الشمسي في الوطن العربي

ياسر عبد الله سعيد
لجنة خبراء الطاقة المتجددة و كفاءة الطاقة
لجنة خبراء الطاقة المتجددة و كفاءة الطاقة
Email: sudanrenen@hotmail.com

المحتويات

مقدمة: 3

مصادر الطاقة الشمسية في العالم العربي:..... 4

التكييف الشمسي:..... 4

الخلاصة:..... 6

المطلوب دراسة امكانية الجدوى الفنية والاقتصادية للتكييف الشمسي كما موضح في المحاور التالية: 7

المصادر: 7

الامكانية الفنية و الاقتصادية للتكييف الشمسي في الوطن العربي

مقدمة:

يقع السودان و المنطقة العربية بصفة عامة في أكثر المناطق في العالم تعرضاً للإشعاع الشمسي في منطقة ما يسمى بالحزام الشمسي. و بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري فإن دراجات الحرارة في تزايد مستمر في كل العالم و في المنطقة العربية على وجه الخصوص.

أجهزة التكييف الموجودة في منازلنا هي أكثر الأجهزة الكهربائية استهلاكاً للطاقة وخاصة في فصل الصيف وتصل نسبة الطاقة المستخدمة للتكييف حوالي 70% من إجمالي استهلاك الكهرباء في المنازل والمكاتب..

في فصل الصيف تواجه المنظومة الكهربائية تحدياً كبيراً بسبب ارتفاع درجة حرارة الجو و لذلك انعكاسات سلبية على استقرار المنظومة الكهربائية إذ إن ارتفاع درجة الحرارة يؤدي إلى انخفاض مردود و إنتاجية محطات التوليد الحراري بشكل ملحوظ و في الوقت نفسه يزداد الطلب على الطاقة بسبب ارتفاع نسبة استخدام المكيفات و خاصة في القطاع المنزلي.

و بما أن السبب في إرتفاع نسبة إستخدام المكيفات هو إرتفاع درجة الحرارة الجو.. نجد أن هنالك علاقة طردية ما بين إرتفاع درجة الحرارة و شدة الإشعاع الشمسي.

و مما سلف ذكره إذا تمكنا من ايجاد تكنولوجيا ناضجة تعمل على تكييف الهواء بإستخدام الطاقة الشمسية او بالاخص الطاقة الشمسية الحرارية بالتالي يقلل من استهلاك الكهرباء في فترة الصيف بسبب اجهزة التكييف و بالتالي نكون قد حولنا "العدو إلى صديق".

مصادر الطاقة الشمسية في العالم العربي:

تقع دول العالم العربي في الحزام الشمسي الغني بالطاقة الساقطة من الشمس على الأرض (انظر إلى أطلس توزيع الطاقة الشمسية فى شكل 1) لذلك فقد حباها الله بمصدر للطاقة البديلة يزيد أضعافاً مضاعفةً عن مخزونها من البترول (650 بليون برميل)، بل يزيد عن احتياجات العالم بأسره من الطاقة كما بينت الأرقام.

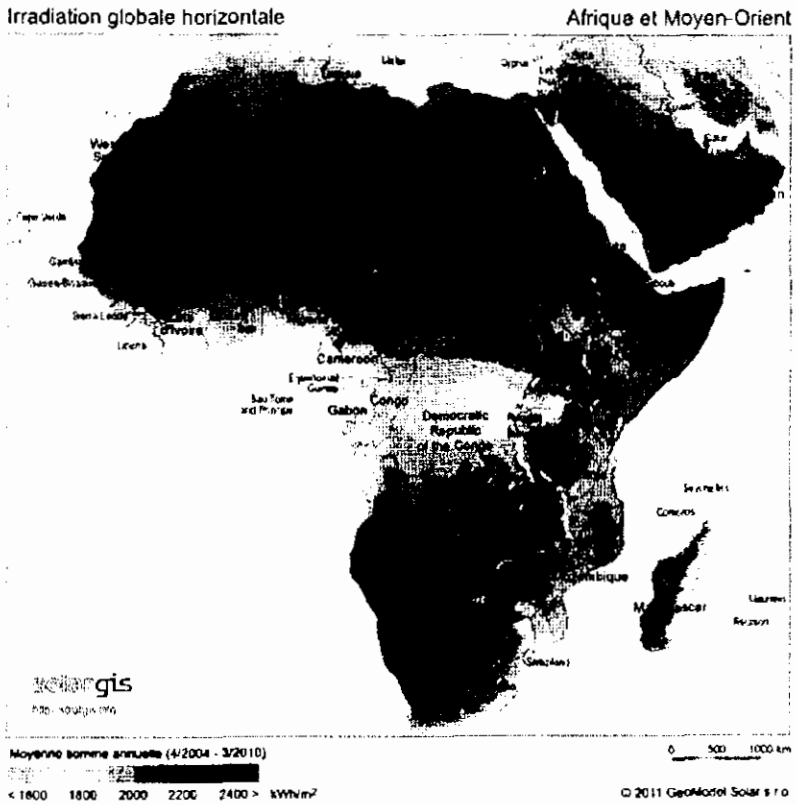

شكل 1 أطلس الطاقة الشمسية للعالم العربى وافريقيا يبين قوة الإشعاع الشمسي بالكيلوات ساعة على المتر المربع فى العام

التكييف الشمسي:

يعتبر التكييف الشمسي بأنواعه من المجالات الرائدة في ترشيد إستهلاك التكييف الإنضغاطي التقليدي وأنواعه هي:

1 التكييف ذو الخلية الشمسية الضوئية:

هذا النوع يعتمد كلياً علي الكهرباء الناتجة من الخلية الشمسية وعلي البطاريات أو الكهرباء العامة للعمل الليلي.

يتميز هذا النوع بإمكانية إعتماده علي الطاقة الشمسية بصورة كلية إلا أنه يحتاج إلي مساحة كبيرة وتكلفته عالية جداً. الجدول التالي يوضح أسعار الوحدات المختلفة 24000 BTU/h (7.2kW)، FOB شنقهاي وهي كالآتي:

	النوع	السعر
1	تكييف ذو خلية شمسية ضوئية يعمل 4 ساعات مسائية	6,993 USD
2	تكييف ذو خلية شمسية ضوئية يعمل 8 ساعات مسائية	10,821 USD
3	وحدة تكييف شمسية هجين "Hybrid"	0,735 USD

2 التكييف الإمتصاصي:

هذا النوع يحتاج لمصدر حراري دائم و الذي يمكن تحصيله من الطاقة الشمسية أو من البخار أو حرق الوقودكما في المحطات البخارية أو من الكهرباء (سخانات كهربائية). عادةً ما يستخدم في المصانع، و المباني التي بها مصدر حراري دائم و المحطات البخارية.

يتميز هذا النوع الشمسي منه بإعتمادية كلية تقريباً علي الطاقة الحرارية الشمسية في ساعات النهار مع إستهلاك قليل جداً للكهرباء إلا أنه يحتاج لمصادر أخري للحرارة عند عدم توفرها من الشمس كما أنه يحتاج لمساحة كبيرة للمجمعات الحرارية الشمسية وتكلفته عالية.

3 التكييف الشمسي الهجين[3]:

يتكون من دورة إنضغاطية تقليدية تستخدم الكهرباء العامة بنفس أنواع الغاز المستخدمة في مثل هذه الدورات مصممة بحيث يتم تسخين الغاز عند خروجه من الضاغط و قبل دخوله المكثف كما موضح في الشكل رقم (3) أنه يعمل علي خفض و ترشيد إستهلاك الكهرباء –حسب ما تدعيه بعض الشركات- في مثل هذه الدورات بنسبة تتراوح بين 30 - 60% مقارنة بالنوعية التقليدية و ذلك بإضافة مجمع حراري شمسي ليقوم بعملية التسخين.

يتميز هذا النوع بسعر و مساحة أقل مقارنة بالأنواع الشمسية الأخري.

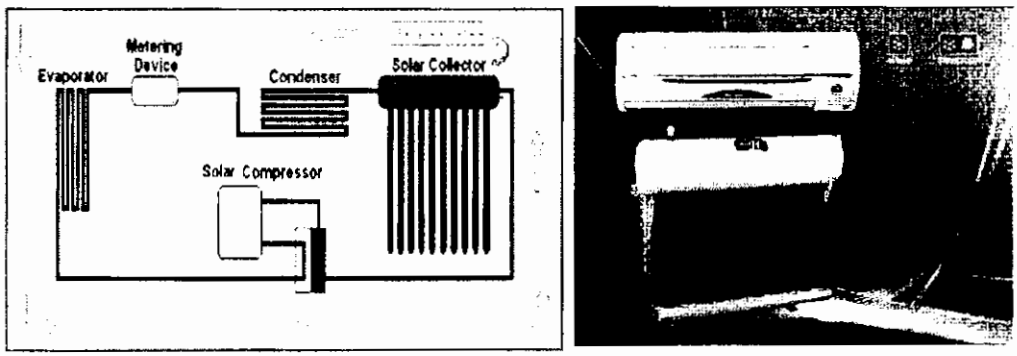

شكل رقم (2) يوضح التكييف الشمسي الهجين

الخلاصة:

في إطار سعي وزارة الموارد المائية و الكهرباء للإستفادة الأمثل من الطاقة و ذلك عن طريق رفع كفاءة إنتاج وإستهلاك الطاقة الكهربائية، و بما أن أجهزة التكييف و التبريد الإنضغاطي التقليدية في السودان من أكبر المعدات إستهلاكاً للكهرباء (**جهاز التكييف من أكثر الأجهزة استهلاكاً للكهرباء نسبةً لارتفاع درجات الحرارة أثناء الصيف حيث يستهلك هذا الجهاز قدراً كبيراً من الطاقة الكهربائية تنعكس على فاتورة الاستهلاك**) و التي يمثل ترشيدها مصدراً إضافياً للطاقة الكهربائية و التي يمكن الإستفادة منها في مجالات أخري كالزراعة و الصناعة إذا وُجدت الآليات و التقنيات لذلك.

المطلوب دراسة امكانية الجدوى الفنية والاقتصادية للتكييف الشمسي كما موضح في المحاور التالية:

1. ما مدي الامكانية الفنية لاستخدام تقنيات التكييف الشمسي االتبريد في الاستخدامات المختلفة (منزلي, مكاتب, صناعي ....).
2. ما مدى الجدوى الاقتصادية لانظمة التكييف الشمسي؟
3. ما هي الاستخدامات الأمثل للتكييف الشمسي من ناحية التكنولوجيا الأمثل و التطبيق الانسب (منزلي, مباني كبيرة, مجمعات تجارية ....)
4. مدى تطور تقنية التكيف الشمسي وأماكن توفرها (السوق)؟
5. كيفية نشر تقنية التكييف الشمسي؟

المصادر:

1. OAPEC, Annual Statistical Report, (2008), Electric Energy Generation in Arab Countries (GWh), http://www.oapecorg.org
2. http://elmonakh.blogspot.com
3. FOB Company, Chinghai

جامعة الدول العربية
القطاع الاقتصادي
ادارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

مرفقات البند الحادي عشر

مرفقات البند الحادي عشر

- دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة للدول العربيـــة 2013 – ســـيتم توزيعـــه خـــلال الاجتماع.

جامعة الدول العربية
القطاع الاقتصادي
ادارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

مرفقات البند الثاني عشر

مرفقات البند الثاني عشر

- التقرير الدوري الذي أعده المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة حول تطور الخطط الوطنية.

RCREEE

المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة

تقرير حول

"تطـــــــــور وضع وتنفيذ الإطـــــــــــــار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستهلك النهائي"

(فبراير 2014)

إعـــداد

المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE)

الفهرس

الموضوع	الصفحة
1. مقدمة	2
2. أهمية الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستهلك النهائي	3
3. تطور وضع وتنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة • تطور تنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة • تطور وضع الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة	8
4. متابعة التطور النوعي والتأثير الكمي لخطط العمل الوطنية لكفاءة الطاقة	17
5. الخلاصة	28

1. مقدمة

ساهم الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها والصادر عن الاجتماع السادس والعشرين للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء بتعزيز دور كفاءة الطاقة وإيلائها أهمية كبيرة بالنسبة للدول العربية، حيث شهد الإطار الاسترشادي إقبالاً كبيراً على اعتماده من قبل الدول العربية، بدايةً من لبنان، الذي اعتمد أول استراتيجية شاملة للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في عام 2011، ومن ثم توالت بقية الدول العربية الخمس، كما قامت ثلاث دول عربية في الوقت الحالي بوضع مسودة نهائية لخططها الوطنية، في حين ما تزال خمس دول تقوم بمرحلة التحضير لوضع وتصميم هذه الخطط.

تعددت الأساليب التي اتخذتها الدول في تطبيق الإطار الاسترشادي العربي، مع الاتفاق على الهدف نفسه والذي يقضي بضرورة إدماج كفاءة الطاقة في خليط الطاقة الكلي على المستوى الوطني من خلال التخطيط المدروس المنطوي على تحديد أهداف محددة وإجراءات لتحقيق هذه الأهداف والتي يخصص لتطبيقها مبالغ مالية بمصادر معروفة ومدرجة ضمن الخطط المالية الوطنية.

ويأتي هذا التقرير ليلخص كافة الفعاليات والأنشطة التي تم تنفيذها فيما يتعلق بوضع وتنفيذ الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها على المستويين الإقليمي والمحلي حتى شهر فبراير 2014، ومدى التفاعل الذي أبدته الدول العربية في إطار تنفيذ بنوده ومتطلباته.

2. أهمية الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستهلك النهائي

شهدت الأعوام السابقة العديد من التحديات فيما يتعلق بأمن إمداد الطاقة في الوطن العربي، مما دفع أصحاب القرار في الدول العربية إلى اعتماد آليات لتخفيض الطلب المتنامي على الطاقة، تجلّت هذه الآليات بوضع خطط واستراتيجيات لترشيد استهلاك الطاقة ورفع كفاءتها في جميع القطاعات وعلى كافة المستويات، وذلك لمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة بمختلف أشكالها من جهة، وارتفاع أسعارها من جهة أخرى.

جاء الإطار الاسترشادي العربي بغرض توحيد الجهود وصهرها في بوتقة واحدة تصب في نهاية المطاف في مصلحة الدول من خلال رسم خارطة طريق مدتها عشر سنوات تشمل أهداف استرشادية لكفاءة الطاقة يتم تحقيقها عن طريق وضع وتنفيذ مجموعة من الخطط الوطنية، ويتم ذلك من خلال مجموعة من التدابير التي تحددها آلية العمل بالإطار الاسترشادي، كالتحضير لخطة عمل كفاءة الطاقة لمدة ثلاث سنوات بغرض تحقيق هدف مرحلي قصير الأمد ومن ثم التحضير لخطة عمل كفاءة الطاقة لثلاث سنوات إضافية قبل انتهاء مدة الخطة الأولى وتنفيذ الإجراءات الفنية المدرجة فيها. كما يتطلب ذلك أن تقوم الدولة بتحديد مسؤولية التنفيذ والرقابة لواحدة أو أكثر من الهيئات والمؤسسات الجديدة أو القائمة وبعد ذلك إعادة النظر بخطة كفاءة الطاقة بشكل سنوي للتأكد من وفائها بأهدافها.

قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من خلال أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والمشاريع المنبثقة عن الاتحاد الأوروبي بجهود حثيثة لنشر مفاهيم الإطار الاسترشادي ومتطلباته، تجلت بتنظيم ورشات عمل إقليمية ومحلية، الهدف منها متابعة تطور الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة مع ممثلي الدول الأعضاء، كما تم عقد منتديات لتبادل المعارف والدروس المستفادة بشأن التقدم بالخطط الوطنية لكفاءة الطاقة، وعرض الدول لأساليب إعداد وتنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة في المنطقة، واستعراض آخر خطط تقييم منهجية سياسات واستراتيجيات الطاقة .

والجدول التالي يتناول استعراض لورشات العمل ومتابعة وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية لكفاءة الطاقة:

م	اسم الورشة	الهدف	المكان	الزمان
1	"كفاءة الاستخدام النهائي للطاقة "الخطط الوطنية لتحديات الطاقة الإقليمية"	البدء بعملية إعداد لخطة العمل الوطني لكفاءة الطاقة لمدة ثلاث سنوات وذلك من خلال زيادة الوعي لتطوير السياسات الإقليمية الجديدة والاستفادة من الخبرات الإقليمية والأوروبية فضلاً عن تنفيذ نموذج الخطط الوطنية على المستوى الوطني بما ينسجم مع توجهات ومعايير كفاءة الطاقة في الإطار الاسترشادي.	تونس	2010/7/27-26
2	"كفاءة استخدام الطاقة"	استعراض نشاطات كفاءة الطاقة في الأردن وضرورة وضع خطة وطنية لكفاءة الطاقة.	الأردن	2010/10/5
3	"خطة العمل الوطني لكفاءة الطاقة"	عرض خطة عمل كفاءة الطاقة في قطاع الكهرباء للدول العربية والاستفادة من خبراتهم في هذا المجال، وتنفيذ الإطار الاسترشادي العربي لتحقيق الاستراتيجية الوطنية التي تسعى للوصول إلى وفر بنسبة تساوي 20% من سنة الأساس، وتناولت ورشة العمل أيضاً فرص التمويل الدولية المتاحة لتمويل مشاريع وبرامج كفاءة الطاقة.	الأردن	2010/12/6-5
4	"اجتماع لحوار الطاقة رفيع المستوى بشأن كفاءة الطاقة وسياسات الطاقة المتجددة"	مناقشة السياسات والتدابير المطلوبة والمتخذة لوضع خطة عمل وطنية لكفاءة الطاقة في إطار متابعة تطبيق الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستخدم	سوريا	2010/12/18

		النهائي.		
5	المخطط الوطني التوجيهي لكفاءة الطاقة في الجمهورية اللبنانية "	إعلان المخطط الوطني لكفاءة الطاقة في لبنان من خلال معالي المهندس/ جبران باسيل وزير الطاقة والمياه الذي يحتوي على أربعة عشر مبادرة.	لبنان	2010/12/14
6	"خطط العمل الوطنية كفاءة الطاقة (NEEAP) للدول الأعضاء في المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة"	مناقشة التطورات في إعداد (NEEAP) للدول الأعضاء في المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، حيث تم عرض تجارب تونس ولبنان، وشارك في الورشة أعضاء مجلس أمناء المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.	تونس	2011/4/28
7	"دعوة لحوار بناء حول منهجية إدماج كفاءة الطاقة في الاقتصاد المصري"	مناقشة مقترح بوضع إطار مؤسسي لمرحلة انتقالية تقوم على إعطاء المجلس الأعلى للطاقة الدور الرئيسي في التخطيط الوطني المتكامل والمبني على التعاون والتنسيق مع وحدات يتم تكوينها داخل كل قطاع منتج ومستهلك للطاقة، وتقوم هذه الوحدات بوضع خطط وأهداف قطاعية لتكون جزءاً لا يتجزأ من الخطة الوطنية الشاملة، وشارك في الورشة المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالتعاون مع وحدة ترشيد الطاقة التابعة لمجلس الوزراء المصري، وأمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، ومشروع كفاءة الطاقة الأورومتوسطي في قطاع الأبنية (MEDENEC)، بالإضافة للعديد من المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة	مصر	2011/5/5-4

		(الاتحاد الأوروبي – البنك الدولي – الإسكوا – البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة).		
8	"تنفيذ الإطار الاسترشادي العربي لكفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها "المتطلبات العامة –الأهداف والإجراءات"	مناقشة التخطيط ما قبل تنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة، الجدوى الاقتصادية لإجراءات وخطط كفاءة الطاقة، آليات المتابعة والتقييم، المتطلبات العامة لنجاح الإطار الاسترشادي، وشارك في الورشة ممثلين عن كل من (تونس، فلسطين، سورية، لبنان، الأردن، الجزائر، السودان، السعودية، مصر والبحرين).	السودان	2011/11/21
9	"ورشة عمل وطنية لمناقشة خطة كفاءة الطاقة الفلسطينية"	عرض المسودة الأولى لخطة العمل الوطنية الفلسطينية للنقاش، حيث احتوت الخطة على 23 إجراء، شملت قطاعات مختلفة كالأبنية والصناعة.	فلسطين	ديسمبر /2011
10	"تطور خطط العمل الوطنية لكفاءة الطاقة في المنطقة العربية ...منهجية المتابعة والتقييم"	عرض منهجية تقييم الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة ومتابعة تنفيذ الإطار الاسترشادي وتطور الخطط الوطنية ودفع اليمن باتجاه وضع الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة.	اليمن	2012/12/11
11	"ورشة عمل وطنية لإطلاق الخطة الوطنية للسودان"	إطلاق الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة في السودان، وشارك في الورشة وزارة الكهرباء والموارد المائية السودانية بالتعاون مع أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة .	السودان	2012/9/29

12	"ورشة عمل وطنية لإطلاق خطة العمل الوطنية المصرية لكفاءة الطاقة"	إطلاق خطة العمل الوطنية المصرية لكفاءة الطاقة، وافتتح فعاليات الورشة معالي المهندس/ محمود بلبع وزير الكهرباء والطاقة المصري وبحضور أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.	مصر	2012/11/5
13	"ورشة عمل وطنية لعرض المسودة الأولى لخطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة"	عرض المسودة الأولى لخطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة بحضور معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور/ علاء البطاينة ومجموعة من ممثلي الجهات المعنية على المستوى الوطني.	الأردن	2012/12/3
14	"ورشة عمل إقليمية حول متابعة تطور وضع وتنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة في المنطقة العربية"	التعرف على مدى التقدم في وضع الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة وعرض آخر المستجدات في هذا الإطار بالنسبة للدول العربية بالإضافة إلى أحدث التقنيات المستخدمة في متابعة وتقييم هذه الخطط والأهداف الموضوعة في مجال كفاءة الطاقة.	الجزائر	2013/12/11-10

تطور وضع وتنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة

شهدت الفترة الماضية العديد من الإنجازات فيما يتعلق بتطبيق الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستهلك النهائي، ووضع وتنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة من قبل الدول العربية، مما يدل على اهتمام وإرادة قوية من قبل واضعي السياسات في الدول العربية على مواجهة تنامي الطلب على الطاقة، في الوقت الذي أشارت فيه منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) إلى أن معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة في الدول العربية بلغ حوالي 5.2% مشيرةً إلى أنه يعد مرتفعاً مقارنة بمعدلات استهلاك الطاقة في بعض مناطق أخرى في العالم[1]، ونستعرض فيما يلي بالتفصيل النشاطات والإجراءات التي جرت لغاية شهر فبراير 2014 في الدول العربية التي اتخذت خطوات محددة باتجاه وضع وتنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة.

1.3 تطور تنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة

سارعت ست دول عربية باعتماد خططها الوطنية لكفاءة الطاقة بحسب الإطار الاسترشادي العربي، إلا أن هذه الدول تباينت من حيث تنفيذ الخطط، على سبيل المثال، قامت فلسطين بتحقيق حوالي 50% من الهدف المخطط للتوفير في المرحلة الأولى من الخطة (2012-2014)، في حين ما تزال بعض الدول في مرحلة تصميم الإجراءات مثل الأردن والسودان، وفيما يلي استعراض لتطور تنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة.

1.1.3 المملكة الأردنية الهاشمية:

قام المشروع الأورومتوسطي لكفاءة الطاقة في قطاع الأبنية (MED-ENEC) الممول من قبل الاتحاد الأوروبي بالتعاقد مع خبير وطني للعمل على وضع المسودة الأولية للخطة الوطنية لكفاءة الطاقة في الأردن والتي تم عرض ملامحها الأولية في ورشة العمل التي عقدت في السودان في نوفمبر 2012 ولقد اعتمدت الخطة نفس الطريقة الواردة في الإطار الاسترشادي لحساب الهدف الاسترشادي لكفاءة الطاقة، وبتاريخ 2013/6/16 تم تعميم الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة في الأردن من قبل رئاسة الوزراء على كافة الجهات المعنية وذلك وفقاً لكتاب

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012

رئاسة الوزراء رقم 16439/1/11/58، تناولت الخطة عشرة قطاعات رئيسية، وهي القطاع المنزلي والصناعي والتجاري وضخ المياه وإنارة الشوارع، بالإضافة إلى إدارة وتخطيط الطاقة المتكاملة في المناطق التنموية والمدن الصناعية والمناطق الحرة، والتدابير والإجراءات المخصصة للقطاع العام ولقطاع الطاقة ومؤسسات قطاع الطاقة، وضم القطاع الأخير التدابير الأفقية والمشتركة بين جميع القطاعات، وبلغ عدد الإجراءات تسع وعشرون إجراءاً، توزعت على القطاعات السابقة.

2.1.3 الجمهورية التونسية

قامت تونس باعتماد الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة 2013– 2020 وذلك في يونيو 2013. وتم وضع هدف نهائي يتمثل بتوفير 16.5 مليون طن مكافئ نفط طيلة فترة الخطة، بحيث يتم تحقيق 40% من الوفر المتوقع والمتمثل ب (6.6) مليون طن مكافئ نفط في المرحلة الأولى من الخطة (2013–2016) ومن ثم تحقيق وفر 60% في المرحلة الثانية من الخطة 2017–2020.

ويتوزع هذا الوفر على القطاعات كما يلي:

قطاع الأبنـــية: تحقيق وفر يقدر بحوالي (8) مليون طن مكافئ نفط والذي يقدر بحوالي 49% من الهدف النهائي.

قطاع الصناعة: تحقيق وفر يقدر بحوالي(4.4) مليون طن مكافئ نفط والذي يقدر بحوالي 26% من الهدف النهائي.

قطـــاع النقـــل: تحقيق وفر يقدر بحوالي(4.1) مليون طن مكافئ نفط والذي يقدر بحوالي 25% من الهدف النهائي .

وتعتمد خطة كفاءة الطاقة على ثلاث استراتيجيات رئيسية:

1. الدعم المباشر للقطاعات ويحتوي على ثمانية إجراءات في المرحلة الأولى من الخطة 2013–2016.

2. التدخلات الأفقية وتغطي هذه التدخلات ثلاثة محاور رئيسية، بناء القدرات وحملات التوعية ورصد وتقييم التدابير.
3. دعم وتنفيذ الإطار التشريعي.

تناولت الخطة عدداً من الإجراءات الرئيسية للفترة 2013–2020 وهذه الإجراءات هي:

- التوليد المشترك للطاقة؛
- وكفاءة الأجهزة الكهربائية؛
- كفاءة الطاقة في الإنارة؛
- كفاءة الطاقة في المباني والمرافق؛
- ومراجعة الحسابات والعقود.

3.1.3 جمهورية السودان

تم إقرار الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة في السودان في أبريل 2013 من قبل مجلس رئاسة الوزراء وتهدف الخطة إلى تحقيق وفر في الطاقة الكهربائية من خلال إجراءات تتم في مجالات توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها وكذلك على مستوى المستهلك النهائي، حيث تنقسم الخطة إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى من 2013– 2016: تهدف الخطة السودانية إلى تحقيق وفر يقدر بحوالي 14% من الطاقة الكهربائية المستهلكة لعام 2016، وبالأخذ بعين الاعتبار إجمالي الاستهلاك الحالي من الطاقة الكهربائية والاستهلاك المتوقع في العام 2020 والأسعار الحالية للطاقة الكهربائية فإن تحقيق هذا الهدف يعني الوصول إلى وفر في الطاقة المستهلكة بحلول عام 2016 يقدر بحوالي 2607 جيجاوات ساعة.
- المرحلة الثانية من 2017– 2020: تحقيق وفر يقدر بحوالي 15% من إجمالي الطلب على الطاقة الكهربائية في السودان ابتداءً من العام 2016 حتى العام 2020.

تناولت الخطة ثلاثة قطاعات رئيسية هي القطاع الحكومي والقطاع السكني والقطاع الصناعي، ولكل قطاع نسبة معينة من الوفر باستثناء القطاع الصناعي، كما تناولت الخطة ستة إجراءات رئيسية هي:

- الإجراءات المتعلقة بالقطاعات الثلاثة إضافةً إلى إجراءات كفاءة الطاقة في قطاع الكهرباء (ثمانية إجراءات)؛
- وإجراءات كفاءة الطاقة المتجددة (سبعة إجراءات)؛
- الإجراءات المشتركة بين القطاعات والتي تناولت إجراء بطاقات كفاءة الطاقة.

4.1.3 دولة فلسطين

صادقت الأمانة العامة لمجلس الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية على الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة وترشيد الاستهلاك لدى المستهلك النهائي بحسب متطلبات الإطار الاسترشادي العربي في قرارها رقم أ.ع.م.و/387/2012 بتاريخ 2012/3/19.

تهدف الخطة إلى تحقيق وفر على الأقل 5% من مجمل الطلب على الطاقة الكهربائية في القطاعات المختلفة بحلول العام 2020، وذلك من خلال تقسيم الخطة إلى ثلاث مراحل، حيث تم تحقيق ما يقارب 50% من الهدف المخطط للتوفير في المرحلة الأولى من الخطة (2012-2014) والمتمثل بتوفير 43 جيجاوات ساعة من إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة على هذه الفترة.

5.1.3 الجمهورية اللبنانية

قامت الحكومة اللبنانية بتبني الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة للفترة 2011 – 2015 رسمياً بالقرار رقم 26 وذلك من خلال مجلس الوزراء يوم 10 نوفمبر 2011.

ويقوم المركز اللبناني لحفظ الطاقة (LCEC) حالياً بفصل الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة عن الخطة الوطنية للطاقة المتجددة، حيث أن الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة تتضمن أربع عشرة مبادرة بما فيها مبادرات الطاقة المتجددة وعددها ست مبادرات، لذلك سيتم تقييم وقياس فعالية

ثمان مبادرات، أما ما يتعلّق بالطاقة المتجددة، فسيتم إعداد الاستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة وفقاً للإطار الاسترشادي العربي للطاقة المتجددة، والتي لن تشتمل على مبادرات بل على تكنولوجيات، وذلك للإجابة على سؤال مركزي واحد هو كيف يمكن تحقيق 12% من الطاقة المتجددة في العام 2020 كهدف استراتيجي،

وفي إطار العمل على الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة، قام خبير من المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بزيارة إلى بيروت في يونيو من العام 2013، تم في هذه الزيارة استعراض لنقاط الضعف والقوة للخطة اللبنانية لكفاءة الطاقة، خاصة لناحية التقييم والقياس، ومن المنتظر أن يقوم الخبير بتقديم تقرير تقويمي ينطوي على توصيات محددة تسمح بإعادة تقويم الخطة، وذلك بالاستعانة بخبيرين: دولي ومحلي، على أن يتحمّل المشروع الأورومتوسطي لكفاءة الطاقة في قطاع الأبنية (MED-ENEC) تغطية تكلفة المساعدة التقنية.

6.1.3 جمهورية مصر العربية

تم إعداد الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة في قطاع الكهرباء واعتمادها من قبل رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 11 يوليو 2012 وتم عرضها في ورشة عمل إطلاق الخطة التي عقدت بتاريخ 5 نوفمبر 2012 بحضور معالي وزير الكهرباء والطاقة المصري، حيث حددت الخطة المصرية هدفاً لترشيد الطاقة الكهربائية من جانب الطلب حتى 5% من استهلاك الطاقة لكهربائية من عام 2015، وذلك من خلال تركيز العمل على ثلاثة قطاعات رئيسية.

2.3 تطور وضع الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة

1.2.3 مملكة البحرين

قامت مملكة البحرين بتسمية نقطة اتصال، وتم تسمية الجهة المعنية بإعداد وتطبيق الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة، كما تم جمع البيانات الفنية لقطاعات استهلاك الطاقة للأعوام الخمسة الماضية والأعوام القادمة حتى عام 2020، وتقوم هيئة الكهرباء والماء حالياً بالتنسيق مع

المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة من أجل البدء في إعداد الخطة وفقاً للبرنامج المقترح، التي من المزمع أن تستهدف كل من القطاع المنزلي والتجاري والصناعي.

2.2.3 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بدأ العمل بالبرنامج الوطني الجزائري لكفاءة الطاقة منذ إصدار قانون التحكم في الطاقة رقم 1999/9، والذي يتكون من ثلاث مراحل أساسية تتناول قطاعات (المباني والصناعة والنقل)، وتم وضع مسودة الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة 2011– 2013 وفقاً للإطار الاسترشادي العربي، إلا أنه بسبب التأخر في إنجاز بعض الإجراءات، سيتم اعتمادها على الفترة 2013–2015 على المدى القصير.

ويجري العمل حالياً على إعداد الخطة الجزائرية بالتعاون مع المشروع الأورومتوسطي لكفاءة الطاقة في قطاع البناء (MED-ENEC)، وذلك بناءً على طلب سابق تقدمت به الوكالة الوطنية لتنمية وترشيد استخدام الطاقة (APRUE) بغرض المساعدة التقنية،، كما يتم التواصل مع أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء للحصول على المساعدات التقنية من حيث ملائمتها للإطار الاسترشادي العربي لكفاءة الطاقة، ومن المتوقع وضع الخطة الجزائرية في صيغتها النهائية في نهاية الشهر السادس من العام الحالي 2014.

3.2.3 الجمهورية العربية السورية

تم تحديد نقطة الاتصال لمتابعة تطبيق الإطار الاسترشادي العربي وهو المركز الوطني لبحوث الطاقة، ولقد تم إعداد المسودة الأولى للخطة حيث تناولت أربعة قطاعات رئيسية هي الصناعة من خلال 4 إجراءات والأبنية 11 إجراء والزراعة 3 إجراءات وإجراءين في مجال النقل، كما تطرقت مسودة الخطة إلى الإجراءات التي سيتم تنفيذها في قطاع الكهرباء و4 إجراءات أخرى

تكميلية تتناول موضوع التعليم والإعلام وتشجيع القطاع الخاص لإنشاء شركات خدمات الطاقة (ESCOs)، كما حددت مسودة الخطة هدفاً لعام 2020 يساوي إلى تخفيض 10% من استهلاك الطاقة آنذاك، ولقد توقف العمل على وضع الخطة نتيجة الظروف الحالية التي تمر بها سورية .

4.2.3 جمهورية العراق

قامت جمهورية العراق باعتماد خطة تمهيدية لكفاءة الطاقة بموجب قرار رقم 362 الصادر بتاريخ 2/26/ 2013، تمتد فترة الخطة بين عامي (2013– 2016) وتناولت قطاع الكهرباء، وتهدف لتحقيق وفر من 5–10% من استهلاك الطاقة الكهربائية لعام 2016.

وجاري العمل في الوقت الحالي مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لتقديم الاستشارة الفنية اللازمة لوضع الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة في العراق بحيث تتناسب مع متطلبات الإطار الاسترشادي العربي لكفاءة الطاقة.

5.2.3 دولة قطر

قامت شركة الكهرباء والماء القطرية بوضع مسودة الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة لدولة قطر حيث أعدها قسم الحفاظ على الطاقة في الشركة بتوجيه من سعادة المهندس/ عيسى هلال الكواري المدير العام للمؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء. حيث اعتمدت الخطة على تحديد مؤشر الاستهلاك (Energy unit per capita) كأساس في التخطيط مع تحديد بعض الإجراءات المحددة في مجال كفاءة الطاقة كبطاقات ومعايير كفاءة الطاقة لأجهزة التكييف، وجدير بالذكر أن الخطة شملت أيضاً قطاعي الكهرباء والماء، وقد تم إصدار الخطة والإعلان عنها في الفترة من 7 إلى 9 يناير 2013، وذلك في المؤتمر الرابع للاتحاد العربي للكهرباء بالدوحة، حيث صدرت بشكل لا يتعارض مع متطلبات الإطار الاسترشادي العربي لكفاءة الطاقة، ولم يتم تعميم الخطة بشكلها النهائي لغاية وقتنا هذا.

6.2.3 دولة ليبيا

تم وضع المسودة النهائية للخطة الوطنية الليبية لكفاءة الطاقة وذلك في شهر أبريل 2013، وجاري العمل حالياً على اعتمادها بشكل رسمي، حيث تمت إحالتها إلى معالي الوزير الدكتور/ علي محمد امحيرق، ومن ثم سيتم إحالتها إلى رئاسة الوزراء، ومن المتوقع أن يتم اعتمادها بشكل رسمي من الرئاسة خلال شهر فبراير 2014.

تهدف الخطة إلى تحقيق وفر بحوالي 4% من إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية المتوقع في ليبيا سنة 2020، والذي يقدر بحوالي 2723 جيجاوات ساعة، والهدف الكلي لسنة 2016 هو تحقيق وفر بحوالي 1089 جيجاوات ساعة، وذلك بسبب صعوبة حساب استهلاك الكهرباء في ليبيا، كما حددت الخطة عشرة إجراءات، توزعت على قطاعين أساسيين هما، القطاع السكني والقطاع الحكومي.

7.2.3 المملكة المغربية

تم عقد مناظرة وطنية لكفاءة الطاقة في مارس 2013، كان الغرض منها تطوير الاستراتيجية الوطنية لكفاءة الطاقة، من خلال استهداف قطاعات (الأبنية، الصناعة، النقل، الإضاءة والزراعة) والتركيز على قطاع النقل باعتباره القطاع الأهم في المغرب من ناحية التوفير، وذلك على عكس الدول التي تضع المباني كأولوية لتحقيق وفر في استهلاك الطاقة، حيث انقسمت المناظرة إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: جرد معطيات عامة عن الاستهلاك و الطاقة و الاقتصاد في الداخل والخارج.
الهدف : مقارنة كيفية الوضع المحكم للاستراتيجية الوطنية لكفاءة الطاقة (النجاعة الطاقية) 2030

المرحلة الثانية: إخطار جميع أصحاب المصلحة (الوزارات والسلطات المحلية و الجمعيات المهنية والخبراء والمحامين و العلماء..) والعمل على اقتراح تدابير ملموسة

المرحلة الثالثة: تطوير الاستراتيجية الوطنية لكفاءة الطاقة (النجاعة الطاقية) في أفق 2030 ووضع خطط العمل المرتبطة بها.

تم تحديد شهر ديسمبر 2013 كموعد لتقديم نتائج المناظرة، إلا أن هذه المناظرة لم تنعقد، حيث تم تأجيلها إلى موعد لاحق.

8.2.3 الجمهورية اليمنية

تحت رعاية معالي السيد وزير الكهرباء والطاقة اليمني تم تنظيم ورشة عمل إقليمية بعنوان "الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة منهجية المتابعة والتقييم" وذلك في العاصمة اليمنية صنعاء بتاريخ 11 ديسمبر 2012 على هامش الاجتماع الثالث لفريق كفاءة الطاقة، وجاء ذلك بعد أن تقدمت اليمن بطلب رسمي للحصول على المساعدة الفنية في إعداد الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة وتم البدء بالخطوات التنفيذية للخطة خلال العام 2013.

تم تسمية نقطة ارتباط المهندس/ أحمد سالم الخولاني وجاري العمل حالياً على وضع تصميم الخطة اليمنية لكفاءة الطاقة بالتنسيق مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

4. متابعة التطور النوعي والتأثير الكمي لخطط العمل الوطنية لكفاءة الطاقة:

المملكة الأردنية الهاشمية:

تم حالياً البدء بالعمل بستة عشر إجراءاً، في حين ما يزال إحدى عشر إجراءاً قيد التنفيذ، وبقي القطاع التجاري فقيراً من ناحية التنفيذ، حيث أنه لم يتم اتخاذ أي خطوة فيما يتعلق بإجراء القطاع التجاري. ووضعت الخطة الأردنية هدفاً استرشادياً يتلخص بتخفيض استهلاك الطاقة بنسبة 20% حتى عام 2020، وتخفيض استهلاك الطاقة بنسبة 4.4% حتى نهاية عام 2014، وقد تناولت_الخطة عدداً من القطاعات والإجراءات المستهدفة في كل قطاع وآخر التطورات عليها كما هو مبين على النحو التالي:

القطاع	الإجراءات	آخر التطورات
السكني	استبدال 1.5 مليون من المصابيح المتوهجة بالمصابيح الفلورية المدمجة (CFL).	الإجراءات في مراحلها النهائية لإحالة تنفيذ هذا المشروع والذي تم طرحه من قبل وزارة الطاقة والثروة المعدنية للمرة الثانية.
	إعداد ملصق كفاءة الطاقة لأربعة أجهزة منزلية.	تم الانتهاء من إعداد ملصق كفاءة الطاقة لعشرة أجهزة كهربائية.
	تركيب 30 ألف نظام شمسي لتسخين المياه في القطاع المنزلي.	تم إصدار نظام تنظيم إجراءات ووسائل ترشيد الطاقة وتحسين كفاءتها رقم (73) لسنة 2012، حيث نصت الفقرة (أ) من المادة رقم (10) على إلزامية تركيب سخان شمسي للأبنية التي تزيد مساحتها على (250) متر مربع، والشقة التي تزيد مساحتها على (150) متر مربع والمكتب الذي تزيد مساحته على (100) متر مربع وذلك اعتباراً من 2013/4/1. كما ويتم حالياً العمل على تنفيذ مشروع الترويج

القطاع	الإجراءات	آخر التطورات
		لاستخدام السخانات الشمسية في القطاعات المختلفة.
	عمل مسح ميداني للقطاع المنزلي.	تم الانتهاء من المسح الميداني للقطاع المنزلي ويتم العمل حالياً على إعداد تقرير المسح في وزارة الطاقة والثروة المعدنية.
	تركيب 5162 نظام شمسي لتسخين المياه بالتعاون مع مؤسسة نهر الأردن.	يتم تنفيذ هذا البرنامج بدعم مالي وفني من وزارة الطاقة والثروة المعدنية بالتنسيق مع مؤسسة نهر الأردن والجهات ذات العلاقة.
الصناعي	عيادة الطاقة والبيئة المتنقلة.	سوف يتم تنفيذ هذا المشروع بإشراف غرفة صناعة عمان.
التجاري	استبدال الكوابح التقليدية (CB) بكوابح إلكترونية (EB) لمصابيح الفلورسنت.	
ضخ المياه	المرحلة الأولى: تحسين كفاءة استخدام الطاقة لسلطة المياه الأردنية (IEE) والمرحلة الثانية: (EEP).	يتم تنفيذ هذا البرنامج بإشراف سلطة المياه الأردنية بالتعاون مع (GIZ).
إنارة الشوارع	– استبدال المصابيح الزئبقية بمصابيح أكثر كفاءة. – استخدام ضوابط إضاءة الشوارع التلقائية. – تركيب أجهزة تحكم بالجهد الكهربائي.	يتم تنفيذ مشروع تجريبي في المركز الوطني لبحوث الطاقة.
إدارة وتخطيط الطاقة	تعزيز بعد " إدارة الطاقة " في عملية التخطيط والتشغيل لهيئة تنمية المناطق التنموية من خلال زيادة التوعية وبناء	تم مخاطبة رئيس مجلس مفوضي هيئة المناطق التنموية والمناطق الحرة من خلال كتاب وزارة الطاقة والثروة المعدنية رقم 562/6/3/4 تاريخ

القطاع	الإجراءات	آخر التطورات
المتكاملة في المناطق التنموية والمدن الصناعية والمناطق الحرة	القدرات واعتماد أفضل الممارسات في مجال الطاقة والمياه.	2014/1/23 وذلك لمتابعة تنفيذ المبادرات والمشاريع المتعلقة بالخطة الوطنية لكفاءة الطاقة.
	تنفيذ وتطوير الدلائل الإرشادية للطاقة وخطط العمل التنفيذية في المناطق التنموية في منطقة البحر الميت ومدينة معان. (قطاع السياحة)	
	دعم الاستثمارات الخضراء والتكنولوجيا النظيفة (مشاريع الطاقة المتجددة) في منطقة معان التنموية من خلال الترويج للسياسات والحوافز الملائمة.	
	إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات الطاقة الوطنية Databank National Energy للمناطق التنموية والمناطق الصناعية ومنطقة الزرقاء الصناعية التابعة لمؤسسة المدن الصناعية JIEC.	
	تطوير وتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة ومشاريع كفاءة الطاقة في المناطق الصناعية/ مصنع معالجة مياه الصرف الصناعية الثانية.	
	مشروع إضاءة الطرق والمرافق العامة في منطقة الموقر الحرة باستخدام الطاقة الشمسية.	
التدابير والإجراءات	تخفيض استهلاك المباني الحكومية والمرافق العامة بنسبة 10%.	تم تسمية ضباط ارتباط من كافة الوزارات الحكومية لترشيد استهلاك الطاقة وتحسين

القطاع	الإجراءات	آخر التطورات
للقطاع العام		كفاءتها. يتم حالياً تنفيذ عملية دراسات التدقيق الطاقوي من خلال المركز الوطني لبحوث الطاقة والتي تعمل على تقييم والبحث في فرص ترشيد استهلاك الطاقة في هذه المباني.
	استبدال 50000 لمبة توهجية باللمبات الموفرة للطاقة (CFL).	قامت وزارة الطاقة والثروة المعدنية بإحالة عطاء تنفيذ المرحلة الأولى لتركيب 50000 لمبة موفرة للطاقة (CFL) في المباني الحكومية.
مؤسسات قطاع الطاقة	الخطة الإعلامية لترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها.	تقوم وزارة الطاقة والثروة المعدنية حالياً تنفيذ خطة إعلامية بالتعاون مع الجمعية العلمية الملكية/ المركز الوطني لبحوث الطاقة. تقوم هيئة تنظيم قطاع الكهرباء بتنفيذ الخطة الإعلامية لترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها.
تدابير لقطاع الطاقة	مشروع توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الخلايا الشمسية 288 KWp.	يتم تنفيذه حالياً من خلال الجمعية العلمية الملكية/ المركز الوطني لبحوث الطاقة.
	بناء القدرات في مجال الطاقة الرياح وتركيز الطاقة الشمسية (WECSP Project)	يتم تنفيذه حالياً من خلال الجمعية العلمية الملكية/ المركز الوطني لبحوث الطاقة.
التدابير الأفقية والمشتركة بين	إعفاء أجهزة ومعدات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة من ضريبة الجمارك وضريبة المبيعات.	إن هذا البرنامج هو برنامج مستمر ويتم تنفيذه بإشراف وزارة الطاقة والثروة المعدنية ومن خلال لجنة فنية تضم كافة الجهات المعنية منذ عام 2010.
	تطوير قطاع خدمات الطاقة (ESCOs)	تم إعداد مسودة تعليمات "ممارسة نشاط تقديم

القطاع	الإجراءات	آخر التطورات
القطاعات		خدمات التدقيق الطاقي الإلزامي" بصورتها النهائية.
	الخطة الوطنية التوعوية لترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها.	تم الانتهاء منها.
	إصدار نظام تنظيم إجراءات ووسائل ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها.	تم إصداره والعمل به.
	كودة حفظ الطاقة في المباني.	تم إصدارها والعمل بها.
	كودة الطاقة الشمسية.	تم إصدارها والعمل بها.
	كودة العزل الحراري للأبنية.	تم إصدارها والعمل بها.
	برامج الوكالة الفرنسية AFD لدعم مشاريع وإجراءات كفاءة الطاقة.	تحت التنفيذ.
	برنامج الاتحاد الأوروبي للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في الأردن.	تحت التنفيذ.

الجمهورية التونسية

لم يرد معلومات من نقطة الاتصال.

جمهورية السودان

تفاصيل تنفيذ الإجراءات:

م	الإجراء	آخر التطورات المتعلقة بتنفيذ الإجراء
1	خفض استهلاك الكهرباء في المباني الحكومية.	انطلق العمل في 10 مباني كمشروع ريادي، وتم توجيه خطابات مناشدة بالترشيد لكل رؤساء الوحدات الحكومية بالعاصمة.
2	خفض استهلاك الإنارة بالقطاع الصناعي.	شكلت لجنة قومية للنظر في مواصفات الأجهزة المنزلية، وأجريت مباحثات مع شركات محلية لتوريد 500 ألف مصباح مدمج.
3	تحسين معامل القدرة بالقطاع الصناعي.	فرضت غرامات على مستهلكي الطاقة الغير فعالة (kVARh) حسب معامل القدرة، وانخفض استهلاك الطاقة الغير فعالة خلال شهرين بنسبة 22.5%.
4	تخفيض الفقد في شبكات النقل.	اتخذت إجراءات تشغيلية لتشغيل التوليد الأقرب لمراكز الأحمال، ووضعت مواصفات محولات قليلة الفقد للمشروعات.
5	تخفيض الفقد في شبكات التوزيع.	اكتمل تركيب عدادات الطاقة في 35 محطة توزيع ضغط متوسط من أصل 89.
6	تأهيل محطة سنار المائية.	تم تأهيل 4 شركات مقاولات، وتمرفع التمويل إلى بنك التجارة التفضيلية.
7	تأهيل محطة توليد جبل أولياء المائية.	اكتمل تأهيل 4 مولدات.
8	تغيير الوقود بمحطة قري الحرارية.	اكتمل العمل في الأربعة توربينات المستهدفة.
9	محطة توليد رياح نيالا 20 ميجاوات ودنقلا 100 ميجاوات.	البحث عن التمويل.

م	الإجراء	آخر التطورات المتعلقة بتنفيذ الإجراء
10	كهرباء الريف.	طرح عطاء ل 5000 وحدة شمسية منزلية تحت التقييم
11	محطات شمسية الفاشر ونيالا والجنينة.	أعدت مستندات العطاء.
12	محطة الخرطوم الشمسية 10 ميجاوات.	طرح عطاء تحت التقييم.

دولة فلسطين

تم تحقيق ما يقارب 50% من الهدف المخطط للتوفير في المرحلة الأولى من الخطة (2012-2014) والمتمثل بتوفير 43 جيجاوات ساعة من إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة على هذه الفترة، حيث توزع هذا الوفر على القطاعات كما يلي:

القطاع المنزلـــي: 36% وذلك من خلال التدقيق الطاقي وحملات التوعية لربات البيوت

القطاع الصناعي: 34% وذلك من خلال التدقيق الطاقي وحملات التوعية وأيضاً من خلال دعم القطاع الخـــاص: عن طريق تغطية الفائدة البنكية بنسبة 5% لتطبيق مشاريع كفاءة الطاقة وتطبيق التوصيات التي لا تحتاج إلى استثمار

قطاع الخدمـــات: 30% وذلك من خلال التدقيق الطاقي وحملات التوعية وأيضاً من خلال دعم القطاع العام من خلال الصندوق الدوار.

على صعيد السياسات المقترحة لإنجاز الخطة الوطنية قامت فلسطين باعتماد ثلاث سياسات من أصل السياسات الأربع المقترحة في الخطة الوطنية، وأما بالنسبة للنتائج التي تحققت في المرحلة الأولى من الخطة كانت على النحو التالي:

التدقيق الطاقي على:

- 15 مصنع؛
- 11 تدقيق في قطاع الخدمات والتجاري؛

- 17 في قطاع المباني الحكومية (الوزارات والمستشفيات الحكومية)؛
- 4 في المدارس الحكومية والخاصة؛
- 10 في القطاع المنزلي؛
- 6 في القطاع الزراعي (5 مضخات للمياه ومزرعة دواجن).

مشروع الصندوق الدوار:

تم إنشاء الصندوق الدوار للاستثمار في مشاريع كفاءة الطاقة، وقد تم إقرار الصندوق الدوار من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 3/ 2013/5 .

حيث أنه تم تطبيق مشروع للسخانات الشمسية على مبنى مستشفى رفيديا بنابلس ومبنى المستشفى الكويتي برام الله ومستشفى يطا، وجار العمل أيضاً على تركيب نظام تحكم لمبنى سلطة الطاقة.

مشاريع القرض الحسن:

تقوم سلطة الطاقة الفلسطينية وبالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية بتنفيذ مشروع في مجال تحسين ترشيد استهلاك الطاقة بكل أنواعها في فلسطين. ونظراً لوجود مشكلة في التدفقات النقدية لدى كثير من الشركات والمؤسسات الفلسطينية فقد تم اقتراح تغطية الفائدة البنكية للقروض التي يحتاجها القطاع الخاص في مجال شراء وتركيب المعدات المتعلقة بصلب برنامج كفاءة الطاقة، وبالتالي تستطيع الشركة أو المؤسسة تسديد القرض من المبالغ الموفرة بسبب وجود هذه المعدات أو النظام.

يتم تغطية الفائدة البنكية المتناقصة (على ألا يزيد قيمتها عن 5%)، وفي حال وجود بعض البنوك المحلية التي تزيد فيها الفائدة عن 5% فإن الشركة المتقدمة للقرض تتحمل القيمة التي تزيد عن 5% من الفائدة البنكية. والفترة القصوى للقرض لا تتجاوز 5 سنوات.

حملات التوعية:

تم تنفيذ إحدى عشر نشاطاً، تتوزع ما بين أنشطة تستهدف الطلاب من خلال مديريات التربية، وإعلانات صحفية وطرقية هدفها الترويج للقرض الحسن، والهدايا الدعائية مثل الأقلام المطبوع عليها اسم وحدة كفاءة الطاقة (الإدارة العامة لكفاءة الطاقة)، إضافةً إلى نشر كتيب خاص بمبادرة القطاع العام (الصندوق الدوار).

الحصول على الموافقة على 1500 لمبة LED من أصل 10000 لمبة CFL من البنك الدولي سيتم البدء بتنفيذها مطلع العام 2014.

الجمهورية اللبنانية

فيما يلي جدول لآخر التطورات الحاصلة فيما يتعلق بالمبادرات اللبنانية لكفاءة الطاقة

المبادرة	آخر التطورات المتعلقة بتنفيذ المبادرة (ما تم إنجازه)	المخطط له
حظر استيراد المصابيح المتوهجة.	تم إنجاز مشروع توزيع 3 ملايين لمبة موفرة للطاقة.	منع استيراد اللمبات الفلورية المدمجة خلال العام 2014 فور توفّر الظروف التشريعية.
حظر استيراد المصابيح المتوهجة.	تم إنجاز مشروع توزيع 3 ملايين لمبة موفرة للطاقة.	منع استيراد اللمبات الفلورية المدمجة خلال العام 2014 فور توفّر الظروف التشريعية.
اعتماد قانون حفظ الطاقة ومؤسسة المركز اللبناني لحفظ الطاقة.	لا يوجد أي تطورات فيما يتعلق بتنفيذ هذه المبادرة.	توفّر ظروف انعقاد الحكومة اللبنانية لدراسة مشروع قانون حفظ الطاقة تمهيداً لإحالته إلى المجلس النيابي.
تصميم وتنفيذ إستراتيجية الإنارة العامة.	تنفيذ تركيب 800 عامود إنارة على الطاقة الشمسية.	– تم إلزام مشروع لتركيب 1000 عامود إنارة على الطاقة الشمسية. – تم إلزام مشروع آخر لتركيب 1000 عامود على

		الطاقة الشمسية. – تم إلزام مشروع جديد لإنارة عدد من المواقع الأثرية على الطاقة الشمسية. – تحضير مشروع قبول هبة من الحكومة الصينية لتخصيص مبلغ 3,6 مليون دولار أميركي كهبة، موضوعها الإنارة العامة على الطاقة الشمسية والهوائية معاً لأوتوستراد رئيسي.
أكواد كفاءة الطاقة في المباني	أكواد كفاءة الطاقة في المباني.	أكواد كفاءة الطاقة في المباني.
آليات التمويل والحوافز	آليات التمويل والحوافز.	آليات التمويل والحوافز.
الوعي وبناء القدرات	إطلاق حملتي توعية حول السخانات الشمسية والتعداد الصافي.	– المشاركة في فعاليات اليوم العربي لكفاءة الطاقة وتأمين ما يلزم من مستلزمات إعلامية وإعلانية. – تحضير حملة إعلامية كبرى للعام 2014 حول آلية تمويل كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة NEEREA.
تمهيد الطريق لتفعيل التدقيق الطاقي ونشاطات الإسكوا	فتحت آلية تمويل كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة NEEREA السوق واسعاً أمام عمل شركات خدمات الطاقة، حيث لا يمكن للمستفيد من القرض إلا الاستناد إلى الدراسة الاستشارية لهذه الشركات.	من المتوقع أن يكون السوق للعام 2014 أكثر اتساعًا وشمولاً، مع دراسة وضع أسس علمية وتقنية لإعادة تصنيف هذه الشركات التي سيعتمدها المركز اللبناني لحفظ الطاقة وفرض شروط مهنية من أبرزها تأهيل المهندسين من خلال التعاقد مع جامعة شنايدر للحصول على دورات تقنية وهندسية متقدمة في موضوعات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة.
الترويج لمعدات كفاءة الطاقة في القطاعين المنزلي والتجاري.	لا يوجد أي تطورات فيما يتعلق بتنفيذ هذه المبادرة.	يتم العمل بالتنسيق مع معهد البحوث الصناعية ومؤسسة المقاييس والمواصفات في العام 2014 لإطلاق اللصاقات لبعض الأجهزة الكهربائية الأكثر

(المعايير واللصاقات)		استهلاكاً للكهرباء وفي مقدمتها أجهزة التكييف والتبريد المنزلية.

جمهورية مصر العربية

حددت الخطة المصرية هدفاً لترشيد الطاقة الكهربائية من جانب الطلب حتى 5% من استهلاك الطاقة لكهربائية من عام 2015، وذلك من خلال تركيز العمل على ثلاثة قطاعات رئيسية وكانت النتائج على النحو التالي:

- **القطاع المنزلي:** تناول ثلاثة إجراءات جاري العمل على اثنين منهما، ولم يتم إنشاء نظام تمويلي لتسهيل اقتناء السخانات الشمسية في المنازل حتى الوقت الحالي
- **قطاع المرافق العامة والجهات الحكومية:** ويتضمن ثلاثة إجراءات وجاري العمل فيها على **التوازي.**
- **القطاع السياحي:** ويتضمن ترشيد استهلاك الطاقة في الفنادق من خلال (دعم آلية نشر استخدام السخانات الشمسية بالمنشآت الفندقية بمحافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء).

كما تم إطلاق حملة إعلامية لترشيد الطاقة بتاريخ 2013/4/25 وذلك في إطار استعداد قطاع الكهرباء والطاقة لمواجهة الأحمال المتوقعة صيف 2013، إضافةً إلى العمل على وضع المراجعات الطاقية حيث تم مراجعة الطاقة لعدد 200 مسجد بإجمالي وفر في الحمل حوالي 2.4 ميجاوات، والتي انتهت إلى التوصية باستبدال اللمبات المتوهجة أو الشمعة بأخرى فلورسنت وتشغيل التكييف عند درجة حرارة 24 درجة وتشغيل التكييفات حسب الحاجة.

كما تتضمن الخطة بعض الإجراءات الأخرى التي سيتم تنفيذها لرفع كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها في الشبكة الكهربائية وتجهيزاتها، وتشمل خفض الفقد بالشبكة الكهربائية في بعض شركات التوزيع، ونشر استخدام العدادات الذكية في القطاع المنزلي.

وفي إطار متابعة تنفيذ الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة في قطاع الكهرباء في مصر، قام المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بتنظيم ورشة عمل تدريبية في مقر هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة 27 نوفمبر 2013، تناولت منهجية تقييم الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة، بالإضافة إلى تقييم تصميم الخطط.

5. الخلاصة:

إن تطور العمل على وضع الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة في الدول العربية وفقاً للإطار الاسترشادي العربي لكفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستهلك النهائي يعتبر مثالاً مبهراً للعمل العربي المشترك تحت مظلة جامعة الدول العربية من خلال المجلس الوزاري العربي للكهرباء (إدارة الطاقة)، فلقد تجاوز النجاح الذي تم تحقيقه كافة التوقعات في الحين الذي بدأت فيه العديد من الدول بالاهتمام بموضوع كفاءة الطاقة وأخذ خطوات جدية في جعلها من أولويات العمل على أمن الطاقة المستقبلي ومواجهة الطلب المتزايد على الطاقة.

كما وأنه سيتم العمل في عام 2014 على تقديم المساعدات الفنية للدول لإعداد خططها الوطنية لكفاءة الطاقة، ومن المخطط أن تكون الدول العربية كافة قد قامت بوضع خططها الوطنية لكفاءة الطاقة وفق الإطار الاسترشادي العربي لكفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستهلك النهائي في نهاية عام 2015.

وفي هذا الإطار لابد من إلقاء الضوء على الأهمية التي تكمن في متابعة الخطط الوطنية على جميع المستويات وأهمية الإطار الاسترشادي كمبادرة عربية أمكن من خلالها دفع الجهود العربية وبشكل استثنائي فاق ما تم تنفيذه في مناطق أخرى في العالم فيما يتعلق بموضوع كفاءة الطاقة.

جامعة الدول العربية
القطاع الاقتصادي
ادارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

مرفقات البند الثالث عشر

مرفقات البند الثالث عشر

- المقال الفائز بجائزة اليوم العربي لكفاءة الطاقة.

القطـــاع الاقتصـــادي
إدارة الطـاقة
امانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

اليوم العربي لكفاءة الطاقة
Arab Energy Efficiency Day

مسابقة اليـوم العربـي لكفاءة الطاقة

المقال الفائز حول

"كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها"

بقلم سناء عليـوي

دولـة فلسطـين

المحتـــــوى

1.تعريف بالمسابقة.

2.المقال الفائز.

3.السيرة الذاتية لصاحبة المقال الفائز.

أولاً: تعريف بالمسابقة:

في إطار الاحتفال باليوم العربي لكفاءة الطاقة (21 مايو من كل عام) والذي تقيمه جامعة الدول العربية (إدارة الطاقة) يتم تنظيم مسابقة حول أفضل مقال صحفي عن كفاءة الطاقة في الدول العربية، على أن يكون هذا المقال موجهاً للرأي العام (لغير المتخصصين).

ثانياً: الشروط

1. أن يكون كاتب المقال عربي الجنسية.
2. أن يكون كاتب المقال ذو خلفية إعلامية /صحفية.
3. يفضل أن يكون المقال قد تم نشره بالفعل في الفترة ما بين عامي 2013 و 2014.
4. ألا تزيد المقال عن 5000 كلمة ولا تقل عن 1000 كلمة.
5. أن يكون المقال مكتوباً ومنشوراً باللغة العربية.

ثالثاً: موضوع المقال

يجب أن يتمحور موضوع المقال حول كفاءة الطاقة وكيفية ترشيد استهلاكها في المنطقة العربية، ومن الممكن أن يتناول المقال أحد الحالات الوطنية أو الحالة العربية ككل.

المادة الرابعة: امتيازات للفائز

1. جائزة مالية قيمتها 500 دولار أمريكي.
2. سيتم نشر المقال في موقع اليوم العربي لكفاءة الطاقة والمواقع المتعلقة به وسيتم دعوة الصحف العربية إلى نشر المقال عن طريق المركز الصحفي لجامعة الدول العربية.
3. سيتم دعوة الفائز وتكريمه أثناء انعقاد المنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

المقال الفائز

"كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها"

لعل اكتشاف النار هو أول ما غير وجه تاريخنا هذا، فلم يعد الطعام بعده نيئا..ولم يعد الإنسان يخشى على نفسه وحوش الليل والنهار، وأبصر أفضل من ذي قبل في الظلام، فأيّ صاعقة تلك التي علمتنا أن النار تلتهم الأشجار لتشعرنا بالدفء وتنير الكون بعد أن كنا لا نعرف الكثير.

أستطيع أن أتصور الإنسان الأول وهو يشعر بعظم ذلك الاكتشاف، كانت الفرحة ممزوجة بالدهشة، بحجم النور الذي اقتحم الظلام، بحجم الحرارة التي ميزت بين الدفء والاحتراق، وبذلك البون الشاسع بين كلمتين قبل وبعد.

كانت تلك أولى معرفة الإنسان بالتقدم وبالرفاهية، بالتفوق على كَبَد الحياة خطوة واحدة، قبل أن يصاب بالملل سريعا من قصّة النار.. ليطرق أبوابا أوسع، فيعرف بعد مشوار طويل من العمل والبحث الكهرباء، ويتدرج خطوة بخطوة بالانتفاع منها حيث ودع عصور الظلام وأنشأ الدفء من مصدر آخر غير النار والشمس، وأصبح مجرد التفكير بالعودة لعهد الاعتماد على النار شيئا منغصاً.

أيا كان مصدر الكهرباء، فهي شكل من الطاقة ناتج عن مصادر متعددة وهو آيل في مستقبله لأشكال أخرى من الطاقة.. لنأخذ مثلاً قطعة من الوقود الأحفوري الذي يحترق لينتج طاقة عظيمة ترفع حرارة مراجل كبيرة من الماء وتنتج كميات عظيمة من البخار تتصاعد لتحرك توربينات تحتوي ملفات من الأسلاك ومغانط تدور بلا تعب لتتولد من دورانها الطاقة الكهربائية.

الحرارة الناتجة من الاحتراق سخنت الماء وأحالته بخاراً، وحدث أن حرك البخار التوربينات الضخمة فنشأت الكهرباء.هذا يوضح مبدأ تحولات الطاقة، فالطاقة لا تفنى ولا تستحدث وإنما تتحول من شكل إلى آخر.

والطاقة بجميع أنواعها يصحب تحولاتها هدر لجزء منها سواء كان كبيراً أو صغيراً .. إنها في كل مرحلة تحول تفقد جزءاً من قيمتها. فلا يمكن أن تتحول كل الطاقة الحركية أثناء دوران التوربين في مثالنا السابق إلى طاقة كهربائية بنسبة 100%..هنا مثلاً يضيع جزء من الطاقة الحركية على شكل طاقة حرارية جراء الاحتكاك في قلب المحركات.

مثل هذا يحدث في بيوتنا وفي أجهزتنا الكهربائية تحديداً.. فلا يتم الانتفاع من كمية الكهرباء بشكل كامل في أي جهاز مهما كانت علامته التجارية وإن كان ذلك يجري بشكل متفاوت حسب التقنيات المستخدمة، على سبيل المثال جزء من الطاقة الكهربائية التي يستهلكها جهاز ما، يذهب لتشغيله في البداية، وبعض الطاقة الكهربائية يهدر على شكل حرارة.

نحن بحاجة لرفع كفاءة أجهزتنا لنضمن استغلالا أفضل للطاقة الكهربائية.. ولنمنع ضياعها، ومن جانب آخر نحتاج خططا لترشيد استخدام الكهرباء بشكل عام، ولتوليدها من مصادر لا تلوث البيئة، ولا يحتمل أن تفنى في القريب العاجل، كالشمس والرياح والمياه فيما يسمى بالمجمل " المصادر المتجددة للطاقة " والتي التفت إليها العالم أكثر حين أفاق من كابوس احتمال نفاذ النفط والغاز الطبيعي والفحم الحجري أو حين أفاقت بعض الدول على ارتفاع أسعار هذه الثروات الطبيعية، وإدراكها أثر الحرمان منها في أرضها، نتيجة لتوزيع طبيعي لم يتدخل فيه أحدٌ من بني الإنسان، أو لحرمان آخر رسمته يد المحتل....لنسمي كل تلك الجهود ترشيداً أو تجديداً، لنسمها أيضاً رفعا لكفاءة استخدام الطاقة.

نحن نحلم بفواتير كهرباء معقولة، وباستفادة قصوى من كيلوات الكهرباء المهدورة، لعلنا نحلم أن تنقص ساعات انقطاع التيار الكهربائي في دولنا العربية، نحلم بالإنارة في كل شوارع القرى كما المدينة..هذا لن يصبح حقيقة إلا بالوعي والتخطيط والعلم.

دعونا نضع سؤالاً مرناً يحتمل وجوهاً كثيرة من الإجابات، إجابات تناسب الجميع على اختلاف مواقعهم في المجتمع، وعلى مختلف مستوياتهم المادية والعلمية، ليكن السؤال مثلاً: كيف نحقق استفادة قصوى من الطاقة الكهربائية في بيوتنا، كيف نجعل مقدار الطاقة الكهربائية المهدورة أقل؟

لنبدأ بمصابيح الإنارة مثلاً، كونها أول ما عرفنا من الأجهزة الكهربائية تقريبا، وأكثرها استخداما في البيوت.. ماذا لو أننا اتجهنا نحو المصابيح الأقل استهلاكاً للطاقة، والأكثر فاعلية في الإنارة

كمصابيح الفلورسنت المدمجة، التي تستهلك طاقة أقل مقارنة بمصابيح التنجسن، وتعطي نفس المقدار أو أكثر من الضوء، وتدوم فترة أطول، ماذا عن النوع الجديد من المصابيح البلاستيكية LEDs، حين يذكر خبراء تفوقها في الكفاءة على من النوعين السابقين، وجودتها الممتازة في الإنارة، بالإضافة إلى رخص ثمنها.

لا بأس من التطرق لبعض الفنيات في اختيار مكان الإضاءة، أو الاستعانة بخبراء، أو بالتجريب لاختيار مكان الإضاءة الأفضل، مع استخدام العواكس إن لزم الأمر.

ماذا لو اجتمعت العائلة في سهراتها في غرف محددة واستغنت عن باقي الإنارات، وماذا لو علمنا أنه لا حاجة لإطفاء مصباح الغرفة وقت الخروج لفترة قصيرة محدودة، لأن الطاقة المستهلكة في تشغيل المصباح مرة أخرى قد تكون أكثر من الطاقة التي نوينا توفيرها من خلال إطفاء الإنارة.

واهتمامنا بألوان الطلاء التي تكسو جدران بيوتنا قد يساعد ولو نسبيًا، كما يفعل القاطنون في مدن الضباب حيث لا تظهر الشمس إلا قليلا، سيكون من الأفضل اختيار ألوان فاتحة تعكس قدرا أكبر من الضوء الساقط عليها.

لعل دولنا العربية محظوظة بفورة الشمس في نهاراتها وفخورة بصحرائها رغم قسوة العيش فيها، فالشمس أيضاً تعطينا الكهرباء إن لزم الأمر باستخدام الخلايا الشمسية التي لو زرعت في صحارينا التي لا تغيب عنها الشمس لأنارت شوارعنا وبيوتنا، ورحمتنا من انقطاعات التيار الكهربائي المقلقة.

وفي جانب آخر قد نحتاج معماريين أكفاء، يصممون منافذ للضوء الطبيعي، تكفل استفادة أقصى من الشمس تبعا لتحركاتها صيفا وشتاء ، تضمن استغناءنا عن إنارة المصابيح في أي الأدوار كان سكننا، وفي أي الاتجاهات بنيت منازلنا على مدار ساعات النهار..

لنشتق من السؤال الأصل فرعاً مفاده: كيف اختار جهازاً كهربائياً يستهلك مقدار قليلاً من الطاقة بالمقارنة مع الأجهزة الأخرى، ويعطي كفاءة عالية ونتائج لا تقل إرضاءً للمستهلك عن الجهاز الذي يهدر الكهرباء؟

والجواب يكمن في بطاقة الكفاءة، فقد بدأت بعض الدول العربية كالسعودية باستخدام بطاقة الكفاءة لمساعدة المواطن في اختيار الجهاز المناسب، بعيدا عن تعقيدات المصطلحات العلمية بين التيار والجهد والشحنة والقدرة ، وبعيدا أيضًا عن القوانين الرياضية والآلات الحاسبة، واستعاضت بالنجوم بدلا لكل شيء، ابحث عن بطاقة الكفاءة التي توضع على الجهاز في مكان بارز، واستعن بالنجوم، فكلما زاد عدد النجوم التي تحويها البطاقة زادت الكفاءة، وقل استهلاك الجهاز للطاقة والعكس صحيح.

يبقى السؤال الأخير الأهم: لماذا نهتم بترشيد استهلاك الطاقة ورفع كفاءة الأجهزة؟

الجواب باختصار: توفيراً لإنفاق المال من محفظة المواطن وخزينة الدولة، ولتقليل الاعتماد على المصادر غير المتجددة لتوليد الطاقة الكهربائية، التي تلوث البيئة، وترتفع نسب الغازات التي ساهمت في توسيع أخطار الاحتباس الحراري. من هنا كان رفع كفاءة الطاقة واجباً على كل مواطن صالح يتمنى الخير لنفسه ولأبنائه وللوطن. وعلى المؤسسات الوطنية دعم هذه المشاريع من خلال توعية الناس وتنظيم المؤتمرات والمسابقات.

رفع كفاءة الطاقة يحتاج دعماً، كأي مشروع في بدايته حتى يقف على قدميه، وحساب جدوى لمشاريع رفع كفاءة الطاقة ستعطي نتائج مذهلة عندما يحين وقت المقارنة بعد إجراء الحسابات وإخراج النسب والأرقام للعامة قبل المختصين، حيث تبدو الفائدة جلية والأثر واضحاً للعيان.

****

السيرة الذاتية لصاحب المقال الفائز

الاسم: سناء ناجح يوسف عليوي

مكان الولادة: نابلس تاريخ الميلاد: 1988/3/5

الجنسية: فلسطينية

العنوان: زواتا /نابلس/ فلسطين

بريد الكتروني: sus2030@live.com الجنس: * أنثى

تلفون: 009722348667 متنقل: 00972599107315

==========

التحصيل العلمي:

ثانوية عامة علمي

بكالوريوس في الكيمياء التطبيقية جامعة النجاح الوطنية

دبلوم في التأهيل التربوي جامعة القدس المفتوحة

خبرات عملية:

معلمة بديلة لتدريس مادة العلوم العامة للصفوف الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع الابتدائي في مدارس مديرية نابلس على فترات متفرقة خلال الأعوام 2011،2012،2013

الحاسوب:

خبرة جيدة جدا في استعمال الحاسوب وبرامجه والانترنت ومواقع الشبكة الاجتماعية.

اللغات:

العربية: ممتازة قراءة وكتابة ومحادثة الإنجليزية: جيدة جدا قراءة وكتابة، جيدة بالمحادثة.

خبرات ومهارات:

التصوير الفوتوغرافي الرقمي (تصوير فني)

الكتابة الأدبية باللغة العربية (قصص وخواطر).

جوائز:

جائزة أفضل مادة إعلامية في مجال دعم ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة على مستوى محافظات الشمال في الضفة الغربية لعام 2012 م.

جامعة الدول العربية
القطاع الاقتصادي
ادارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

مرفقات البند الرابع عشر

مرفقات البند الرابع عشر

- تقرير حول المنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (جمهورية مصر العربية- الجونة: 18-2014/6/19).
- البيان الختامي الصادر عن المنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (جمهورية مصر العربية- الجونة: 18-2014/6/19).

المنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة
Arab Forum for Renewable Energy and Energy Efficiency

تقرير حول أعمال

المنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة
"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز نشر تطبيقات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية"

تمهيد:

متابعة للقرار رقم 169 الصادر عن الدورة العاشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء الذي عقد بتاريخ 2013/4/30 والذي يقضي بعقد المنتدى الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة خلال عام 2014 على أن يكون موضوع المنتدى هو "تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، عُقد المنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بجمهورية مصر العربية- الجونة: يومي 18-2014/6/19 تحت شعار "**تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشر تطبيقات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالمنطقة العربية**"،

تنظيم المنتدى:

في ضوء التحديات التي تواجه الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبناءً على التوجهات الإستراتيجية للفعاليات التي تنظمها جامعة الدول العربية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE) لتعزيز استدامة قطاع الطاقة كأحد القوى المُحركة للتنمية المستدامة، قامتإدارة الطاقة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة بجمهورية مصر العربية والاسكوا والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقةRCREEEإلى جانب مشروع الاتحاد الأوروبي لكفاءة الطاقة في قطاع البناء بمنطقة المتوسط (MED-ENEC) بتنظيم المنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وذلك لاستكشاف الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في تنمية الطاقة المستدامة في المنطقة العربية، فضلاً عن الأدوات التقنية والمؤسسية والمالية والتشريعية التي يمكن أن تشجع هذه المؤسسات على الاستثمار في هذا المجال.

افتتاح المنتدى:

افتتح المنتدى معالي الدكتور/ محمد شاكر وزير الكهرباء والطاقة المتجددة بجمهورية مصر العربية ورئيس المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء في صباح يوم 18 /2014/6 بحضور كل من معالي الدكتور/ عمر كتانة رئيس سلطة الطاقة الفلسطينية ورئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري العربي للكهرباء ومعالي اللواء/ أحمد عبد الله محافظ البحر الأحمر، وسعادة الدكتور/ نافديب سوري سفير جمهورية الهند في القاهرة، ومعالي الدكتورة/ ميرفت تلاوي رئيسة المجلس القومي للمرأة، والمهندس/ أحمد السويدي رئيس مجلس ادارة والعضو المنتدبلشركة السويدي اليكتريك ، والدكتور عبد العزيز المخلافي رئيس غرفة التجارة العربية الألمانية، والمهندس/ مضر الخوجة رئيس غرفة التجارة العربية النمساوية.

وقد ألقيت بالمنتدى كلمات افتتاحية لكل من:

- السيد دييغو اسكالونا مدير عمليات بعثة الاتحاد الأوروبي في القاهرة – نيابة عن السيد جيمس موران سفير ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في القاهرة
- السيدة رولا مجدلاني رئيس قسم التنمية المستدامة في الاسكوا– نيابة عن ريما خلف الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا– الإسكوا
- المهندسة جميلة مطر مدير إدارة الطاقة في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية– نيابة عن الدكتور نبيل العربي أمين عام جامعة الدول العربية
- سعادة اللواء/ أحمد عبد الله محافظ البحر الأحمر
- معالي الدكتور/ محمد شاكر وزير الكهرباء والطاقة المتجددة المصري،

المشاركة في المنتدى:

حظي المنتدى باهتمام كبير، حيث شارك فيه أكثر من (300) من كبار الشخصيات والباحثين العلميين ورؤساء وممثلي الشركات والمؤسسات والهيئات ومراكز البحوث العاملة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة من جهة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى،يمثلون (40) دولة، و (25) منظمة ومؤسسة عربية ودولية، بالإضافة إلى عدد كبير من الشركات الذين قدموا من جميع أنحاء العالم، لمتابعة الجلسة الوزارية التي أعقبت الجلسة الافتتاحية وللمشاركة في حضور ومناقشة جلسات العمل الست للمنتدى التي امتدت على مدار يومينوتناولت عدة قضايا رئيسية حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم تحولات قطاع الطاقة، مبرزة أهم التحديات والفرص، ومبينة الوسائل المؤدية إلى تعزيز دور هذه المؤسسات في دعم الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. كما استحوذ المنتدى على تغطية صحفية وإعلامية متميزة خلال فترة انعقاده.

أهداف المنتدى:

يأتي عقد الدورة الثانية للمنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في إطار متابعة نتائج الدورة الأولى للمنتدى حول "**بناء الشراكات التمويلية**"، السابق عقدها في شهر أبريل 2012 بالقاهرة، والتي أكدت فيها على أهمية إشراك القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات المالية، في تنفيذ الخطط الوطنية والإجراءات الخاصة بمشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

حيث ساهم المنتدى الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، كمتابعة لنتائج الدورة الأولى، على إتاحة منصة للحوار بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك صانعي السياسات والخبراء الدوليين والإقليميين في مجال الطاقة المستدامة والاقتصاد الأخضر، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية، وموردي تكنولوجيات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والمؤسسات المالية، وغيرها من أصحاب المصلحة، علماً بأن الغاية من عقد هذا المنتدى هو تبادل الخبرات في المجالات ذات الصلة، وتحديد شراكات التعاون المحتملة.

تناول المنتدى العربي الثاني الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية، والآليات المطلوبة مالياً وتشريعياً ومؤسسياً لدفع وتقوية هذا الدور، والسماح بمساهمة فعالة من الشركات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة بالمنطقة العربية.

كما بادر المنتدى إلى تأسيس حوار إقليمي بين أصحاب المصلحة المعنيين لمناقشة الوضع الحالي والآفاق المستقبلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية، ولاسيما في المناطق الريفية والنائية، والوسائل اللازمة لتعزيز مشاركتهم في إنجاز جدول أعمال "الطاقة المستدامة للجميع".

جلسات المنتدى:

تضمن المنتدى ست جلسات رئيسية أولها الجلسة الوزارية والتي أعقبها خمس جلسات فنية تطرقت إلى المواضيع ذات العلاقة بدور الشركات الصغيرة والمتوسطة في نشر استخدام الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية، بداية من تعريف هذه الشركات وما تواجهه من تحديات،بالإضافة إلى الحلول المقترحة والممكنات المطلوبة، وفي آخر الجلسات الفنية تم عرض مجموعة من السيناريوهات المستقبلية للعمل في تفعيل دور هذه المؤسسات في قطاع الطاقة بشكل مبلور وبطريقة منهجية. بالإضافة إلى ذلك فلقد تم تخصيص جلستين مصغرتين تم من خلالهما تسليم جائزة اليوم العربي لكفاءة الطاقة وإطلاق تقرير حول الاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة: خارطة الطريق و إجراءات التنفيذ. وتم تخصيص الجلسة الختامية لقراءة البيان الختامي والتوصيات التي خرج بها المنتدى. وفيما يلي ملخصحول جلسات المنتدى كافةً:

- **الجلسة الوزارية:**

أعقبت الجلسة الوزارية الافتتاح مباشرة وأدارها المهندس/ مضر الخوجة رئيس غرفة التجارة العربية النمساوية وشارك فيها كل من معالي الدكتور/ محمد شاكر وزير الكهرباء والطاقة المتجددة بجمهورية مصر العربية، معالي الدكتور/ عمر كتانة رئيس سلطة الطاقة الفلسطينية، وسعادة الدكتور/ نافديب سوري سفير جمهورية الهند في القاهرة، ومعالي الدكتورة/ ميرفت تلاوي رئيسة المجلس القومي

للمرأة والمهندس/ أحمد السويدي رئيس مجلس ادارة والعضو المنتدبلشركة السويدي اليكتريك، وكـــان الهدف منها التعرف على رؤية أصحاب القرار في المنطقة العربية فيما يتعلق بالتوجهات الرئيسية في قطاع الطاقة وكيفية مجابهة الأزمات الحالية، والدور الذي من الممكن أن تلعبه المؤسسات الـــصغيرة والمتوسطة لمساعدة الدول على تحقيق أهداف سياساتها العامة في مجال الانتقال نحو التنمية المستدامة وضمان أمن الطاقة في المنطقة العربية.

➢ الجلسة الأولى : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الانتقال نحو الطاقة المستدامة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الجهات الاقتصادية الفاعلة في المنطقة العربية،حيث تمثل أكثر من 90٪ من الشركات المسجلة وتوظف أكثر من 60٪ من القوى العاملة في معظم الاقتصادات العربية.انطلاقاً من ذلك، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة لها دور هام في تحول المنطقة العربية لمزيد من الاعتماد على الطاقة المستدامة.ويشمل هذا الدور بعدين أساسيين: البعد الأول هو خلق الطلب على حلول الطاقة المستدامة من قبل الشركات نفسها من خلال اعتماد عملياتها بشكل متزايد على كفاءة الطاقة وتقنيات الطاقة المتجددة. أما البعد الثاني فهو إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى توفير حلول الطاقة المستدامة والمصنعين والمسوقين، والتركيب، والمطورين والممولين، ومشغلي هذه الحلول.

تناولت الجلسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التعجيل بالتحول نحو الطاقة المستدامة كمستخدمين وموردين لتكنولوجيات وخدمات الطاقة النظيفة. وعلاوة على ذلك، كما ناقشت الجلسة تأثير الانتقال للطاقة المستدامة على خلق فرص العمل وتكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ثم ألقت الضوء على بعض الخبرات الوطنية في المنطقة العربية، وكيف يمكن مقارنة هذه التجارب مع الخبرات الدولية والإقليمية لفهم التفاعل بينتطور تكنولوجيات وأسواق الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والشركات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة.

➢ الجلسة الثانية: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحلول العملية للتغلبعليها

تركزتالجلسة حول عرضالتحديات والصعوبات في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحلول العملية التي يمكن أن تعتمدها هذه المؤسسات كيّ تلعب دورا رئيسيا في أنشطةالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقةفي المنطقة العربية، ودور ذلك في تسريع تنامي

سوق المشروعات الصغيرة في هذا المجال؛ حيث تم عرضالواقع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية خاصة تلك العاملة في قطاعي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وطرح بعض الحلول العملية الممكنة مثل توافر أدوات التحليل المتاحة، والاستفادة من أفضل الممارسات، واستغلال الآثار الاجتماعية الإيجابية الناتجة عن ذلك، واستثمار ميزة القدرة على الابتكار التي تتمتع بها هذه المؤسسات من خلال عرض مجموعة من الأمثلة التي قد تدعم القرارات الخاصة بتنمية كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وفي هذا الإطار، كان من الضروري تحديد ماهية التحديات المشتركة التي تواجه كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتلك التي تواجه تطوير مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية على حد سواء في سبيل الارتقاء بهذه المؤسسات من جهة وقطاع الطاقة المتجددة من جهة أخرى.

➢ الجلسة الثالثة: البيئة التشريعية والمؤسساتية والمالية المواتية لتمكين المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة

تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتأثيرها السريع والإيجابي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أنها تسهم في دعم الاقتصاد الوطني،وانتعاش السوق، وتنمية الابتكار والمنافسة.

ويمكن تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال اعتماد حزمة ملائمة من التشريعات، والأطر المؤسسية التي تعكس إجراءات إدارية مُبسطة، وخطط تمويل مرنة لتمهيد الأرض لمشاركة ديناميكية من هذه المؤسسات، فضلاً عن تعزيز قدراتها التنافسية ودورها الفعال في القطاعات الإنتاجية، وبالتالي فإنه لا غنى عن وجود سياسات التمكين لإيجاد البيئة المناسبة لهذهالمؤسسات.

ولقد ركزت هذه الجلسة على التشريعات والسياسات والأطر المؤسسية، وبرامج التمويل المحلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، والتأكيد على التوجهات الحكومية ذات الصلة نحو الدور المتوقع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما تم إلقاء الضوء على التحديات والعوائق التي تحول دون تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتدابير اللازمة لمواجهة هذه التحديات، والعمل على إغلاق الفجوة التي تقف أمام مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفاعلية في مجال الأعمال الخاص بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ولاسيما في المناطق الريفية. لتعزيز بناء رؤية متكاملة نحو سياسات تمكين لبيئة جيدة لدعم المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، تبحث دور أصحاب المصلحة (الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والبنوك المحلية والمؤسسات / المبادرات الإقليمية والدولية ، الخ) في دعم هذه المؤسسات

➢ الجلسة الرابعة: مناقشة حول تكاليف إنتاج الطاقة الكهربائية من مشاريع الطاقة المتجددة الممولة في مقابل المشروعات الصغيرة المنفذة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يظل النقاش حول تكلفة توليد الطاقة من المصادر المتجددة و محطات الطاقة التقليدية قائما، حتى مع انخفاض أسعار تكنولوجيا الطاقة المتجددة عما كانت عليه قبل 3 سنوات.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكلفة توليد تكنولوجيا الطاقة المتجددة ليست كما كانت، وأنها ليست مرتبطة بالتكنولوجيا في حد ذاتها، ولكنها تتعلق أيضا بنماذج التطبيق والتمويل.

أضافت هذه الجلسة الحوارية موضوعاً جديداً للنقاش خلال المنتدى، ألا وهو تكلفة توليد الطاقة من خلال مشروعات الطاقة المتجددة القابلة للتمويل مقارنة مع محطات الطاقة التقليدية مقارنة بتكلفة توليد مشروعات الطاقة المتجددة الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يمكن تنفيذها من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة باستخدام نماذج مالية مبتكرة.

مما ساهم في تسليط الضوء على رؤية جديدة لمستقبل مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الطاقة المتجددة من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى مشروعات كفاءة الطاقة من وجهة نظر تكلفة وحدة الطاقة التي يتم توفيرها مقابل تكلفة توليدها.

➢ الجلسة الخامسة: مائدة مستديرة لمناقشة و تقديم رؤية طويلة المدى لزيادة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية

خصصتهذه الجلسة للتركيز على الطريق المستقبلي لتعزيز مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تنمية كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في المنطقة العربية مع تسليط الضوء أيضا على الآثار المترتبة على تنفيذ استراتيجية محكمة على المدى الطويل وخطة عمل على المدى القصير والمتوسط من أجل تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في المنطقة.

حيث تم تقييم تلك الآثار بناء على ثلاثة سيناريوهات مبنية على مشاركة أكبر للشركات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في أسواق كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، تناولت تحليل عدة معايير وعوامل

مثل النمو الاقتصادي، وتوظيف الشباب، ونمو الطاقة المستدامة والتنافسية الاقتصادية والمنافع المناخية، ليتم مناقشة السيناريو الأكثر واقعية.

بالإضافة إلى ذلك، تخلل الجلسة مناقشة معايير نجاح السياسات الحكومية الاستباقية نحو تفعيل مشاركة تلك الشركات في حركة كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، والتوصيات المتعلقة بالأدوات المؤسسية والمالية والتشريعية وبرامج بناء القدرات اللازمة لتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحيث تسمح لمساهمة فعالة في تطوير سوق الطاقة المتجددة وكفاءة في المنطقة العربية. بالإضافة إلى ترجمة الخيارات والسياسات إلى خطط عمل ملموسة.

➢ **الجلسات المصغرة**

- تسليم جائزة اليوم العربي لكفاءة الطاقة: في إطار الاحتفال باليوم العربي لكفاءة الطاقة لعام 2014 تم تنظيم مسابقة لأفضل مقال صحفي حول كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها، حيث تم الإعلان عن المسابقة من خلال الموقع الالكتروني لليوم العربي لكفاءة الطاقة، وحصل المقال الصحفي بعنوان "**كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها**" **والذي كتبته الأستاذةسناء عليوي من دولة فلسطين على الجائزة** التي تسلمها معالي الدكتور/ عمر كتانة رئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية نيابة عنها.
- تم إطلاق تقرير حول الاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة 2010-2030: **خارطة الطريق و إجراءات التنفيذ**؛ حيث خصصت جلسة مستقة لإطلاق التقرير الذي تم إعداده من قبل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة وإدارة الطاقة في جامعة الدول العربية والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والذي ضم مجموعة من المبادرات التي من شأنها دعم تحقيق الهدف الاستراتيجي العربي لمساهمة الطاقة المتجددة في عام 2030 وفقاً لما نصت عليه الاستراتيجية للطاقة المتجددة.

الجلسة الختامية والتوصيات:

في نهاية فعاليات المنتدى، توّجه ممثل جامعة الدول العربية (أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء) المهندس/ عماد أبو النعاج بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاح المنتدى، ثم ألقى البيان الختامي الصادر عن المنتدى، والذي تضمن عدة توصيات من أهمها:

1. تكامل وتقارب سياسات الطاقة والصناعة والاستثمار والبيئة بما يضمن تهيئة مناخ أعمال جاذب للاستثمار يعتمد على أطر عمل تتسم بالشفافية،
2. تطوير أدوات تمويل مبتكرة تؤدي إلى توزيع المخاطر بشكل أكثر توازنا بين جميع المتعاملين في سوق الاقراض،
3. تنمية القدرات الوطنية، ونشر الوعي العام وثقافة الأعمال الخاصة بين الشباب،
4. تطوير خدمات تقديم المعلومات وتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين،
5. تخصيص برامج مساعدة تقدم الدعم الفني واللوجيستي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك توفير دليل ارشادي لصغار المستثمرين لترجمة افكارهم إلى مشاريع قابلة للتنفيذ،
6. تحسين النفاذ إلى المعلومات والمعرفة اعتماداً على تقنيات الاتصالات الحديثة،
7. تشجيع الشفافية والإفصاح في قطاع المال والأعمال العربي،
8. الاستفادة من مصادر التمويل المتاحة لدى مؤسسات التمويل العربية المختلفة، والصناديق الإقليمية المخصصة للصناعات الصغرى والمتوسطة،
9. التنسيق على الصعيد الإقليمي من خلال المنظمات القائمة والفاعلة بما يعزز تبادل الخبرات والخروج بإجراءات تكاملية تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المساهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة بشكل خاص وأهداف التنمية المستدامة بشكل عام،
10. العمل على وضع آليات لبلورة الشراكة بين المؤسسات الصغرى والمتوسطة من القطاع الخاص و الهيئات الحكومية من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى،
11. دراسة إمكانية وضع آلية للتعاون وتبادل الخبرات بين الدول العربية، من خلال مراكز الأبحاث العلمية القائمة لتعزيز البحث والتطوير في مجال توطين تكنولوجيات الطاقة المتجددة وكفاءة

الطاقة، وتنمية الابتكارو توفيرالبنية التحتية الملائمة و المناسبة بما يخدم الاحتياجات الفعلية للأسواق حالياً ومستقبلاً،

12. العمل على تطوير القدرات التصنيعية العربية ذات الصلة، تحقيقاً للتكامل العربي،

13. تطوير قاعدة البيانات العربية للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والتي تتعاون فيها جامعة الدول العربية مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والإسكوا بما يتيح تضمين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخدمات والمنتجات التي تقدمها فى مجالات الطاقة المستدامة على مستوى كافة الدول العربية.

المرفقات:

1. الأوراق الخلفية لكل جلسة +العروض المرئية (موضوعة على قرص مدمج)
2. البيان الختامي

بيان صادر عن اللجنة المنظمة للمنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة

حـــــول:

تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
في نشر تطبيقات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالمنطقة العربية

إدراكاً لأهمية الدور المحوري الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في تأمين الإمداد بالطاقة المستدامة كأولوية إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع الدول العربية؛

واتساقاً مع مبادرة القمة العربية الأولي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكويت، في يناير 2009، لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، من خلال صندوق خاص بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كوسيلة لخلق فرص العمل وتشجيع مهارات تنظيم المشاريع بين الشباب العرب، وجذب الاستثمارات لتطوير وتعزيز أسواق الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛

واستناداً إلى "الإستراتيجية العربية لتنمية الطاقة المتجددة، 2010-2030"، التي تم اعتمادها خلال الدورة الثالثة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في يناير/ كانون الثاني 2013 بالرياض، وإعلان القمة الذي دعا إلى توسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة؛

وتجاوباً مع مخرجات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي انعقد في يونيو 2012 بريو دي جانيرو في البرازيل، وأهمها وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"، وما تلاها من أنشطة دولية وإقليمية لإعداد أجندة تنموية جديدة لما بعد 2015، ستتضمّن مجموعة شاملة من أهداف التنمية المستدامة في سياق التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، فضلاً عن مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة "الطاقة المستدامة للجميع في 2030"؛

وتأكيداً من المنظمات العربية والإقليمية والدولية على ضرورة تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القيام بدورها في تنويع مصادر الطاقة وتحسين كفاءتها، وتحقيق التنمية المستدامة على كافة المستويات الوطنية والإقليمية؛

نظمت جامعة الدول العربية المنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالتعاون والتنسيق مع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة في جمهورية مصر العربية مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE)، والمشروع الأورومتوسطي لكفاءة الطاقة في قطاع البناء بمنطقة المتوسط (MED-ENEC) والممول من قبل الاتحاد الأوروبي، وذلك يومي 18، 19 يونيو 2014 في مدينة الجونة بجمهورية مصر العربية، لاستكشاف الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشر استخدام الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية، لاسيما في المناطق الريفية، والآليات المطلوبة لتعزيز هذا الدور[1]؛

وحرصاً من الجهات المنظمة والمشاركين من الوفود الرسمية من الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية، والهيئات والمؤسسات الوطنية العاملة في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وممثلي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و أصحاب المصلحة في القطاعات الصناعية ومطوري المشروعات وموردي التكنولوجيا والمنظمات والمشروعات الدولية والإقليمية المجتمعين فى الغردقة في إطار فعاليات المنتدى العربى للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والمنعقد تحت شعار" **تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالمنطقة العربية"** على استثمار البيئة المحفزة التي تبلورت خلال فعاليات هذا المنتدى؛

---

[1] الموقع الإلكتروني للمنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة: www.arfree.net

نؤكد على اتفاقنا بشأن أهمية نشر استخدام الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية، ورغبتنا في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للانخراط في هذين المجالين على نطاق أوسع، ليس فقط باعتبارها حلاً يسهم في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، وتوفير الحلول التقنية والخدمية ذات الجدوى الاقتصادية والفنية والبيئية لمختلف القطاعات ولكن أيضاً كخيار استراتيجي من أجل القضاء على الفقر والبطالة، والمساهمة في التنمية المستدامة. بالإضافة إلى دور هذه المؤسسات في زيادة القيمة المضافة الصناعية ودعم الصناعات الوطنية وتحسين الكفاءة والإنتاجية والابتكار فضلاً عن مساهمتها في تنويع الهيكل الاقتصادي وتنافسية القطاع الانتاجي.

و**نسعى** في سبيل تحقيق ذلك، مع مراعاة الخطط وبرامج العمل الخاصة بكل جهة، نحو مزيد من التعاون والتنسيق ، للتغلب على الصعوبات التي تعترض تحقيق هذا الهدف والتي من بينها:

- ضعف الرؤية الإستراتيجية طويلة المدى حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطوير البيئة الإقتصادية و البيئية والإجتماعية في إطار التنمية الشاملة على أسس مستدامة من بينها دفع عجلة النمو، الحفاظ على الطاقة، وخلق فرص عمل جديدة للشباب؛
- محدودية التكامل والتقارب في السياسات المتصلة بالصناعة ونظيرتها المتصلة بالطاقة وخاصة فيما يتعلق بتطوير دور المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة في كل من قطاعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛
- غياب التفاعل بين البنيتين التنظيمية والتشريعية من جانب، وأهداف واحتياجات التطور فى صناعات وخدمات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة من جانب آخر .
- عدم توفر الحوافز الملائمة بشكل فعال لتعزيز استخدامات الطاقة المتجددة ودعم برامج كفاءة الطاقة؛
- عدم ملاءمة مناخ الأعمال والقوانين والتشريعات، وصعوبة النفاذ إلى الخدمات المصرفية والمالية مع تواضع البنية التحتية المصرفية، وصعوبة الحصول على التمويل والضمانات وضعف الخبرات في مجال إدارة المشاريع؛
- نقص المعلومات وغياب الشفافية في القطاعين المالي والمصرفي؛
- قلة انتشار ثقافة المبادرة والابتكار وعدم وجود حماية كافية لحقوق الملكية الفكرية.

وسنعمل على نقل أفضل الممارسات والدروس المستفادة من خبرات دول أخرى نجحت في هذا المجال، وطرح الحلول الممكنة للتغلب على هذه التحديات بما يساعد على توطين تقنيات للطاقة المتجددة ودعم برامج وخدمات كفاءة الطاقة بحيث يكون الاستثمار فيها قيمة مضافة على المستويين الوطني الإقليمي، وبما يتناسب مع ظروف المنطقة العربية، والتي قد تشمل:

- دراسة وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المنطقة من حيث القدرات والفرص فى مجالي الطاقة المتجددة و كفاءة الطاقة وأنظمة الطاقة المستدامة بشكل عام، مع وضع إطار مؤسسي ينظم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المنطقة؛
- مؤشرات نمو الاستثمارات فى الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على خلق فرص العمل ومنهجيات متابعة وتقييم هذه الآثار في المنطقة العربية بشكل خاص؛
- اعتماد حوار إقليمي حول صناعة وبيئة أعمال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛
- بيان نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في مجال مشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة الصغيرة والمتوسطة؛
- تفعيل دور سياسات البحوث والتطوير وتنمية الابتكار في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم التعاون العربي ومتطلبات إنشاء سوق تكاملي للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة فى إطار من التنافسية؛

وندعو جامعة الدول العربية لتبني الإجراءات التالية وتطبيقها في الدول العربية بالتعاون مع المنظمات والهيئات العربية والدولية بحيث تؤسس لخارطة طريق يمكن تسميتها **"من الأفكار إلى الإبتكار"** تبدأ أولاً بالاتفاق على تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تكامل وتقارب سياسات الطاقة والصناعة والاستثمار والبيئة بما يضمن تهيئة مناخ أعمال جاذب للاستثمار يعتمد على أطر عمل تتسم بالشفافية؛
- تطوير أدوات تمويل مبتكرة تؤدي إلى توزيع المخاطر بشكل اكثر توازنا بين جميع المتعاملين في سوق الاقراض
- تنمية القدرات الوطنية، ونشر الوعي العام وثقافة الأعمال الخاصة بين الشباب؛
- تطوير خدمات تقديم المعلومات وتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين؛
- تخصيص برامج مساعدة تقدم الدعم الفني واللوجيستي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك توفير دليل ارشادي لصغار المستثمرين لترجمة افكارهم إلى مشاريع قابلة للتنفيذ؛
- تحسين النفاذ إلى المعلومات والمعرفة اعتماداً على تقنيات الاتصالات الحديثة؛
- تشجيع الشفافية والإفصاح في قطاع المال والأعمال العربي؛
- الاستفادة من مصادر التمويل المتاحة لدى مؤسسات التمويل العربية المختلفة، والصناديق الإقليمية المخصصة للصناعات الصغرى و المتوسطة؛
- التنسيق على الصعيد الإقليمي من خلال المنظمات القائمة والفاعلة بما يعزز تبادل الخبرات والخروج بإجراءات تكاملية تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المساهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة بشكل خاص وأهداف التنمية المستدامة بشكل عام؛
- العمل على وضع آليات لبلورة الشراكة بين المؤسسات الصغرى والمتوسطة من القطاع الخاص و الهيئات الحكومية من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى؛
- دراسة إمكانية وضع آلية للتعاون وتبادل الخبرات بين الدول العربية، من خلال مراكز الأبحاث العلمية القائمة لتعزيز البحث والتطوير في مجال توطين تكنولوجيات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وتنمية الابتكارو توفيرالبنية التحتية الملائمة و المناسبة بما يخدم الاحتياجات الفعلية للأسواق حالياً ومستقبلاً؛
- العمل على تطوير القدرات التصنيعية العربية ذات الصلة، تحقيقاً للتكامل العربي؛
- تطوير قاعدة البيانات العربية للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والتي تتعاون فيها جامعة الدول العربية مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والإسكوا بما يتيح تضمين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخدمات والمنتجات التي تقدمها فى مجالات الطاقة المستدامة على مستوى كافة الدول العربية.

صدر في مدينة الغردقة، جمهورية مصر العربية، بتاريخ 19 يونيو 2014.

جامعة الدول العربية
القطاع الاقتصادي
ادارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

مرفقات البند الخامس عشر

مرفقات البند الخامس عشر

التعاون العربي الصيني:

- تقرير وتوصيات اجتماع اللجنة العليا المشتركة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة من الجانب العربي (مقر الأمانة العامة: 2013/12/11).
- تقرير وتوصيات الاجتماع التشاوري للإعداد للدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة (مقر الأمانة العامة: 2014/5/21).
- مقترح البرنامج الزمني للدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة (المملكة العربية السعودية– الرياض – فندق الفيصلية أو كمبينسكي: **18–20** نوفمبر **2014**).

التعاون مع دول أمريكا الجنوبية:

- الشروط المرجعية للجنة التي أوصى بتشكيلها إعلان أبوظبي.
- إعلان أبوظبي الصادر عن الاجتماع الوزاري المشترك لوزراء الطاقة من الدول العربي ودول أمريكا الجنوبية.
- التقرير النهائي للاجتماع الحادي عشر لمجلس كبار المسؤولين في وزارات خارجية الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (مقر الأمانة العامة: 2014/2/26)

القطاع الاقتصادي
إدارة الطـــاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي
للكهرباء

اجتماع
اللجنة العليا المشتركة
للإعداد للدورة الرابعة
لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة

- من الجانب العربي -

القاهرة: (2013/12/11)

التقرير والتوصيات

القطاع الاقتصادي
إدارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي
للكهرباء

اجتماع

اللجنة العليا المشتركة

للإعداد للدورة الرابعة

لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة

- من الجانب العربي -

مقر الأمانة العامة: 2013/12/11

التقرير والتوصيات

أولاً:

- في إطار الإعداد للدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة، وبعد التنسيق والتشاور مع الجهات المعنية، عقد الاجتماع الثاني للجنة العليا المكلفة بالإعداد للدورة الرابعة لمؤتمر لتعاون العربي الصيني في مجال الطاقة بمقر الأمانة العامة بالقاهرة يوم 11 ديسمبر 2013.
- شارك في الاجتماع وفود كل من المملكة العربية السعودية (الدولة المضيفة للمؤتمر) والهيئة العربية للطاقة الذرية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) إلى جانب أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء (إدارة الطاقة). (مرفق قائمة المشاركين)
- افتتح الاجتماع المهندسة/ جميلة مطر مدير إدارة الطاقة بكلمة رحبت فيها بالسادة الحضور، ثم قدمت لمحة موجزة عن منتدى التعاون العربي الصيني، وأن مؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة هو أحد الفعاليات المهمة التي تعقد كل عامين في إطار الأنشطة الاقتصادية للمنتدى، وقد عقدت حتى الآن ثلاث دورات لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة الأولى في الصين (2008) والثانية في السودان (2010) والثالثة في الصين (2012) والرابعة ستعقد بالسعودية عام 2014. ثم تحدثت عن اللجنة العليا المشتركة من الجانبين العربي والصيني، والتي تشكلت وفقاً للمادة السادسة من مذكرة التفاهم حول آلية

التعاون العربي الصيني في مجال الصاقة التي تم توقيعها (يناير 2010) بين الأمانة العامة (من الجانب العربي) والهيئة الوطنية للطاقة (من الجانب الصيني) تحت مظلة منتدى التعاون العربي الصيني، وأن اجتماعنا اليوم هو الاجتماع الثاني للجنة العليا، وذلك للإعداد والتحضير للدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة.

- **ثم تحدث الدكتور/ صالح بن حسين العواجي وكيل الوزارة لشؤون الكهرباء رئيس وفد المملكة العربية السعودية، حيث رحب بالمشاركين، وقدم باقي أعضاء الوفد السعودي المشارك بالاجتماع، ثم قدم مقترحاً موجزاً حول استعداد المملكة لاستضافة المؤتمر.**

ثانياً:

تبادل المجتمعون وجهات النظر حول البنود المطروحة للمناقشة، وتم إقرار جدول أعمال الاجتماع على النحو التالي:

- موعد ومكان عقد المؤتمر.
- مقترحات لموضوعات ومحاور الدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة.
- اللجان المنظمة للمؤتمر.
- البرنامج المبدئي للدورة الرابعة للمؤتمر.
- الخطوات القادمة.
- البيان الختامي.

ثالثاً:

بعد المناقشات وعرض الأفكار والمقترحات تم الاتفاق على ما يلي:

1. **شعار المؤتمر: (طاقة مستدامة لأجل التنمية).**
2. **موعد ومكان انعقاد الدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة** : سوف يعقد المؤتمر بمشيئة الله خلال الفترة **18-2014/11/19** بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، والتاريخ البديل (9-2014/12/11) أما عن المكان فسيكون في أحد الفندقين (الفيصلية- أو الفور سيزون).
3. **استضافة المشاركين بالمؤتمر:**

- المتحدثون (مقدمو أوراق العمل) سيتم اختيار وبشكل شخصي متحدث أساسي لكل موضوع، (مع اعتبار أن يتم تغطية الأقاليم) واختيار متحدث احتياطي، وسيمنح كل متحدث رسمي (تذكرة سفر + الإقامة + مكافأة)، ويمكن أيضاً تكليف الهيئات والمراكز الأخرى المعنية مثل (الاتحاد العربي للكهرباء- هيئات الربط الكهربائي- الاسكوا - ....)

- الوفد الرسمي للجانب الصيني (لعدد 10 أشخاص)
- الوفد الرسمي للجانب العربي (رئيس الوفد + 1)
- مؤسسات العمل العربي المشترك العاملة في مجال الطاقة: الهيئة العربية للطاقة الذرية– منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول/ أوابك (شخص واحد)
- وفد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (لعدد 3 شخص)

4. **الجهة المنظمة للمؤتمر: هناك توجه لاختيار إحدى الشركات المحلية المتخصصة لتنظيم أعمال المؤتمر.**

5. **رعاة المؤتمر الداعمين:**

- وزارة المياه والكهرباء.
- وزارة البترول والثروة المعدنية.
- هيئة تنظيم الكهرباء والانتاج المزدوج.
- المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة.
- شركة أرامكو السعودية.
- الشركة السعودية للكهرباء.

6. **مطوية المؤتمر: سيتم** إعداد وتصميم المطوية الخاصة بالمؤتمر من قبل الجهة المنظمة، بالتنسيق مع إدارة الطاقة بالجامعة العربية.

7. **تقديم أوراق العمل: يتم** تقديم محاور العرض أو الإطار العام لأوراق العمل بإحدى اللغتين العربية أو الإنكليزية، على أن يتم تقديم العرض المرئي بالمؤتمر باللغة العربية (مع ترجمة فورية).

8. **الأعضاء المنسقين للمؤتمر:**

- **منسق من الجانب السعودي (الدكتور/ سالم عبدالله بالعمش)**
- **منسق من جامعة الدول العربية (المهندس/ عماد أبوالنعاج – السيد أحمد مصطفى/ بعثة بكين)**
- **منسق من الجانب الصيني (يتم تحديده لاحقاً من الجانب الصيني)**

9. **المحاور المقترحة للمؤتمر: (موضوعات التعاون العربي الصيني في مجال)**

- تقنيات واقتصاديات الطاقة الكهربائية.
- تقنيات واقتصاديات الطاقة المتجددة.
- الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.
- النفط.
- الغاز الطبيعي.

10.<u>اللجان المشرفة والمنظمة للمؤتمر:</u>

1- اللجنة العليا للإشراف على المؤتمر. ويضم في عضويتها الجهات التالية:

1-1 وزارة المياه والكهرباء- رئيساً

1-2 وزارة البترول والثروة المعدنية.

1-3 وزارة الخارجية.

1-4 مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة.

1-5 هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج.

1-6 الشركة السعودية للكهرباء.

1-7 الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (المهندس/ عماد أبوالنعاج)

1-8 الجانب الصيني (منسق عام).

2- **اللجنة العلمية:** تشكل اللجنة العلمية من ثلاثة أعضاء (1- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية+ 2 من المملكة العربية السعودية) وتتمثل مهمتها في الإشراف العام على المحتوى الفني لأوراق عمل المدعوين/ العروض المرئية، والإلتزام بالمحتوى والوقت المحدد واختيار الأنسب منها.

3- **لجنة التسويق والإعلام:** تشكل اللجنة في المملكة العربية السعودية وتكون مهمتها:

- إعداد التصور العام لتسويق الرعايات مشتملاً على خطة إعلامية وأخرى إعلانية.
- تجهيز مركز اتصال تسويقي.
- تنفيذ كافة المطبوعات والوسائل الدعائية.
- الترتيب للمركز الإعلامي والمؤتمرات الصحفية.

4- **اللجنة التنظيمية واللوجستية:** تشكل اللجنة من (المهندس/ عماد أبوالنعاج/ إدارة الطاقة + المملكة العربية السعودية)

- إعداد تصور لحفلي الافتتاح والختام.
- إعداد تصور حول ترتيب قاعات المحاضرات، والقاعات الجانبية لرجال الأعمال.
- إعداد تصور حول عملية التسجيل، وتوزيع الوثائق، وبطاقات المشاركة، وتوزيع الشهادات على المشاركين.
- الترتيبات الخاصة بالسكرتارية.

11. الإلتزامات التي تعهد الجانب السعودي بتقديمها:

- القيام بمجموعة من الترتيبات اللوجيستية ومنها الترجمة الفورية من وإلى اللغة العربية؛ المآدب (حفل عشاء في يوم الافتتاح، وغداء أثناء المؤتمر، واستراحات الشاي والقهوة، غرفة مجهزة لأعمال السكرتارية).
- استقبال وتوديع في المطار للمشاركين.
- لقاءات لرجال أعمال وشركات من الجانبين.
- الترتيب لزيارات فنية وتوفير وسائل الانتقال من وإلى المكان المحدد للزيارة.
- توفير أكبر قدر من التخفيض في الفندق الذي تقام فيه الفعاليات.

12. الخطوات المقبلة:

- تقوم إدارة الطاقة بإعداد محضر الاجتماع الثاني للجنة العليا المشتركة ، وكذلك مقترح أولي للبرنامج الزمني للمؤتمر، وبعد الموافقة عليه من الجهة المنظمة للمؤتمر، تقوم إدارة الطاقة بإرساله إلى الجهة المعنية بالجانب الصيني عن طريق بعثة الجامعة العربية في بكين.
- تقوم إدارة الطاقة في إعداد مسودة البيان الختامي وعرضه على الجانب السعودي تمهيدا لاستلام ملاحظاته عليه، ثم يتم إرساله إلى الجهة المعنية بالجانب الصيني عن طريق بعثة الجامعة العربية في بكين، (قد يعرض مشروع البيان الختامي على اجتماع تنسيقي عربي إن لزم).
- وضع ميزانية المؤتمر.
- لابد من استلام قوائم الوفود العربية والصينية المشاركة في المؤتمر قبل تاريخ عقد المؤتمر بثلاثة أشهر

13. البرنامج الزمني للمؤتمر:

اليوم الأول:	
09:00 – 17:00	تسجيل المشاركين
10:00 – 13:00	لقاءات لشركات ورجال الأعمال من الجانبين.
15:00 – 17:00	اجتماع تنسيقي للجانب العربي
17:30 – 17:30	استراحة
17:30 – 19:30	اجتماع تنسيقي بين الجانبين العربي والصيني
19:30 – 20:00	مراسم الافتتاح والكلمات (رئاسة مشتركة)
20:00 – 21:30	مأدبة عشاء

اليوم الثاني:	
11:30 – 9:00	الجلسة الأولى حول الطاقة الكهربائية. (رئاسة عربية)
12:00 – 11:30	إستراحـــة
14:00 – 12:00	الجلسة الثانية حول الطاقة المتجددة. (رئاسة صينية)
15:00 – 14:00	استراحة ووجبة غداء
17:00 – 15:00	الجلسة الثالثة حول الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. (رئاسة عربية)
21:30 – 20:00	مأدبـــة عشـــاء
اليوم الثالث:	
10:30 – 9:00	الجلسة الرابعة حول النفط. (رئاسة صينية)
11:00 – 10:30	إستراحـــــة
12:30 – 11:30	الجلسة الخامسة حول الغاز الطبيعي. (رئاسة عربية)
13:30 – 12:30	استراحة ووجبة غداء
14:30 – 13:30	الجلسة الختامية / المصادقة على البيان الختامي
20:00 – 14:30	برنامج اختياري (زيارات سياحية وتخصصية)

تنويـــــــه هـــــــــام :

ستكون هناك قاعات مخصصة للاجتماعات واللقاءات الثنائية بين رجال الأعمال والـــشركات الصينية والعربية وذلك خلال اليومين الثاني 27 / يناير والثالث 28 / يناير من المؤتمر.

القطاع الاقتصادي
إدارة الطـــاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي
للكهرباء

الاجتماع التشاوري
للإعداد للدورة الرابعة
لمؤتمر التعاون
العربي الصيني في مجال الطاقة

(مقر الأمانة العامة: 2014/5/21)

التقرير والتوصيات

القطاع الاقتصادي
إدارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي
للكهرباء

الاجتماع التشاوري
للإعداد للدورة الرابعة
لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة
(مقر الأمانة العامة: 2014/5/21)

أولاً:

- في إطار الإعداد للدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة، عقد الاجتماع التشاوري بمقر الأمانة العامة يوم 2014/5/21 بين إدارة الطاقة، ووفد المملكة العربية السعودية (الدولة المضيفة للمؤتمر).

- ترأس الاجتماع سعادة الدكتور/ صالح بن حسين العواجي وكيل وزارة المياه والكهرباء لشؤون الكهرباء، الذي افتتح الاجتماع ورحب بالمشاركين.

شارك في الاجتماع من الوفد السعودي كل من:

- الدكتور/ سالم بن عبدالله بالعمش
- المهندس/ محمد بن حسين الجهني
- المهندس/ وائل بن عبد الكريم الغامدي
- المهندس/ عبدالله بن حمد الكثيري
- الأستاذ/ سليمان بن عبدالله عسيري

- المهندس/ علي بن حسن العلوان

ومن الأمانة العامة:

- المهندسة/ جميله مطر مدير إدارة الطاقة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية (مسؤولة أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء).
- المهندس/ عماد أبو النعاج رئيس قسم الكهرباء.

ثانياً:

تبادل المجتمعون وجهات النظر حول آخر المستجدات فيما يتعلق بالترتيب لعقد المؤتمر، وفي هذا الإطار أشار رئيس وفد المملكة العربية السعودية إلى ما يلي:

- **التأكيد على أن مستوى تمثيل الوفود الرسمية سيكون على مستوى وكيل وزارة فما دون، ولن يكون هناك استقبال رسمي لوزراء قد يحضرون المؤتمر.**
- **التأكيد على ضرورة أن يتم استكمال أسماء المشاركين من الجانب العربي والصيني في موعد أقصاه 2014/8/31م** (قبل ثلاثة أشهر من موعد انعقاد المؤتمر لمخاطبة الجهات ذات العلاقة)
- **خلال اللقاء الذي تم مع سعادة السفير الصيني لدى المملكة، تم التأكيد بأن المؤتمر يستهدف مشاركة التنفيذيين من قطاع الطاقة خاصة الكهرباء، كما تم التأكيد على أهمية الإسراع بتزويد المملكة بأسماء المتوقع مشاركتهم و اوراق العمل وأسماء الشركات المرافقه تفادياً لحدوث اى تأخير.**
- **ضرورة التركيز في الأوراق العلمية على الجانب العملي التطبيقي أكثر من الجانب البحثي ومنها نقل الخبرة المعرفية في أعمال التشغيل وأعمال الصيانة.**
- **اقترح ترشيح المهندس يوسف جناحي/ رئيس فريق عمل دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل لتقديم ورقة علمية حول نتائج الدراسة.**

ثالثاً:

بعد المناقشات وعرض الأفكار والمقترحات، تم الاتفاق على خطوات المرحلة القادمة على النحو التالي:

1- تكليف أمانة المجلس بإبلاغ الجانب الصيني عن طريق بعثة بكين بما يلي:

- بأن المؤتمر يستهدف مشاركة المسؤولين التنفيذيين.
- موافاتنا بأسماء الشركات التي ستشارك بالمؤتمر، ومجال عملها بالإضافة إلى ملف عن كل شركة وأسماء من سيمثلها في المؤتمر، وذلك في موعد أقصاه نهاية أغسطس 2014م.
- موافاتنا بعناوين الأوراق العلمية التي سيتم تقديمها بالمؤتمر، وأسماء مقدميها، وصفاتهم، وذلك في موعد أقصاه 2014/7/15م.

2- التأكيد في خطابات الدعوات (المتابعة) الموجهه للدول العربية والصين على ان المؤتمر متخصص والمعنيين فيه المسؤولين التنفيذيين في قطاع الطاقة خاصة الكهرباء ، وضرورة استكمال أسماء المشاركين من الجانب العربي والصيني في موعد أقصاه 2014/8/31م .

3- أن تقوم أمانة المجلس بالتأكيد على جميع الدول العربية لموافاتها بأسماء المشاركين بالحضور أو بأوراق علمية، في موعد أقصاه 2014/7/15م.

4- تكليف أمانة المجلس بإعلام اتحاد غرف الصناعة والتجارة في الدول العربية بتاريخ عقد المؤتمر لتوجيه الدعوات لرجال الأعمال والمصنعين للمشاركة في المؤتمر.

5- تقوم أمانة المجلس بإعداد البيان الختامي الذي سيصدر عن المؤتمر (قبل نهاية يونيو 2014م)، وتحديث البرنامج الزمني للمؤتمر.

6- بالنسبة لفعاليات اليوم الأول :

- عقد اجتماع تنسيقي للجانب العربي لمناقشة البيان الختامي.
- عقد اجتماع تنسيقي للجانب العربي والصيني لمناقشة البيان الختامي.

7- سيقوم الجانب السعودي بإنشاء رابط للمؤتمر على موقع وزارة المياه والكهرباء.

والله ولي التوفيق،،،

القطاع الاقتصادي
إدارة الطـــاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي
للكهرباء

مقترح البرنامج الزمني
للدورة الرابعة لمؤتمر التعاون
العربي الصيني في مجال الطاقة

(المملكة العربية السعودية: 18-2014/11/20)

مقترح البرنامج الزمني للدورة الرابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة
(المملكة العربية السعودية- الرياض – فندق الفيصلية أو كمبينسكي: 18-20 نوفمبر 2014)

اليوم الأول: الثلاثاء الموافق 18 نوفمبر 2014	
17:00 – 09:00	تسجيل المشاركين
15:00 – 13:00	اجتماع تنسيقي للجانب العربي (فندق ..... / الطابق ..... / قاعة .....) لمناقشة البيان الختامي
15:30 – 15:00	استراحـــــــــة
17:30 – 15:30	اجتماع تنسيقي بين الجانبين العربي والصيني (فندق ..... / الطابق ..... / قاعة .....) لاعتماد البيان الختامي
19:50 –19:30	مراسم افتتاح – القاعة الرئاسية 19:30 - 19:35 كلمة رئيس الجانب العربي 19:35 - 19:40 كلمة رئيس الجانب الصيني 19:40 - 19:45 كلمة الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية – جامعة الدول العربية 19:45 - 19:50 كلمة الدولة المضيفة (المملكة العربية السعودية) 19:50 - 20:00 كلمة السيد/ علي عثمان طه نائب رئيس الجمهورية
21:30 - 20:00	مأدبـــة عشـــاء ترحيبية – قاعـــة الصداقـــة - قاعة المأدبة
اليوم الثاني: الأربعاء الموافق 27 يناير 2010م القاعة الدولية – قاعة الصداقة	
11:30 - 09:00	الجلسة الأولى حول النفط والغاز الطبيعي : الدكتور/ محمد بن ابراهيم التويجري الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية 09:00 - 09:30 موقع الدول العربية في سوق البترول العالمية وآفاق التعاون العربي الصيني في مجال النفط والغاز الطبيعي – الدكتور/ جميل طاهر – (الاوابك) 09:30 - 09:45 ورقة حول الوضع الحالي للتعاون الصيني العربي في مجال البترول والغاز وآفاق مستقبله (الجانب الصيني) – (إدارة البترول والغاز بالهيئة الوطنية للطاقة) 09:45 - 10:00 اقتصاديات التشغيل الأمثل لمصافي تكرير النفط – السيد/ صالح بوعزيز – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 10:00 - 10:15 ورقة حول الوضع الحالي لإدارة الإنتاج في مصانع التكرير واتجاهات تطويرها (الجانب الصيني) – (إدارة التكنولوجيا بالهيئة الوطنية للطاقة) 10:15 - 10:30 ورقة حول الاستخلاص المعزز للنفط – المهندس/ جلال الدين يوسف – جمهورية السودان 10:30 - 10:45 ورقة حول إدارة نقل المنتجات البتروكيماوية في الصين – (الجانب الصيني) (إدارة التكنولوجيا بالهيئة الوطنية للطاقة) 10:45 - 11:00 مناقشـــــات عامـــــة
11:30 -11:00	استراحـــــــــة

13:45 -11:30	**الجلسة الثانية حول الغاز الطبيعي وصناعة البتر وكيماويات : (رئاسة صينية)** **11:30 - 11:45** الطرق المثلى لتخزين الغاز الطبيعي – الدكتورة/ جميلة جلاص – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **12:00 - 12:15** ورقة حول الإجراءات الطارئة وأساليب توفير الاحتياطي من الغاز الطبيعي لمواجهة الطوارىء زيادة الاستهلاك – (الجانب الصيني) (الشركة الوطنية الصينية للبترول) **12:15 - 12:30** تطورات صناعة الغاز في قطر – المهندس/ خالد محمد الهتمي – دولة قطر **12:30 - 12:45** ورقة حول استكشاف واستخدام التقنيات الحديثة في صناعة الغاز الطبيعي (الجانب الصيني)– (إدارة البترول والغاز بالهيئة الوطنية للطاقة) **13:00 - 13:15** إستراتيجية تحسين اقتصاديات صناعة البتروكيماويات في مصر – الدكتور/ هاني سليمان حقي – جمهورية مصر العربية **13:15 - 13:30** ورقة حول الاتجاهات المستقبلية لتطوير صناعة البترولكيماوية – (الجانب الصيني) (إدارة التكنولوجيا بالهيئة الوطنية للطاقة) **13:30 - 14:00** مناقشات عامـــــــــة
15 :00 - 14:00	**وجبة خفيفة - قاعة الصداقة.**
16:30 – 15:00	**الجلسة الثالثة حول الكهرباء والطاقة النووية : الدكتور/ عبد المجيد المحجوب –** **مدير عام الهيئة العربية للطاقة الذرية** **15:00 - 15:15** وسائل وأساليب تحسين كفاءة استخدام الطاقة في قطاع الكهرباء (الجانب العربي) – السيد بنعيسى عيادي – الجمهورية التونسية **15:15 - 15:30** ورقة حول التطور في الطاقة الكهربائية في الصين واستخدام الكهرباء النظيفة –(الجانب الصيني) (إدارة الطاقة الكهربائية بالهيئة الوطنية للطاقة) **15:30 - 15:45** الاعتبارات البيئية لمشروعات القوى الكهربائية في قطاع الكهرباء – المهندسة/ بثينة عبد المنعم مصطفى – جمهورية مصر العربية **15:45 - 16:00** ورقة حول استخدام الصين للطاقة النووية للأغراض السلمية – (الجانب الصيني) (إدارة الطاقة الكهربائية بالهيئة الوطنية للطاقة) **16:00 - 16:15** دور الهيئة العربية للطاقة الذرية في تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في الدول العربية – الدكتور/ ضو مصباح – الهيئة العربية للطاقة الذرية **16:15 - 16:30** ورقة حول السياسات الصينية في مجال الطاقة المتجددة وخطط تطويرها –(الجانب الصيني) (إدارة الطاقة الحديثة بالهيئة الوطنية للطاقة) **16:30 - 17:00** مناقشات عامـــــــــة
17:30 - 17:00	**استراحـــــــة**

19:15 - 17:30	الجلسة الرابعة حول الطاقة المتجددة (رئاسة صينية) (.....)
	17:30 - 17:45 نحو إستراتيجية عربية لتطوير استخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة – المهندسة/ جميلة مطر – جامعة الدول العربية
	17:45 - 18:00 ورقة حول الوضع الحالي لتنمية صناعة توليد الكهرباء من الرياح وآفاق مستقبلها-(الجانب الصيني) – (إدارة الطاقة الحديثة بالهيئة الوطنية للطاقة)
	18:00 - 18:15 مستقبل الطاقة المتجددة في الوطن العربي – التجربة السودانية – المهندسة/ إقبال الصادق – جمهورية السودان
	18:15 - 18:30 ورقة حول الوضع الحالي لصناعة توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية وآفاق مستقبلها – (الجانب الصيني) – (إدارة الطاقة الحديثة بالهيئة الوطنية للطاقة)
	18:30 - 18:45 مشروعات الطاقة الشمسية في الوطن العربي – المهندس/ محمد جمال محمد – جمهورية مصر العربية
	18:45 - 19:15 مناقشـــــات عامـــــــة
23:00 -21:00	مأدبة عشاء مع برنامج ترفيهي / دار النفط.

اليوم الثالث : الخميس الموافق 28 ينايـــــــــر2010م

11:00 - 10:00	الجلسة الختامية: المصادقة على البيان الختامي (القاعة الرئاسية) قاعة الصداقة
19:00 - 12:00	برنامج اختياري ((زيارات سياحية وتخصصية)) مع وجبة غداء
22:30 -20:00	زيارة المتحف القومي وحفل عشاء (مع برنامج ترفيهي).

القطاع الاقتصادي
إدارة الطـــاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي
للكهرباء

الشروط المرجعية للجنة التي أوصى بتشكيلها إعلان أبوظبي

ASPA Energy Subcommittee

Terms of Reference
4 July 2013

The Abu Dhabi Declaration, issued by the energy ministerial of South American and Arab countries (ASPA) on 16 January 2013, established the ASPA Energy Subcommittee to facilitate cooperation between the two regions in the energy sector. This document sets out terms of reference for the subcommittee.

Functions

1. Identify and advance cooperation opportunities, referencing the Abu Dhabi Declaration, based on consultations with ASPA countries
2. Provide recommendations on energy issues to highlight during ASPA summits and relevant ministerials or other meetings, following consultation with ASPA countries
3. Report on progress to ASPA energy ministerials
4. Lead planning for ASPA energy ministerials

Deliverables

1. The subcommittee should originate at least 1 cooperation proposal per Declaration focus area (renewable energy, oil and gas, energy efficiency, and power sector) in between energy ministerials.
2. The subcommittee should develop a report on progress, challenges, and opportunities for each summit and energy ministerial.

Structure

ASPA Energy Subcommittee

1. Each ASPA country will nominate a focal point, responsible for coordinating participation of the country.
2. The participating multilateral organizations – Arab League, UNASUR, IRENA, OLADE, and OAPEC – are invited to nominate a focal point, responsible for coordinating participation of the organization. Additional organizations may be nominated by ASPA countries for consideration by the subcommittee. Organizations will participate as observers.

Subcommittee Steering Group

3. A steering group will be established, with responsibility for:
    a. originating, reviewing and refining cooperation proposals (Deliverable 1)
    b. reviewing and refining the subcommittee report (Deliverable 2)
4. The steering group will consist of:
    a. Host of previous energy ministerial
    b. Host of upcoming energy ministerial
    c. Arab countries coordinator (Arab League Secretariat)
    d. South American countries coordinator (Brazil)
    e. IRENA
    f. OLADE
    g. OAPEC
    h. UNASUR

Co-chairmanship

5. The steering group will be co-chaired by the host of the previous energy ministerial and the host of the upcoming energy ministerial. The co-chairs are responsible for:
    a. Initiating requests to subcommittee members for cooperation proposals, ensuring their review by the steering group, and ensuring their progression under the subcommittee (Deliverable 1)
    b. Drafting and finalizing the subcommittee report with approval from subcommittee and steering group members, and coordinating its presentation to ministers (Deliverable 2)
    c. Maintaining regular communication among the focal points

Method of working

1. Subcommittee members are expected to conduct their work through remote and electronic communications to the greatest extent possible.
2. Decisions and recommendations are to be made by consensus of countries in the subcommittee. Non-response by a country member after 30 (thirty) days of the release of any proposal by the Co-Chairs or the Steering Group, taking into account their aforementioned responsibilities, will be considered consent. In the event that consensus is not achieved, multiple viewpoints can be presented to ASPA meetings for discussion.

إعلان أبوظبي الصادر عن الاجتماع الوزاري المشترك الأول لوزراء الطاقة من الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية

16 يناير 2013

عُقد الاجتماع المشترك الأول لوزراء الطاقة وكبار المسؤولين من دول أمريكا الجنوبية والدول العربية في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يوم 16 يناير 2013 لبحث سبل وآليات التعاون في مجال الطاقة، وذلك في إطار أسبوع الاستدامة في أبوظبي وهو أكبر حدث سنوي للطاقة المستدامة، حيث أكد الوزراء وكبار المسؤولين على التزامهم بتعزيز أواصر التعاون في مجال الطاقة بين المنطقتين، كما سلطوا الضوء على الفرص المتاحة للتعاون في مجالات الطاقة المختلفة، تنفيذاً لإعلان ليما باعتبار موضوع الطاقة محوراً رئيساً للعلاقات بين الجانبين في السنوات القادمة، ولتطوير الأنشطة المستقبلية فقد تم الاتفاق على مايلي:

<u>في مجال الطاقة المتجددة</u>

1. إعطاء الأولوية للتعاون في مجال الطاقة المتجددة كمحور أساسي للتنمية المستدامة؛
2. تحديد الآليات والموضوعات ذات الأولوية وهي:
   - أ) تبادل الخبرات حول نجاح السياسات المتبعة وتحدياتها؛
   - ب) تقييم جودة المصادر؛
   - ج) تعزيز فرص الإستثمار والتمويل؛
   - د) التعاون الأكاديمي؛
   - هـ) تبادل المعلومات حول بيانات الأداء والتكاليف المتعلقة بتطبيقات الطاقة المتجددة؛
   - و) ربط الشبكات وتخزين الطاقة؛
   - ز) بناء القدرات
3. الاستفادة من الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) ومقرها أبوظبي كمنصة للعمل المشترك في هذا المجال بالتعاون مع منظمة دول أمريكا اللاتينية للطاقة (OLADE).

في مجال النفط و الغاز

1. تعزيز الفرص الاستثمارية بين الإقليمين في هذا المجال، مع الأخذ في الاعتبار الأهمية الجوهرية لعلميات الاستكشاف والإنتاج والتوزيع بالنسبة لاقتصاديات دول الأسبا؛
2. تحديد الفرص المتاحة من خلال التعلم من الغير، والمشاركة في أفضل الممارسات، لتحسين كفاءة استخدام الطاقة وانبعاثات الكربون في صناعة النفط و الغاز، بما في ذلك عمليات النقل؛
3. تحديد فرص تطوير القدرات البشرية وتبادل المعرفة بين الباحثين والممارسين في هذا القطاع.

في مجال كفاءة الطاقة

1. تسليط الضوء على فرص الاستثمار وتقديم الدعم للمبادرات المحلية في مجال كفاءة الطاقة باعتبارها واحدة من الوسائل الأقل كلفة لتعزيز أمن الطاقة، والتخفيف من الآثار البيئية الناجمة عن استهلاك الطاقة؛
2. تحديد آليات لتبادل المعرفة والخبرات فيما يتعلق بالسياسات المتبعة والحوافز وأسواق خدمات الطاقة، لحماية المستخدمين من ذوي القدرات المالية المحدودة؛
3. تحديد الفرص المتاحة لتبادل المعلومات بشأن كفاءة المنتجات والخدمات الكفوءة، بما في ذلك الأجهزة المنزلية.

في مجال الكهرباء

1. تحديد الفرص والاستثمارات المشتركة في مشروعات الكهرباء؛
2. تشجيع المستثمرين والمقاولين لبحث الفرص في قطاعات الكهرباء بدول الأسبا؛
3. تبادل الخبرات في تطوير أنظمة سوق الكهرباء؛
4. تشجيع فرص الاستثمار لزيادة مساهمة التصنيع المحلي للمنتجات والخدمات في قطاع الكهرباء.

ولتعزيز التقدم المحرز تحقيقاً لأهداف الإعلان اتفقت الدول من الجانبين على وضع برنامج عمل لمدة ثلاث سنوات لمتابعة الخطوات التنفيذية وفقاً لسياستها العامة والقوانين واللوائح التي تم الاتفاق عليها، كما اتفقت الأطراف المشاركة كذلك على عقد اجتماع وزاري كل ثلاث سنوات يعقد بالتناوب بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، وتشكيل لجنة فرعية تتكون من خبراء (نقاط اتصال) لمتابعة تنفيذ ما جاء هذا الإعلان.

القطاع الاقتصادي
إدارة الطـــاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي
للكهرباء

الاجتماع الحادي عشر
لمجلس كبار المسؤولين في وزارات خارجية
الدول العربية
ودول أمريكا الجنوبية

(مقر الأمانة العامة: 2014/2/26)

التقرير النهائي

2014/4/15

الاجتماع الحادي عشر
لمجلس كبار المسؤولين في وزارات خارجية الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية
مقر الأمانة العامة- القاهرة: 2014/2/26
التقرير النهائي

في إطار متابعة القمة الثالثة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية التي انعقدت في ليما في 2012/10/2 عقد مجلس كبار المسؤولين في وزارات خارجية الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية اجتماعهم الحادي عشر في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة يوم 2014/2/26.

ترأس الاجتماع السيد السفير سعد المهندي (قطر، رئاسة القمة العربية) والسفير سانتياجو ماركوفيتش موناسي (المدير العام لأفريقية والشرق الأوسط و دول الخليج (بيرو، رئاسة المجموعة الأمريكية الجنوبية)، السيد السفير فاضل جواد الأمين العام المساعد للشئون السياسية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية (المنسق الإقليمي العربي)، والسفيرة /ماريا دولوريس، رئيس وحدة متابعة القمم في وزارة الخارجية البرازيلية (المنسق الإقليمي الأمريكي الجنوبي)
بعد الكلمات الافتتاحية، طلب وفد مملكة البحرين إلقاء كلمة ثم بدأت أعمال الجلسة المغلقة بتبني جدول أعمال الاجتماع، وقام السيد إبراهيم محي الدين مدير إدارة الأمريكتين بجامعة الدول العربية بعرض موجز حول آخر تطورات التعاون، وقدم المذكرة الاسترشادية التي أعدتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والتي أبرزت الخطوات التي تم اتخاذها حتى الآن لتنفيذ ما جاء في "إعلان ليما" وجدول أعمال الاجتماعات المشتركة القادمة (بند 1 و 2 من جدول الأعمال) بالإضافة إلى تضمينها بمقترحات دول الأسبا.

وقد تم الاتفاق على أن يبدأ النقاش حول التعاون الفني (الثقافة والتعليم والشؤون الاجتماعية والاقتصاد والمال والبيئة والتعاون في مجال العلوم و التكنولوجيا و الابتكار) على أن يلي ذلك استعراض النص السياسي للاتفاق حول المواضيع التي سوف يتم تقديمها إلى اجتماع مجلس وزراء خارجية دول أسبا والمزمع عقده في البحرين.

قامت السفيرة د.فائقة الصالح الأمين العام المساعد لقطاع الشؤون الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتقديم عرض موجز حول التقدم في التعاون المشترك في المجال الثقافي والتعليمي والاجتماعي، حيث أبرزت التالي:

التعاون الثقافي والتعليمي

نتائج الاجتماع الثاني لوزراء التعليم في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية الذي انعقد في بيرو في الفترة 2-2013/10/4 (بند 4.1)، تم الاتفاق على ما يلي:

1- تبني وتنفيذ أنشطة خطة عمل الكويت (2014-2016) فيما يخص التعاون في مجال التعليم بين دول الإقليمين.
2- عقد اجتماعات لوزراء التربية والتعليم كل ثلاث سنوات بالتناوب بين دول الإقليمين.
3- تنظيم منتدى سنوي مشترك يجمع بين الباحثين والاكاديمين والتربويين من الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية على أن تستضيفه جامعة الدول العربية في مقر الأمانة العامة في النصف الثاني من عام 2014.

مقترح من دولة الكويت لاستضافة أعمال الاجتماع الثالث لوزراء التربية والتعليم في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، الذي سيعقد في عام 2016، وذلك في سبيل توثيق العلاقات بين شعوب المنطقتين، وبخاصة في المجال التربوي والتعليمي.

الاجتماع الثالث لوزراء الثقافة في الدول العربية و دول أمريكا الجنوبية المزمع عقده في المملكة العربية السعودية يومي 28 - 2014/4/30. (بند 4.3)

التحضيرات لعقد الاجتماع بدأت بعقد ثلاثة اجتماعات تحضيرية مع وفد وزارة الثقافة والإعلام بالمملكة العربية السعودية بمقر الأمانة العامة. وتم خلال هذه الاجتماعات بحث كافة التفاصيل المتعلقة بالتحضير للاجتماع الوزاري الثالث بما في ذلك محاوره ومشروع جدول الأعمال والترتيبات اللوجستية. وسيتم عقد الاجتماع التنسيقي الرابع خلال النصف الأول من شهر أبريل 2014.

ورشة عمل لمديرو المكتبات والقائمين عليها بالتعاون مع مكتبة الإسكندرية (بند 4.7)

التنسيق مع مكتبة الإسكندرية لعقد ورشة عمل حول "إستراتيجيات التعاون والشراكة والدعم المادي للمكتبات العربية ودول أمريكا الجنوبية " ضمن سلسلة ورشة العمل لمديري المكتبات العربية والأمريكية الجنوبية، وخاصة فيما يتعلق بالجانب التدريبي التطبيقي.
المشاركة في مختلف الفعاليات أو الاجتماعات التي تعقد بين الجانبين لمناقشة التعاون المشترك في مجال المكتبات ، والمشاركة في إعداد الصياغات الخاصة بالتوصيات الصادرة عن هذه الاجتماعات في هذا الشأن. وقد تم تأجيل عقد الورشة إلى 2014 وجاري تحديد موعد جديد لها.

مشروع إنشاء مكتبة الأسبا في الجزائر (بند 4.8)
أرسلت الجزائر مذكرة تنص على انه بدأ العمل في إنشاء المكتبة والذي سيستغرق 40 شهرا، كما طلبت مناقشة الموضوع الخاص بالمساهمات المالية للدول العربية و دول أمريكا الجنوبية في تيسير مشروع المكتبة . أكد الوفد الجزائري على أهمية إيجاد آلية للتمويل والمساهمة في إنشاء المشروع.
أشار الوفد البيروفي إلى أنه خلال عام 2013 تم افتتاح قاعة عربية في المكتبة العامة الكبرى في ليما بمساهمات من الجزائر ومصر والمغرب وفلسطين وكذلك تبرعت كل من السعودية والإمارات ومنظمة اليونسكو بكتب مختلفة، ودعى باقي الدول الأعضاء في الأسبا إلى الحذو حذوهم.

مشروع معهد بحوث أمريكا الجنوبية في المغرب (بند 4.9)
أفاد وفد المغرب أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر قررت أن يحتضن مؤقتاً معهد الدراسات الأسبانية والبرتغالية التابع لجامعة محمد الخامس بالرباط المعهد حيث سيستفيد المعهد من البنية التحتية واللوجستية والموارد البشرية التي يتوفر عليها معهد الدراسات الأسبانية والبرتغالية ، في انتظار توفير المبنى الخاص بالمعهد وتجهيزه وإطلاق حملة لتشغيل الأطر والموظفين الذين سيشتغلون به، وذلك بالتنسيق مع الشركاء المعنيين في منتدى التعاون بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية.

متابعة مقترح إنشاء شبكة من المعاهد الدبلوماسية التابعة للدول العربية و دول أمريكا الجنوبية. (بند 4.21)
ذكر وفد كولومبيا أن الاجتماع الأول للمعاهد الدبلوماسية لدول أمريكا الجنوبية انعقد في بوجوتا خلال الفترة من 13-15/11/2013 ، و كان الموضوع الرئيسي هو " دبلوماسي القرن 21"
أبرز الوفد البيروفي، آخذا في الاعتبار الالتزام بالتعاون في مجال المعاهد الدبلوماسية، أن أول طالب عربي (من مصر) قد تم إعطائه منحة دراسية كاملة في بيرو في 2014-2015
كمتابعة للبند (4.31)، أفاد الوفد السعودي المجلس بافتتاح مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، العالمي للحوار بين معتنقي الأديان والثقافات في فيننا في 26 نوفمبر 2012

<u>التعاون في الشؤون الاجتماعية والتنموية</u>
إبراز الخطوات التحضيرية لعقد المنتدى الأول للقيادات النسائية المزمع عقده في بيرو خلال الفترة من 7-2014/4/9. (بند 7.2)
تم عقد لقاء بين الأمانة العامة و مسئولين من وزارة المرأة والسكان المعرضين للخطر في بيرو في أكتوبر 2013 على هامش الاجتماع المشترك لوزراء التعليم، و تم الاتفاق على عقد المنتدى في 7-2014/4/9، كما عقد اجتماع تنسيقي بين الأمانة العامة وسفارة بيرو بالقاهرة وتم مناقشة كافة التفاصيل اللوجستية والفنية الخاصة بالتحضير للمنتدى.

الاجتماع الثالث لوزراء الشؤون الاجتماعية في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية المزمع عقده في بيروت في عام 2014. (بند 7.4)
التنسيق بين الجهات المعنية في الجانبين لتحديد موعد و مكان الاجتماع.

تعزيز التعاون في المجال الرياضي (بند 7.5)
أرسلت المملكة العربية السعودية مذكرة بشأن رغبتها في بدء تعاون رياضي مع دول أمريكا الجنوبية وقامت الأمانة العامة بإرسال المذكرة إلى المنسق الأمريكي الجنوبي، كما أصدرت اللجنة الرياضية المعاونة لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب توصية ترحب فيها بالمقترحات المقدمة من مصر والسعودية للتعاون مع الاتحادات الرياضية في دول أمريكا الجنوبية، وطلبت من اتحاد اللجان الاوليمبية الوطنية العربية حث الاتحادات الرياضية بالدول العربية على التعاون والتنسيق مع الاتحادات المناظرة لها في دول أمريكا الجنوبية.

الاجتماع الأول لوزراء الصحة في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية المزمع عقده في بيرو يومي من 2-2014/4/3 (بند 7.10)
عقد لقاء بين الأمانة العامة ومسئولين من وزارة الصحة في بيرو في أكتوبر 2013 على هامش الاجتماع المشترك لوزراء التعليم، وتم الاتفاق على عقد الاجتماع في 2-2014/4/4، وقامت الأمانة العامة بمخاطبة وزارات الصحة العربية لإبلاغها بموعد الاجتماع والتنسيق معهم بشأن الموضوعات المقترح بحثها في الاجتماع و طلب إبداء مقترحاتها حولها.

<u>التعاون الاقتصادي والمالي</u>
قامت الآنسة دينا كامل رئيس وحدة التنسيق و المتابعة بالقطاع الاقتصادي بتقديم عرض موجز للتعاون المشترك في المجال الاقتصادي و المالي ، و التعاون البيئي، و العلوم و التكنولوجيا و أوضحت الآتي:

الاجتماع الثالث لوزراء الاقتصاد والمالية في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية المزمع انعقاده في بوليفيا عام 2013.(بند 3.5)

تم عرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (93) التي عقدت بمقر الأمانة العامة للجامعة خلال الفترة 9-2014/2/13 ، أصدر قراره بشأن التأكيد على الدول العربية موافاة الأمانة العامة بالموضوعات التي ترغب في مناقشتها في الاجتماع الوزاري المذكور أعلاه في موعد أقصاه 2014/6/5 **(هناك موعد جديد مقترح من بوليفيا لعقد الاجتماع الوزاري في 2015)**

اقترح الوفد البوليفي إضافة فقرة لتضمينها في التقرير تفيد بالترحيب بانتخاب دولة بوليفيا لرئاسة مجموعة ال77 والصين خلال عام 2014، وفي هذا الصدد، إدراك أهمية إحياء الذكرى الخمسين لإنشاء مجموعة الـ77 والصين نظراً لمساهمتها لنظام الأمم المتحدة في القضايا المتعلقة بالتنمية والتعاون ورخاء شعوبنا بالإضافة إلى مصالح أمريكا الجنوبية والدول العربية وأن قمة رؤساء الدول والحكومات لمجموعة الـ 77 والصين ستعقد في مدينة سانتا كروز في بوليفيا في 14-2014/6/15

المقترح اللبناني لتأسيس مصرف للاستثمار والطلب من وزراء الاقتصاد والمالية في دول الأسبا (بند 3.6)

ستقوم المندوبية الدائمة للجمهورية اللبنانية بموافاة الأمانة العامة بمقترحاتهم في هذا الخصوص.

متابعة البيان الصادر عن المنتدى الثالث لرجال الأعمال العرب والأمريكيين الجنوبيين- شراكات وفرص، والذي عقد في ليما على هامش القمة الثالثة للأسبا (بند 3.7)

إدراج الموضوع على جدول أعمال اجتماع وزراء الاقتصاد في بوليفيا.

تفعيل الاتحاد الأمريكي الجنوبي لغرف التجارة العربية (بند 3.8)

فيما يخص إنشاء الاتحاد الأمريكي الجنوبي لغرف التجارة العربية، فقد تم تعميم خطابات إلى كلاً من الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، والغرف القطرية العربية للإفادة بالرأي حول تقديم مقترحاتهم لتنفيذ هذه الفقرة.

تلقت القطاع الاقتصادي مذكرة من الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية أفاد بأنه تلقى عدد من الطلبات لإنشاء غرف لها كيانات مستقلة تقوم على أساس المبادئ لتنظيم الغرف المشتركة في بعض دول أمريكا الجنوبية وقام الاتحاد في حينه بإرسال المبادئ المعتمدة لتأسيس الغرف المشتركة إلا أنه لم يتلق رد حتى تاريخه في هذا الشأن.

ويرى الاتحاد أنه من المناسب كخطوة أولى تشجيع إقامة مكاتب في الدول الراغبة بإنشاء غرف مشتركة تعمل تحت مظلة الاتحاد الذي يضم الغرفتين العربية البرازيلية والعربية الأرجنتينية، لتشجيع وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية، وعندما تجد هذه المكاتب أنها قادرة على تشكيل مؤسسة وفق المبادئ العامة لتنظيم الغرف المشتركة، وتأمين مصادر تمويل ذاتية تساعدها على الاستمرارية تتقدم بطلبها إلى الجامعة العربية وإلى الاتحاد العام لدراسة الموضوع واتخاذ القرار المناسب وفقا للمعطيات المتوفرة.

التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية ودعم البحوث الاقتصادية والفنية (بند 3.23)

مخاطبة مراكز الأبحاث في دول الأسبا لمناقشة كيفية التعاون في هذا المجال، وكذلك توجيه خطاب من القطاع الاقتصادي موجه إلى الهيئة العربية للطاقة الذرية بتونس في هذا الصدد لموافاتنا بمقترحاتهم بشأن تصوراتهم لتفعيل التعاون بين الإقليمين في هذا المجال ، ومن ثم عرضه على اجتماع كبار المسئولين المقبل.

متابعة نتائج الاجتماع الأول لوزراء الطاقة والتعدين الذي انعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة يوم 2013/1/16. (بند 3.28)

في ظل متابعة نتائج الاجتماع و إنشاء لجنة فرعية للطاقة، تم إرسال الشروط المرجعية للجنة التي أوصى بتشكيلها إعلان أبو ظبي عبر مندوبيات الدول العربية يوم 7 يوليو 2013 كما تم الطلب في نفس المذكرة من الدول التي لم تسمي نقاط اتصالها بسرعة تسميتها وإرسالها.

وفيما يلي الدول التي قامت بتسمية نقطة الاتصال الخاصة بها وهي:-

(المملكة العربية السعودية - دولة فلسطين - جمهورية اليمن- دولة قطر - دولة الكويت -الجمهورية اللبنانية - جمهورية العراق - سلطنة عمان - جمهورية السودان - الجمهورية الجزائرية - جمهورية مصر العربية)

بالإضافة إلى البرازيل وشيلي وأوروجواي وغوانيا وكولومبيا من دول أمريكا الجنوبية، ومنظمة الأوابك.

تم عقد اجتماع تنسيقي بين مدير إدارة الطاقة بالأمانة العامة ومدير إدارة التغيير المناخي وشؤون الطاقة بوزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية على هامش اجتماعات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) خلال يناير 2014 لبحث آخر المستجدات والخطوات المستقبلية وتم الاتفاق خلال الاجتماع على عقد الاجتماع الأول للجنة الطاقة من دول الأسبا وتم اقتراح عقد الاجتماع خلال شهر أكتوبر 2014 بمقر الأمانة العامة على أن يتم تحديد الموعد النهائي وجدول أعمال الاجتماع بالتنسيق مع إدارة التغير المناخي وشؤون الطاقة بوزارة الخارجية بدولة الإمارات.

تقوم الأمانة العامة حالياً بالتواصل مع البرازيل لدعم اللجنة بنقاط اتصال من دول أمريكا الجنوبية التي لم تقوم بالتسمية حتى الآن.

التعاون في مجال التعدين وتبادل الخبراء. (بند 3.31)
توجيه خطاب من القطاع الاقتصادي إلى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لموافاتنا بمشاريع محددة للتعاون لتنفيذ ما ورد في هذا البند، وذلك تمهيداً لعرضها على الجانب الأمريكي الجنوبي ومناقشتها في اجتماع كبار المسئولين القادم.

تفعيل عمل اللجنة الفرعية الخاصة بالتعاون الزراعي ونقل التكنولوجيا من أجل الإنتاج المستدام للغذاء. (بند 3.37)
أقترح وفد السودان ضمن إطار مبادرة رئيس الجمهورية السودانية بشأن الاستثمار الزراعي العربي في السودان للمساهمة في ملئ الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي، والتي تم تبنيها في القمة العربية التنموية الثالثة (الرياض 2013)، **استضافة الاجتماع الأول للجنة الفرعية للتعاون الزراعي في الخرطوم في النصف الثاني من 2014.**

التعاون في مجال حقوق الملكية الفكرية (بند 3.40)
قامت الدكتورة مها بخيت مدير إدارة الملكية الفكرية بعرض التقدم في التعاون في هذا المجال، تنفيذا للفقرة (40.3) من "إعلان ليما" المتعلقة بتعزيز الجهود الرامية إلى تنسيق المواقف في المحافل الدولية كلما أمكن ذلك حول القضايا ذات الاهتمام المشترك في مجال الملكية الفكرية، حيث شاركت إدارة الملكية الفكرية في أعمال الاجتماع الثاني المشترك بين المؤسسات الوطنية المسئولة عن الملكية الفكرية في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية والذي عقد يومي 25-2013/6/27 في ريو دي جانيرو.

دراسة " الروابط البحرية والجوية بين الإقليمين العربي والأمريكي الجنوبي". (بند 3.45)
وتنفيذا للفقرة (45.3) المتعلقة بالترحيب بالتقدم المحرز في دراسة "الروابط البحرية والجوية بين الإقليمين العربي والأمريكي الجنوبي" من جامعة الدول العربية، قام قطاع الشؤون الاقتصادية (إدارة النقل والسياحة) بإحاطة المكتب التنفيذي علما بالدراسة المذكورة أعلاه. وفي ضوء ملاحظات الدول التي أشارت إلى أن الدارسة لم تشمل كافة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، فان الأمانة الفنية لمجلس وزراء النقل العرب ستقوم بإعداد الدراسة المذكورة بشكل جديد يحقق متطلبات التكامل بين الإقليمين في مجالي النقل البحري والجوي حيث سيتم فصل محور النقل البحري عن محور النقل الجوي في دراستين منفصلتين حيث تتولى الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري إعداد دراسة حول تطوير دور النقل البحري في تنمية التبادل التجاري بين مجموعة الدول العربية ومجموعة دول أمريكا الجنوبية، بينما ستتولى الهيئة العربية للطيران المدني لإعداد دراسة حول تطوير دور النقل الجوى في تنمية التبادل التجاري بين مجموعة الدول العربية ومجموعة دول أمريكا الجنوبية وذلك تنفيذ لقرارات مجلس وزراء النقل العرب فى دورته (26) والتي عقدت يوم 10/23/ 2013 بالإسكندرية. وسيتم العمل على الانتهاء من هذه الدراسات لرفعها إلى القمة في دورتها الرابعة (السعودية: 2015).

الاجتماع الأول لوزراء السياحة في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية والمزمع انعقاده في الأردن عام 2014. (بند 3.46)
سيتم اقتراح موعد جديد من قبل الأردن لعقد هذا الاجتماع وسوف يتضمن جدول أعمالة بندا حول تقوية التعاون في قطاع النقل الجوي

مؤتمر التعاون الصناعي بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية باستضافة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (AIDMO)
جاري الإعداد لمؤتمر التعاون الصناعي بين الدول العربية وأمريكا الجنوبية لتعزيز سبل التعاون الصناعي وتبادل الخبرات في المجالات ذات الاهتمام المشترك بين الإقليمين. وقد تقدمت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بمقترح أن يعقد المؤتمر في عام 2014 في مقر الأمانة العامة بالقاهرة.

<u>التعاون البيئي</u>
قام د. جمال جاب الله مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة بقطاع الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتقديم عرض موجز حول التعاون المشترك في مجال البيئة حيث ذكر ما يلي:
أهمية انعقاد اجتماعات تنسيقية بين دول الإقليمين على هامش المؤتمرات الدولية الخاصة بقضايا البيئة وتغير المناخ والتنمية المستدامة.

الاجتماع الثاني لوزراء البيئة في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية المزمع عقده في الإكوادور عام 2014. (بند 5.2)
سيتناول الاجتماع المحاور التالية: التغير المناخ، الطاقة، التنوع البيولوجي، المعالجة المتكاملة للنفايات، البحار والمحيطات، المعالجة المستدامة للتربة والمياه، الإنتاج والاستهلاك المستدام. هناك مقترح لعقد الاجتماع خلال الأسبوع الأخير من مايو 2014 من قبل إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة

أبدى الوفد البيروفي اهتمامه لتبادل المعلومات مع دول الأسبا حول المفاوضات بشأن اتفاقية عالمية حول تغير المناخ و دعم عقد مؤتمر الأطراف في ليما في 14 ديسمبر 2014.

متابعة اطار التعاون العلمي والتقني والفني بين مركز الأكساد ومعهد INSA للتصدي لآثار تغير المناخ والتضرر منه والتكيف معه والتخفيف من مخاطر تغير المناخ وتدهور الأراضي والتصحر والذي تم توقيعه على هامش القمة الثالثة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في ليما. (بند 5.4).

تم إعداد مقترح لتنفيذ إطار التعاون المشار إليه أعلاه للعرض على الاجتماع الثاني لوزراء البيئة في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية والمزمع عقده في الإكوادور وجاري دراسته من قبل إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة.

متابعة مشروع رصد وتقييم تدهور الأراضي في المنطقة العربية ومنطقة أمريكا الجنوبية (بند 5.6).

استكمل الأكساد المشروع ببيانات أمريكا الجنوبية ومطلوب وضعها في حيز التنفيذ. (سيتم تحديث المشروع ومقترح عمل لجنة لوضع المشروع في صيغة متفق عليها للعرض على المؤسسات الدولية).

ندوة تحلية المياه المزمع عقدها في المملكة العربية السعودية عام 2014.

وكان من المزمع عقد ندوة " تقنيات تحليه المياه بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية" خلال الربع الأخير من عام 2013 باستضافة كريمة من المملكة العربية السعودية إلا أنه تم تأجيلها لتعقد في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر عام 2014.

- ندوة حول "تقنيات الإنتاج النظيف والآليات النظيفة للتنمية" والتي سوف تستضيفها جمهورية مصر العربية

أفاد الوفد المصر أن كل الترتيبات الخاصة بالندوة سيتم عرضها في الاجتماع الوزاري في الإكوادور وسيتم عقد الندوة خلال الربع الأخير من 2014 في القاهرة.

مقترح من الإكوادور

رفض التجاوزات والانتهاكات، التي ترتكبها الشركات عبر الوطنية ضد سيادة الدول، كما هو الحال في شركة شيفرون- تكساكو ضد الإكوادور، والعمل معا على تشجيع إنشاء وتعزيز آليات للدعم في المجالات، سواء الثنائية أو متعددة الأطراف على المستوى الإقليمي والدولي.

التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار

متابعة ما تم في مقترح عقد اجتماع موسع لخبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف إشراك كل الأطراف المعنيين من الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية بمقر الأمانة العامة. (بند 6.6)

الاجتماع المشترك للخبراء في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من الإقليمين

- جاري التحضير لعقد الاجتماع المشترك للخبراء في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من الإقليمين في مقر الأمانة العامة خلال النصف الثاني من شهر مايو 2014. وقد تم تسمية نقاط اتصال فنية من الجانبين وجاري التنسيق فيما بينهما بشأن:
  - الهدف من الاجتماع والمخرجات المحتملة.
  - الحضور المستهدف.
  - الموضوعات التي يتضمنها جدول أعمال الاجتماع.
  - برنامج العمل.
  - الترتيبات اللوجستية وتوزيع المهام.

مقترحات للتعاون في المستقبل:

مقترحات من القطاع القانوني في الأمانة العامة لمتابعة الفقرات التالية

التعاون في مجال مكافحة مشكلة المخدرات العالمية، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في مختلف مظاهرها (بند 2.34 من التنسيق السياسي)

الإعراب عن التزامهم بهيكلة سياسات وقائية واستجابات فعالة في سياق نظم العدالة الجنائية الوطنية لديهم لمجابهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. (بند 2.35 من التنسيق السياسي)

- التأكيد على التزامهم برعاية التعاون الدولي لتقوية والنهوض بالتدابير الرامية إلى منع ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر لاسيما النساء والأطفال، وضمان الحماية كاملة والمساعدة للضحايا. (بند 2.36 من التنسيق السياسي)

إقامة تعاون بين مجلس وزراء العدل العرب ومجلس أمريكا الجنوبية الخاص بأمن المواطن والعدالة وتنسيق العمل ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية (CES)، ومجلس أمريكا الجنوبية المتعلق بمشكلة المخدرات العالمية (CSPMD).

- عقد اجتماعات مشتركة بين المنظمتين الإقليميتين للتنسيق وتعزيز التعاون بين المنظمتين في المجالات المتصلة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالبشر على هامش أعمال لجنة الأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بفيينا) واجتماعات اللجنتين الثالثة والسادسة خلال دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة .
- دعوة اتحاد دول أمريكا الجنوبية للمشاركة بصفة مراقب في اجتماعات فريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الإرهاب ضمن المنظمات الدولية والإقليمية (وفقا للنظام الداخلي للفريق).
- إقامة تعاون بين جامعة الدول العربية (مجلس وزراء الداخلية العرب - قسم شؤون مكافحة الإرهاب – وقطاع الأمن القومي العربي)، ومركز دراسات الدفاع الاستراتيجي (CEED) خاصة في مجال الأمن الإقليمي والدولي، وفي مجال القضايا الإستراتيجية ذات الاهتمام المشترك.

مقترحات من قطاع الإعلام في الأمانة العامة للتعاون في المجالات التالية:

المجتمع المدني:

التعاون في مجال المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في دول الأسبا (7.13)

تنظيم ورشة عمل حول دور المنظمات غير الحكومية في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في تحقيق الأهداف التنموية للألفية والرؤية حول خطة عمل ما بعد 2015 .

الإعلام

- إعداد منهجيات وخطط عمل قابلة للتطبيق بهدف توظيف وسائل الإعلام الحديث في تنمية وتعزيز التعاون العربي الأمريكي الجنوبي .
- تطوير التعاون بين مؤسسات الجانبين في مجال الإعلام والنشر وتشجيع العاملين في وسائل الإعلام من الجانبين على تعزيز التواصل من خلال تبادل الزيارات والمشاركة في المعارض وتقديم التسهيلات للصحفيين المعتمدين لدى الجانبين .
- تفعيل المكاتب الإعلامية للدول العربية في أمريكا الجنوبية، والمكاتب الإعلامية لدول أمريكا الجنوبية في الدول العربية لمتابعة التغطيات الإعلامية وتنشيط التعاون الإعلامي .
- تعميم التبادلات الإلكترونية للمعلومات والوثائق بين الجانبين .
- تعزيز التغطيات الإخبارية لأوجه التعاون بين الجانبين .
- عقد دورات تدريبية لتدريب المهنيين والعاملين في مجال الإعلام.
- إقامة أسابيع إعلامية سياحية مشتركة لتوثيق الروابط بين الجانبين .
- عقد ندوة في مجال الإعلام يشارك فيها مسئولو الإعلام في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية وكذا المسئولين عن وسائل الإعلام الرئيسية من الجانبين .

المعلومات والوثائق والترجمة

دعم جهود الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف (Arabica) في المحافل الإقليمية والدولية في استعادة الأرشيفات العربية المسلوبة والمنهوبة والمنزوعة لدى الدول الاستعمارية حفاظاً على الهوية العربية .

حث دول أمريكا الجنوبية على الاهتمام بجمع وتوثيق ما قد يتوفر لديها من وثائق للمغتربين العرب والوثائق ذات الصلة بالدول العربية.

ربط دور الأرشيف ومراكز التوثيق والمعلومات في الدول العربية مع نظيراتها في دول أمريكا الجنوبية من خلال إنشاء دليل تعريفي مشترك ، من شأنه العمل على تسهيل عقد اتفاقيات بينها لتبادل ونسخ الوثائق التي تهم وتخص تاريخ وحضارة دول الجانبين. رحب وفد البرازيل بهذه المبادرة واقترح أن يبدأ العمل في هذا النشاط من خلال ربط BIBLIASPA ومكتبة بيرو الوطنية بنظيراتها العربية.

مقترح من وفد جمهورية الجزائر: إيلاء أهمية خاصة للتعاون الاقتصادي حيث يشكل الأرض الصلبة لشراكة دول الأسبا، مع التركيز على تطوير الآليات المناسبة للتبادل التجاري المطلوب للوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الإقليمين.

مقترح من وفد مملكة البحرين: التعاون بين دول الإقليمين تطور ووصل إلى مرحلة علينا أن نبدأ النظر فيها إلى كيفية ترسيخ العلاقات بإنشاء شراكة إستراتيجية بين الإقليمين، وفي هذا الصدد طلب عدد من دول الأسبا موافاتهم بصياغة لهذا المقترح.

مقترح من وفد كولومبيا: النظر في خطة عمل للمستقبل كوسيلة لدفع أهداف وانجازات محددة في إطار تعاون الأسبا.

البند الثاني- مراجعة جدول الاجتماعات المشتركة (مرفق 1)

البند الثالث - تفعيل عمل اللجان الفنية المعنية بالتعاون القطاعي. (مرفق 2)

تبنى المجلس المقترح المقدم من قبل الأمانة العامة لتفعيل عمل اللجان الفنية وتقدمت البرازيل بمقترح للاستعانة بمجموعة الاتصال لدول الأسبا في اليونسكو لدعم عمل اللجان الفنية في مجالات التعاون المختلفة (مرفق 2)

البند الرابع: مناقشة جدول أعمال الاجتماع القادم لوزراء الخارجية في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية والمزمع عقده في البحرين في 14-2014/4/15 (موعد جديد مقترح من دول أمريكا الجنوبية 19-2014/5/20)

قدمت الأمانة العامة مسودة لجدول أعمال الاجتماع (مرفق 3)، قام وفد البحرين بتوزيع ورقة معلومات حول التفاصيل اللوجستية للاجتماع (مرفق 4) وتم إبلاغ المجلس بأن التاريخ البديل المقترح من دول أمريكا الجنوبية لعقد الاجتماع في شهر مايو 2014 يتم دراسته من قبل وزارة خارجية المملكة، كما أكد وفد المملكة على أهمية أن يكون "إعلان المنامة" الذي سيصدر عن اجتماع وزراء الخارجية أكثر إيجازا وتركيزا على المجالات ذات الأولوية حتى يمكن تحقيق نتائج ملموسة، أيد هذا المقترح عدد من دول الأسبا.

التنسيق السياسي:

استعرض المجلس المواضيع السياسية المقدمة إلى الاجتماع في المذكرة الاسترشادية، حيث بدأ النقاش حول المواضيع المختلفة والتي تم تحديث فقراتها منذ "إعلان ليما" بما يعكس المستجدات السياسية في الإقليمين، وفي هذا الصدد قامت فنزويلا بالادعاء تحفظها على الفقرة الخاصة بسوريا، وفي نهاية النقاش تم الاتفاق على أن تكون هذه المواضيع أساس الجزء السياسي لمشروع "إعلان المنامة" المزمع صدوره عن الاجتماع القادم لوزراء خارجية دول الأسبا.

الصراع العربي الإسرائيلي وعملية السلام :

1.2 التأكيد مجددا على قرارات (إعلان الدوحة 2009) و(إعلان ليما 2012) ، والخاصة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ، والتأكيد مجددا على الحاجة إلى الوصول إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة ، خاصة قراري مجلس الأمن رقم 242 لسنة 1967، ورقم 338 لسنة 1973 ، ومرجعية مدريد ومبادرة السلام العربية التي أقرت في قمة بيروت (2002) و تقسم العربية المتعاقبة ، لضمان تحقيق الاستقرار والسلم والأمن لجميع دول المنطقة، وأهمية التطبيق الكامل لخطة خارطة الطريق التي وضعتها الرباعية لتحقيق السلام والتشديد على أهمية قيام الرباعية بإحاطة مجلس الأمن والمجتمع الدولي بما يستجد من تطورات في جهودها ، والتأكيد مجددا على الحاجة إلى إعمال الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير والعودة وإيجاد حل عادل وشامل لقضية اللاجئين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1994 ومبادرة السلام العربية، وكذلك التأكيد على تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 1515 لسنة 2003 بما يضمن قيام دولة فلسطين المستقلة على أساس حدود عام 1967 ، والقدس الشرقية عاصمة لها ، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها .

- نؤكد على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة ، ودعوة إسرائيل – القوة القائمة بالاحتلال – إلى الانسحاب فورا من جميع الأراضي العربية التي تم احتلالها في حزيران/ يونيو 1967 ، بما فيها الجولان السوري المحتل وما تبقى من الأراضي اللبنانية وتفكيك جميع المستوطنات ، بما فيها تلك القائمة في القدس الشرقية المحتلة ، والتأكيد مجددا على إدانتنا للاستيطان غير الشرعي وغير القانوني وضرورة وقف جميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية والتي تعيق عملية السلام وتناقض والقرارات والمعاهدات الدولية ذات الصلة ، كما نحذر من أن استمرار إسرائيل في الاستيطان المخالف للقانون الدولي يقوض حل الدولتين ويقلل فرص تحقيق السلام ، والتأكيد على إدانتنا لتهويد القدس ولطمس هويتها الإسلامية والمسيحية ، وحرمان المسلمين والمسيحيين من الوصول إلى أماكن العبادة المقدسة ، والمحاولات المتكررة لتقسيم المسجد الأقصى، ونؤكد على أن جميع التدابير الأحادية التي تتخذها إسرائيل في القدس الشرقية باطلة بطلانا مطلقا، والأخذ في الاعتبار الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بتاريخ 2004/7/9 بشأن العواقب القانونية لبناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ومطالبة كافة الأطراف المعنية بالالتزام بالرأي الاستشاري فيما يتعلق بالالتزامات القانونية

.

2.2 التأكيد على ضرورة الإطلاق الفوري وغير المشروط لجميع الأسرى والمعتقلين السياسيين الفلسطينيين والعرب المحتجزين في سجون الاحتلال الإسرائيلية ، ودعم الجهود العربية الرامية إلى بحث هذه المسألة الحاسمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من الأجهزة ذات الصلة التابعة لنظام الأمم المتحدة ، ونطالب إسرائيل التوقف عن الاعتقال التعسفي للفلسطينيين بما فيهم الأطفال والنساء ، الأمر الذي يخالف الأعراف والقوانين الدولية والقانون الدولي الإنساني بما في ذلك اتفاقية جنيف.

3.2 تثمين الدول العربية عاليا لموقف تلك الدول في أمريكا الجنوبية التي اعترفت بدولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية ، ودعوة الدول الأخرى أن تحذو حذوهم ، وتقديم الشكر لدول أمريكا الجنوبية التي صوتت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2012/11/29 لرفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة لدولة مراقب (غير

عضو) ، وهي خطوة ستساهم في تجسيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال وفي جعل السلام حقيقة واقعة في الشرق الأوسط .

4.2 إعادة التذكير بأن القضية الفلسطينية تمثل إحدى التحديات الرئيسية في جدول أعمال السلم والأمن الدوليين اليوم ، ولذا ينبغي إبلاغ مجلس الأمن بالجهود الرامية إلى حلها بشكل منتظم كما ينبغي إشراكه فيها ، كما نؤكد على التزامنا بدعم مسار المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ووفقا للإطار الزمني المحدد لهذه المفاوضات وهي تسعة أشهر تبدأ من تاريخ انطلاقها 2013/7/29 للوصول إلى السلام المنشود وإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية ، ونحذر من مخاطر الانعكاسات السلبية للانتهاكات الإسرائيلية على مسار المفاوضات.

5.2 الترحيب بقبول فلسطين كدولة عضو في اليونسكو ، وتوجيه الشكر إلى تلك الدول في أمريكا الجنوبية التي صوتت لصالح منح دولة فلسطين العضوية الكاملة ، والتنويه بقرار المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته (187) بشأن اعتماد التصميم الأردني لترميم وصون منحدر باب المغاربة الذي اعتمده مركز التراث العالمي في 2011/5/27 ، مما يؤكد الدور الحيوي الذي تلعبه اليونسكو في حماية التراث العالمي ، والدعوة إلى تأييد مبادراتها في القدس الشرقية المحتلة ، آخذين في الحسبان الوضع الإنساني والثقافي والروحي الذي تحظى به المدينة لدى أتباع الديانات التوحيدية ، ودعم الجهود العربية الجماعية بشأن إنشاء مكتب دائم لليونسكو في القدس الشرقية المحتلة ، والترحيب بإدراج (كنيسة المهد – مهد ولادة المسيح – مسار الحج بيت لحم) ضمن قائمة التراث العالمي .

6.2 دعوة اليونسكو إلى مواصلة التأكيد على المرجعية القانونية التي اعتمدت عليها لإصدار قراراتها السابقة فيما يتعلق بإدراج مدينة القدس القديمة وأسوارها في قائمة التراث العالمي عام 1981 بناء على الطلب الذي تقدمت به المملكة الأردنية الهاشمية بتأييد عربي وإسلامي شامل وفقا لقرار المجلس التنفيذي للمنظمة في دورة أيلول/ سبتمبر 1981 ، والقرار الذي صدر عام 1982 ، الذي تم بموجبه إدراج القدس في قائمة مواقع التراث العالمي المعرضة للخطر ، نظرا إلى أن الوضع القانوني للقدس كأرض محتلة ما زال قائما ، والترحيب بالاتفاق الهام الموقع بين الملك عبد الله الثاني ابن الحسين (ملك المملكة الأردنية الهاشمية) والرئيس محمود عباس (رئيس دولة فلسطين) بتاريخ 2013/3/31 ، بهدف الدفاع عن المسجد الأقصى المبارك والمقدسات الإسلامية والمسيحية وحمايتها قانونيا بكل السبل الممكنة .

9.2 التأكيد مجددا على أنه لا ينبغي اتخاذ أي تدابير سواء كانت انفرادية أو خلاف ذلك تؤثر على أصالة وسلامة التراث الثقافي والتاريخي والديني لمدينة القدس والأماكن المسيحية والإسلامية الواقعة فيها وفقا لاتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لعام 1972 والأحكام ذات الصلة بحماية التراث الثقافي في اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في الصراع المسلح لعام 1954 ، وفي هذا الصدد ، الترحيب والدعوة لتنفيذ القرارات ذات الصلة بالقدس الشرقية والأراضي الفلسطينية المحتلة التي اعتمدت من قبل المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته 185 .

8.2 الدعوة لتنفيذ قراري مجلس الأمن رقم (1850) ورقم (1860) تنفيذا كاملا ، وإعادة التأكيد على ما ورد في البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ في 2010/6/1 ، بشأن الحالة الحرجة في غزة الناجمة عن الحصار الإسرائيلي ، ويعتبرون هذه الحالة مجحفة ولا يمكن أن تستمر ، ودعوة إسرائيل – السلطة القائمة بالاحتلال – إلى رفع الحصار والسماح بحركة الأشخاص على نحو مستمر ومنتظم، وإيصال المعونة الطبية والغذاء ومواد البناء اللازمة لإعادة البناء وتوفير وتوزيع المعونة الإنسانية والتدفقات التجارية دون إعاقة .

فقرة جديدة مقترحة من المملكة المغربية: أخذ العلم بالقرارات الهامة التي اتخذتها لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي برئاسة جلالة الملك محمد السادس ملك المغرب في اجتماعها الأخير بمدينة مراكش يومي 17-2014/1/18 بشأن حماية القدس ودعم صمود المقدسيين

فقرة مقترحة من دولة فلسطين

الإدانة بشدة للانتهاكات الإسرائيلية المستمرة (السلطة القائمة بالاحتلال) في القدس وكل محاولات تهويد المدينة، والاعتداءات العنصرية من قبل المنظمات اليهودية المتطرفة ضد المسجد الأقصى، و الإدانة أيضا للمقترح المقدم من وزراء إسرائيليين للكنيست لتوسيع السيطرة و السيادة الكاملة على المسجد الأقصى لنزع الولاية الأردنية عنه

12.2 سوريا:

الإدانة الشديدة لاستمرار أعمال العنف والقتل والجرائم البشعة التي ترتكب بحق الشعب السوري، والمطالبة بالوقف الفوري والشامل لكافة أعمال العنف والقتل ضد المدنيين من أي جهة كانت وأيا كان مصدرها. ورفض كافة أشكال التدخل الخارجي في الشأن السوري، ودعوة المجتمع الدولي مُمثلا في مجلس الأمن للاضطلاع بمسؤولياته وتجاوز خلافات أعضائه وذلك عبر القيام بالإجراءات الرادعة واللازمة لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الإبادة ضد المواطنين السوريين.

التأكيد على الالتزام بسيادة واستقلال سورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية، والإشادة بجهود جامعة الدول العربية لحل الأزمة السورية، والحث على تطبيق كل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة، والترحيب ببدء مسار "جنيف 2" المُفترض أن يُفضي إلى حل شامل للأزمة السورية بالتوافق بين الأطراف السورية استنادا إلى ما تم الاتفاق علية

في مؤتمر "جنيف 1" وتشكيل حكومة انتقالية كاملة الصلاحيات تقود البلاد لتحقيق التطلعات المشروعة للشعب السوري من اجل إرساء الديمقراطية والحرية والكرامة والتعددية السياسية.
الإعراب عن القلق إزاء تدهور الوضع الإنساني، وخاصة نزوح ملايين السوريين داخل سورية، بالإضافة إلى لجوء مئات الآلاف إلى الدول المجاورة. والتأكيد مجدداً على الحاجة الماسة للسماح الفوري لدخول المساعدات الإنسانية لكافة المناطق والمدن السورية المنكوبة، وعلى أهمية زيادة الدعم الدولي الإنساني للشعب السوري في الداخل والخارج وتقديم الدعم الكامل لدول الجوار لمساعدتها على تخفيف الوضع الإنساني للنازحين السوريين.

فقرة مقترحة من دولة الكويت:
تقدير جهود دولة لكويت لاستضافتها مؤتمر المانحين الأول لدعم الأوضاع الإنسانية في سوريا في نهاية شهر يناير 2013، وكذلك استضافة المؤتمر الثاني منتصف شهر يناير 2014، وذلك تلبية لرغبة معالي أمين عام الأمم المتحدة السيد بان كي مون، نظراً للأوضاع المأساوية التي يعاني منها الشعب السوري، حيث بلغت تعهدات الدول في المؤتمر الأول ما يقارب 1.6 مليار دولار أمريكي، وبلغت التعهدات في المؤتمر الثاني ما يقارب 2.2 مليار دولار أمريكي، لدعم الوضع الإنساني في سوريا بمشاركة أكثر من (70) دولة وعدد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية.
(سيتم إرسال فقرة إضافية حول الموضوع السوري في ضوء قرارات مجلس الأمن الأخيرة بشأن إيصال المساعدات الإنسانية في سوريا)

14.2 جزر الإمارات الثلاثة :
دعوة جمهورية إيران الإسلامية إلى الرد الايجابي على مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، وذلك عبر الحوار والمفاوضات المباشرة بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. (تم تبني الفقرة)

15.2 جمهورية السودان :
تجدد دعم التقدم المحرز في بناء السلام وإعادة الإعمار والتنمية في السودان، ونلاحظ بارتياح التحسن في علاقات السودان وجنوب السودان، كما تثمن الدور الإيجابي الذي يلعبه السودان لرأب الصدع واحتواء الصراع الدموي الذي تشهده دولة جنوب السودان منذ ديسمبر الماضي.
كما نرحب بالخطوات والجهود التي ظلت تقوم بها حكومة السودان لتنفيذ وثيقة الدوحة سعياً لاستكمال خطوات تحقيق السلام في دارفور. ونثمن بشكل خاص جهود إعمار دارفور التي تقوم بها الحكومة السودانية، ونؤكد في هذا الجانب على ضرورة تقديم الدعم اللازم لحكومة السودان في هذه الجهود ومناشدة المانحين الوفاء بتعهداتهم في مؤتمر إعمار دارفور الذي عقد في أبريل 2013 في الدوحة، قطر لدعم جهود إعادة إعمار الإقليم، كما نحث الحركات المسلحة التي لم توقع على وثيقة الدوحة بأن تسرع بفعل ذلك وتنضم إلى جهود إحلال السلام في دارفور.
مشيرين إلى ما جاء في "إعلان ليما" وما ظلت تصدره الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل منتظم من قرارات ترفض تطبيق العقوبات الاقتصادية الأحادية لما تمثله من انتهاك واضح للقانون الدولي ولحقوق الشعوب في التنمية والحصول على الخدمات الضرورية، خاصة في قطاعي الصحة والتعليم، الاعراب مجدداً عن القلق العميق تجاه الأثر السلبي للعقوبات الاقتصادية الأحادية المفروضة على السودان والتي تعيق جهود تحقيق السلام وتنتهك حقوق المواطن السوداني الأساسية في التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي، والدعوة إلى رفع هذه العقوبات فوراً.
تؤكد الأطراف الدولية المعنية على الوفاء بتعهداتها بالعمل على إعفاء ديون السودان الخارجية في مرحلة ما بعد انفصال جنوب السودان دعماً للتنمية الاقتصادية في البلدين، وسعياً لاستدامة السلام، كما نحث على إدراج السودان في مبادرة الدول الأكثر المثقلة بالديون HIPCs واستئناف المساعدات الإنمائية للسودان على غرار الدول الأخرى الخارجة من الصراعات الداخلية.

16.2 جمهورية اليمن:
التأكيد على الالتزام الكامل بالحفاظ على وحدة اليمن واحترام سيادته واستقلاله ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية، والتأكيد أيضاً على أهمية الدعم الدولي لليمن لتحقيق الأمن والاستقرار في كافة ربوعه، وترسيخ العملية الديمقراطية، وتدعيم وتحقيق العدالة الاجتماعية. والترحيب باختتام أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن، والتأكيد على ضرورة تقديم الدعم اللازم للحكومة اليمنية ومساندتها في إنجاز المرحلة الانتقالية وعملية إعادة الإعمار وتوفير الخبرات الفنية اللازمة لتدريب الكوادر اليمنية في مختلف المجالات.

20.2 جمهورية الصومال:
نرحب بالتقدم المحرز باستمرار في الصومال، وندعو المجتمع الدولي إلى دعم مؤسسات الدولة في الصومال من اجل استكمال عملية إعادة بسط سلطة الدولة الصومالية على المناطق التي تسيطر عليها جماعة الشباب، وتهيئة الظروف المواتية لإجراء

الانتخابات المقرر تنظيمها في 2016. ونحث الجهات الفاعلة الصومالية على الثبات على طريق المصالحة والاستمرار في تعزيز عملية شاملة للجميع.

مة عمليات القرصنة بشكل عام والقرصنة قبالة الشواطئ الصومالية وخليج عدن، وتعزيز التعاون العربي مع دول أمريكا الجنوبية لمحاربة الظاهرة ومحاكمة مرتكبيها. ، و تقديم المساعدة المطلوبة للحكومة الصومالية لتعزيز قدراتها لمواجهة الظاهرة.

21.2 جزر المالفيناس

وفقا للفقرة 2.21 من إعلان ليما (القمة الثالثة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في 2012/10/2 في بيرو) دعوة جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى استئناف المفاوضات بغية الاهتداء، في أسرع وقت ممكن إلى حل سلمي نهائي للنزاع على السيادة المشار إليه بوصفه "مسألة جزر مالفيناس" وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وإعادة التأكيد على أن الادعاء بأن جزر مالفيناس، وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش تعتبر بلاد وأقاليم يمكن أن ينطبق عليها الجزء الرابع من المعاهدة المتعلقة بعمل الاتحاد الأوروبي، وقرارات الاتحاد الأوروبي بشأن رابطة ما وراء البحار، لا يتفق مع حقيقة أن هناك نزاعا حول السيادة على هذه الجزر. والإقرار أيضا أن الأنشطة الأحادية لاستكشاف الموارد الطبيعية غير المتجددة والتي يتم القيام بها حاليا في الجرف القاري الأرجنتيني حول جزر مالفيناس تتضارب وأحكام قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 31/49. ودعوة حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى الإحجام عن القيام بأي مناورات عسكرية على أراض هي محل نزاع على السيادة معترف بها الأمم المتحدة.

28.2bis دعم المبادرات الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل :

الإعراب عن الأسف لعدم عقد مؤتمر 2012 المؤجل خلال عام 2013 وفقاً للإطار الزمني المعدل. حث الميسر والمنظمين على بذل قصارى جهدهم لتحديد موعد لعقد المؤتمر خلال عام 2014، ووفقاً للتفويضات والمرجعيات الواردة في وثائق مؤتمرات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحديدا قرار الشرق الأوسط لعام 1995، وخطة العمل بشأن الشرق الأوسط لعام 2010.

فقرة جديدة مقترحة من الجمهورية التونسية:

يعرب المجلس عن بالغ ارتياحه للخطوات التي قطعتها تونس في مسار الانتقال الديمقراطي ويشيد بما تحقق في هذا الخصوص بروح من التوافق الوطني من اعتماد الدستور الجديد وتشكيل حكومة تكنوقراط لتأمين المرحلة الانتقالية وصولا إلى تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية قبل نهاية السنة الجارية.

فقرة جديدة مقترحة من جمهورية ليبيـا:

تنامي بارتياح بالغ الجهود المبذولة في دولة ليبيا لإنجاح المسار الديمقراطي لانتخابات لجنة الستين لصياغة الدستور المقرر إجرائها في العشرين من فبراير الجاري والتوجه للانتخابات الرئاسية والبرلمانية واستكمال بناء مؤسسات الجيش والشرطة والقضاء للوفاء بمتطلبات بناء هياكل الدولة على أسس ديمقراطية.

فقرة جديدة مقترحة من مملكة البحرين

الترحيب بدعوة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وجهوده المستمرة باستئناف حوار التوافق الوطني في إطار البرنامج الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين الذي أقره شعب البحرين بالإجماع (98.4%).

فقرة جديدة مقترحة من مملكة البحرين

احترام سيادة واستقلال الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وفض المنازعات بالطرق السلمية)

قدم المجلس الشكر للأمانة العامة لجامعة الدول العربية على جهودها لتنظيم الاجتماع

(مقر الأمانة العامة ، 26 فبراير 2015)

جامعة الدول العربية
القطاع الاقتصادي
ادارة الطاقة
أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

مرفقات البند السادس عشر

مرفقات البند الساس عشر

- تقرير المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء حول الأنشطة والبرامج التي يقوم بها.

تقرير عن نشاط المنتدى

في الفترة من مارس 2013 وحتى اغسطس 2014

الهدف من المنتدى:

يهدف المنتدى كملتقى تشاوري لمنظمي صناعة تقديم الخدمة الكهربائية إلى أن يكون قناة لتبادل المعلومات والخبرات وتأسيس قاعدة بيانات وتبني آلية تشاور للتنسيق حول *ما يسن من قوانين وتنظيمات وسياسات*، ويرجع ذلك للأهمية القصوى المبنية على هذا الأمر خاصة أن الدول العربية تتجه ـــ وإن بدرجات متفاوتة في التطبيق ـــ إلى التأسيس لتمكين القطاع الخاص من المشاركة في مشاريع البنى الأساسية لديها ومن هذه المشاريع صناعة تقديم الخدمة الكهربائية وعلى أساس التمليك الكلي أو الجزئي للمستثمر وقيامه بإدارة هذه المشاريع وتشغيلها في أي من فروع الكهرباء ـ الإنتاج والنقل والتوزيع وكذا مقابلة المستهلك ورعايته ـ ودعم فرص التدريب في هذا الخصوص بين الأعضاء.

تقرير نشاطات المنتدى عن الفترة السابقة :

- ✓ خلال هذه الفترة من تاريخ الاجتماع التاسع للمنتدى قام رئيس المنتدى الدكتور فريد زيدان بزيارة القاهرة وحضور عدة اجتماعات فى كل من وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة ووزارة الخارجية ووزارة التضامن الاجتماعي.
- ✓ في 18 ديسمبر 2013م تم توقيع بروتوكول إنشاء المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء تحت قانون المنظمات الأجنبية غير الحكومية وذلك بمكتب سعادة المستشارة/ نرمين عفيفي وبحضور كل من رئيس المنتدى الدكتور/ فريد محمد زيدان، والدكتور المهندس/ حافظ عبد العال السلماوي وبحضور نائب مساعد وزير الخارجية المصرية لشئون المعاهدات الدولية السفير/ هشام أحمد سرور .

شارع المهندس ماهر أباظة ـ الدور الرابع خلف نادي السكة الحديد ـ طريق الاوتوستراد ـ مدينة نصر
القاهرة ـ جمهورية مصر العربية صندوق بريد: 71 بانوراما 6 أكتوبر 73 ـ الرقم البريد 11811
تليفون : 20223421475+ فاكس : 20223421481+

- ✓ في 31 ديسمبر 2013م تم استخراج تصريح عمل للمنتدى العربي لمنظمي الكهرباء من و ارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية ــ حيث أن وزارة التضامن الاجتماعي هي الجهة المختصة حسب القانون المصري لمراقبة نشاط الجمعيات الأهلية والمنظمات الأجنبية ــــوذلك للبدء في ممارسة نشاطه طبقاً للقواعد .
- ✓ تم اعتماد كل من الآتي كمصدر لتمويل المنتدى:
  - o 3000 دولار سنوياً قيمة اشتراك كل عضو أساسي.
  - o 20000 دولار سنوياً حد أقصي لقيمة المنح العينية التي يمكن لأي عضو تقديمها للمنتدى العربي لمنظمي الكهرباء نقداً أو تحمل تكاليف تنظيم بعض الاجتماعات أو المؤتمرات التي تخص المنتدى.
  - o 100000 دولار سنوياً وهي أقصي قيمة تقدم من المؤسسات أو الدول أو الجهات المانحة كهبة أو تبرع وذلك بعد إقرارها من خلال الجمعية العمومية.
  - o 50000 دولار سنوياً وذلك مقابل الدورات التدريبية التي يعقدها المنتدى سواء في دولة المقر أو أحد الدول العربية أو المؤسسات المماثلة.
- ✓ مدة التصريح 3 سنوات تنتهي في 2016/12/30 وتجدد بناء على طلب المنتدى في حينه وذلك على أن يقدم المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء إلى وزارة التضامن الاجتماعي تقرير عن النشاط الفنية والمالي بشكل سنوياً.
- ✓ وفي ابريل 2014م دعي رئيس المنتدى الأعضاء للاجتماع الأول بعد اكتمال تسجيل المنتدى بشكل رسمي بالقاهرة وبالتنسيق مع إدارة الطاقة بجامعة الدول العربية، وعقدة الجمعية العمومية العاشرة بمقر جامعة الدول العربية.
- ✓ وخلال الاجتماع تم الاتفاق على تشكيل مجلس الأمناء التنفيذي والمكون من :-

- **رئيس المنتدى.**
- **ممثل المملكة الأردنية الهاشمية.**
- **ممثل دولة قطر.**
- **ممثل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.**
- **ممثل جمهورية السودان.**
- **ممثل دولة المقر (جمهورية مصر العربية)**

✓ تم الاتفاق على الاقتراح المقدم من ممثل دولة المقر (جمهورية مصر العربية) جهاز تنظيم مرفق الكهرباء بتشكيل فرق عمل للمتابعة، على أن يرأس كل فريق عمل أحد أعضاء المنتدى من غير الأعضاء في مجلس الأمناء التنفيذي، ويشارك جميع أعضاء المنتدى بأعمال كل فريق عمل، وفرق العمل كالتالي :

1. **أسواق الكهرباء ومؤشرات الأداء — الدكتور/ عبد الله الشهري ــ المملكة العربية السعودية**
2. **بناء القدرات وتبادل الخبرات — المهندس/ إدريس الفاسي ـــ دولة ليبيا**
3. **حماية المستهلك — المهندس/ ظافر ملحم ـــ دولة فلسطين**
4. **الطاقة الجديدة وكفاءة الطاقة — الدكتور/ محمود بارود ـــ الجمهورية اللبنانية**

✓ كما تم الاتفاق المبدئي على مقترح دولة قطر لاستضافة الاجتماع القادم للجمعية العمومية في مارس 2015م.

✓ في مايو 2014م قامت الأمانة العامة بالقاهرة بالاتفاق مع مكتب محاسب قانوني لمراجعة حساب المنتدى والميزانية العمومية، وأيضاً الاتفاق مع استشاري لتصميم موقع الالكتروني وجاري التنفيذ.

- ✓ في يونيه 2014م دعت جامعة الدول العربية (قطاع الشئون الاقتصادية ــ إدارة الطاقة) المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء لحضور المنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ـــ تعزيز دول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ـــبمدينة الجونه ـــ الغردقة وقد حضر كل من :
  - الدكتور/ فريد زيدان رئيس المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء
  - المحاسبة / غادة حلمي منسق تعاون دولي بالمنتدى العربي لمنظمي الكهرباء.
- ✓ في يوليو 2014 بدأ أعضاء الأمانة العامة بالقاهرة بمتابعة فرق العمل كلا في مجال تخصصه .

الخطوات المستقبلية الواجب تنفيذها والمدة الزمنية المتوقعة

م	الإجراء	المدة الزمنية	المسئولية
1	انعقاد الجمعية العمومية، انتخاب مجلس الأمناء التنفيذي وتفعيل العمل بالمنتدى	إبريل 2014	رئاسة المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء بالتعاون مع جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك
2	اعتماد خطة عمل المنتدى والاتفاق على خطوات تفعيلها ومتابعة أعمالها	الربع الأخير 2014	الأمانة العامة للمنتدى
3	تسديد اشتراكات الأعضاء	الربع الأخير 2014	الأمانة العامة للمنتدى
4	تأسيس مقر المنتدى	النصف الثاني 2014	الأمانة العامة للمنتدى
5	إنشاء الموقع الالكتروني للمنتدى	النصف الثاني 2014	الأمانة العامة للمنتدى
6	طبع المطبوعات اللازمة للعمل اليومي للمنتدى من (ملفات ـــ بلوك نوتس ـــ نشرات ـــ لافتات...إلخ)	النصف الثاني 2014	الأمانة العامة للمنتدى
7	بحث إمكانيات عمل برتوكولات تعاون مع المنظمات الإقليمية المختلفة والتي تخدم أهداف المنتدى	النصف الثاني 2014	الأمانة العامة للمنتدى

والله ولي التوفيق .

شارع المهندس ماهر أباظة ـ الدور الرابع خلف نادي السكة الحديد ـ طريق الاوتوستراد ـ مدينة نصر
القاهرة ـ جمهورية مصر العربية صندوق بريد: 71 بانوراما 6 أكتوبر 73 ـ الرقم البريد 11811
تليفون : 20223421475+ فاكس : 20223421481+